

مقابلة مع الرئيس اسيااس افورقي



أجرت وسائل الاعلام الارترية في 14 و 18 فبراير و 4 و 11 مارس حوارات مع الرئيس اسيااس افورقي شملت القضايا الدولية والإقليمية والوطنية. وفيما يلي النص الكامل لتلك الحوارات: .

الجزء الاول:

الشؤون الدولية

فخامة الرئيس كما هو معلوم الاوضاع في إثيوبيا تؤثر على الإقليم عامة ،وعلىنا نحن بشكل مباشر،وفي المقابلة التي أجريناها معك في العام الماضي كنت قد أوضحت بأن عريضة زمرة الوياني لم تنته بعد، و كنت قد تحدثت عن المؤامرات التي قام بها مشغلو الزمرة لبعث الروح فيها،وبشكل مطابق لتوضيحك السابق قامت زمرة الوياني بعريضة ثالثة في الخريف الماضي بعد فشل عريباتها الأولى والثانية، وفي الأخير أرغمت هذه الزمرة على أن توقع على إتفاقية برتوريا لتجريد أسلحتها، ما هي بالضبط التطورات السياسية والعسكرية التي أدت الى ذلك وماهي أيضا إنعكاساتها المستقبلية؟

للحديث عن هذا الموضوع يخطر ببالك في البداية طرح سؤال ما الداعي لشن هذه

الحرب؟ لفهم ما ادى الى المحاولة الثالثة للمقامرة والعربدة الأخيرة ،يتطلب الرجوع إلى الوراء لفهمها بعمق.وللتحدث على أنه تم القيام بالمحاولة الأولى والثانية ولماذا تم القيام بالمحاولة الثالثة وما الداعي لذلك،يكمن القول بأن السلام الذي جاء بين أرتريا وإثيوبيا في البداية، جاء بعد أن إنتهت اللعبة.ولكن مجيئ السلام لم يبعث السكينة لزمرة الوياني ، وبالأخص زمرة واشنطن،لأن مجيئ السلام بين إرتريا وإثيوبيا يسبب القلق بالنسبة لهم.فعندما جاءت تطورات السلام تلك كان موقفهم واضحاً بغض النظر عن كيف تحقق، ومن أين أتى وشرحهم الزائف بخصوصه. لذلك كان عليهم إعاقة السلام عبر خادهم زمرة الوياني التي خدمت أجندتهم خلال الأعوام الثلاثين الماضية وأغرقت بذلك إثيوبيا في مستنقع لا يخفى على أحد وما آلت اليه ،و كما يشاهد على ارض الوقع. لذلك عملت زمرة الوياني كعميلة بكل ماتملك ، لكن نفذ مقورها وقدراتها ولم تنجح ،وبالتالي كان يتوجب أن تخرج من المسرح.ولكن من يشغلون الوياني لم يناموا مطمئنين على ذلك،ففي الوقت الذي تأكد فيه إنتهاء اللعبة فكروا في كيفية إثارتها من جديد، فحدثت العربدة الأولى.فبغض النظر عن أن الزمرة هل كان لديها الإمكانية للقيام بالعربدة ام لا،لم تخف علينا المؤامرات التي كانت تدبر منذ البداية. ففي لقاء أم حجر وإن كنت غير راغب في مقابلة مسؤول الزمرة،ولكن في الأخير قررت في الساعة الأخيرة أن أساله حتى ولو لدقيقتين أو لنصف دقيقة.فسألته لماذا تتجهزون لشن حرب وما الداعي لذلك،وقلت له هذا يجب ألا يحدث،ولكن لم يجد ذلك السؤال جواب شافياً حينها في ذلك اللقاء الذي لم يستغرق دقيقة أو دقيقتين.

جاءت بعد ذلك العربدة المدعومة بالصواريخ ، وتم وضع خرائط لضرب 72 هدفاً في أرتريا ،أنها عربدة غريبة لم يتم بعد شرحها كاملة ، لكن يجب شرحها عندما يتاح الوقت المناسب لها.فعندما ننظر إلى التجهيزات التي كانت تجري حينها لتنفيذ العربدة الأولى يمكن أخذها بأنها كانت كمحاولة التاجر المفلس .على اية حال أنهم أجروا إستعدادات كاملة لتلك العربدة التي صممت لإعاقة عملية السلام ، وخلق وضعية معاكسة وفق الذي كانوا يتخيلونه .كان إعتقادهم وهدفهم من تلك المحاولة لا يختلف عن الحروب التي شنوها من قبل ، إذ أنها كانت محاولة نابعة من تقديرات وحسابات خاطئة ، وأنها مسرحيات كما لحظنا بالأمس.ولكن بناء على السياسة الخاطئة لزمرة واشنطن جاء المفهوم الخاطئ لزمرة الوياني ليدعمها وبدؤوا الحرب متخيلين أنهم سيحققون الكثير.إعتقدوا أن قصف أسمر بالصوريخ سيحقق لهم

معجزة عظيمة، فالسفير الذي كان في أسمرأ كان مغتبطاً يطلق الصفارة ويصفق في نفس الوقت الذي جرى فيه القصف وكأنه في إحتفال بهيج. إن قيامه بذلك يمكن أن يستعصي فهمه على الذي يراقب الوضع من الخارج ، لكن ليس غريباً على من يفهم عمق المسألة .

إنتهت تلك العربدة الأولى بالفشل وكنا لا نستغرب من أن الزمرة ستقامر مرة أخرى، وسوف تخسر مثل المقامر الخاسر الذي لا يبالي بالخسارة ، ويستلّف ليقامر من جديد. أن زمرة الوياني تعتمد على مشغليها ومآزريها من الخارج وتعمل وفق أوامرهم. فإن فشل العربدة الأولى بالنسبة لهم لا يعني الإنتهاء ، بل الإصرار على المواصلة. فإذا نظرنا إلى الكيفية التي إنتهت بها العربدة الأولى ، يمكن التحدث عنها بإسهاب ، لكونها شهدت عوامل كثيرة، لكن في نظرنا أن المشكلة التي كان يجب حلها بسهولة لم تحل، حيث سارعوا من هنا وهناك وأعاقوا السير الذي كان من المفترض أن يؤدبهم ويلقنهم الدرس

بعد فشل عربدتهم الأولى فكروا في خيار آخر تمثل في دخول منطقة كمبولشا ومن ثم الذهاب إلى أديس أبابا ، وأكملوا خططهم وإستعداداتهم للقيام بذلك ، ظناً منهم بانها فرصة ثانية يجب إغتنامها. ظنوا أنهم يحققون مآربهم بخوض العربدة في مواقع شاسعة بعد أن فشلوا في تحقيقها في المحاولة الأولى، والذي يدعو للسخرية أن تلك العربدة كانت بمثابة فعلة الأبله الذي يلعب بعد إنتهاء اللعبة. ظنوا حينها إنهم وجدوا الفرصة وقالوا هلموا بنا إلى الجنوب لشن العربدة الثانية. فإذا عدنا للوراء ونظرنا إلى الإمكانيات التي جمعت حينها من الشعب والقوة البشرية التي تم إستنفارها قسراً للزج بها في تلك العربدة، زادت الحسابات الخاطئة سوءاً. كانوا يطلقون تصريحات من الحيز الضيق الذي دخلوه بانهم يمتلكون القدرة لجعل من قصده بتلك العربدة خارج نطاق الحياة ، ودخلوا في العربدة بتضخيم قدراتهم أكثر من اللازم. وفي النهاية كانت نتيجة تلك العربدة مفهومة، حيث كان تصرفهم ذلك غير عقلاني، بل ما هو إلا فعل جنوني لكونهم فكروا في إعاقه التطورات بالدخول إلى مواقع واسعة لا يعرفونها ولا يستطيعون السيطرة عليها ، وحتى بالوصول إلى أديس أبابا بالنظر الى بعدهم عن الخلفية المساندة، انه حقاً جنون كبير...!!

وعندما قاربت تلك العربدة إلى الإنتهاء وفشلت الوياني عبر الهجوم المعاكس تمت

أيضاً إعاقة التقدم بلعبة دبرتها زمرة واشنطن ،حيث قيل حينها أن الهجوم المضاد يجب ألا يدخل إقليم تقراي. أنه أمر يصعب فهمه ،حيث فشلت ايضاً الفرصة الثانية . قلنا أن المدمن لا يتخلى عن إدمانه وبالتالي علينا أن ننتظر ربما ستأتي عريدة ثالثة .وكما أعتقدنا إنخرطت الزمرة ومشغليها في التجهيزات لخوض عريدة ثالثة ، وجمعت بالخدع والإجبار قوة بشرية لاحصر لها ، وبدعم ضخمة من الخارج لتنفيذ ذلك.قاموا أيضاً بحملة دعائية لشن العريدة بأنها حاسمة وختامية كما كان يدعي نظام الدرق . كانت التجهيزات والإستعدادات التي أجريت لشن العريدة الثالثة ضخمة وغريبة جداً. إنه لأمر يجعلك تضحك بداخلك ويجعلك تتساءل هل المرء ولو أصيب بالجنون يمكنه أن يخطئ بهذا القدر والمستوى ؟. على اية حال أجروا تجهيزات ضخمة على أمل أن لا تضيع منهم الفرصة الثالثة ، مثل ما فقدوا فرص العربتين الأولى والثانية، وكانت زمرة واشنطن الداعم الأكبر لتلك التجهيزات. لأن زمرة واشنطن كانت غير راضية عن التحول الذي حدث في البداية ، وبالتالي كان عليها أن تعمل على إعاقة هذا التحول بقدر الإمكان، ولم تجد من يكون أداة إلا عميلتها زمرة الوياني لتنفيذ ذلك.وبالفعل لم تستح زمرة الوياني في أن تخدم أجندتهم بإجبار وخداع شعب تقراي ،وبفبركة وتصوير آمال بعيدة المنال.شملت التجهيزات للعريدة الثالثة التي سميت بالأخيرة والحاسمة ،فتح جبهات بإتجاه الغرب والشرق ،بالإضافة إلى التركيز على شن الحرب على الشمال والجنوب .

فإذا نظرنا إلى التجهيزات التي أجريت في الأراضي السودانية كانت كبيرة جداً، لأن الخطة الإستراتيجية للزمرة ومشغليها كانت تهدف إلى فتح الحدود مع السودان. لذلك كانت عملية التجهيز في الاراضي السودانية تتطلب إقامة قوة ضخمة أو بناء جيش جديد بجمع اللاجئين من المعسكرات ، وبسحب اعضاء الجيش الذين كانوا يعملون ضمن قوات حفظ السلام في دارفور ومواقع أخرى، كان كل ذلك لفتح الحدود الغربية بتلك القوة التي تم تجهيزها في السودان.تمت المحاولة أيضاً لفتح جبهة في الشرق من خلال تحريك جيبوتي ، وإستغلال التناحرت القبلية الموجودة على الحدود. لذلك كانت العريدة الثالثة لم تركز فقط على الشمال والجنوب بل أجريت التجهيزات لمدة ستة أشهر لجلب قوة من الخارج تشن حرب لفتح الحدود الغربية والشرقية.ليس هذا فقط، بل أدخلت ايضاً أسلحة ومعدات أخرى عسكرية عبر الطيران في الليل وبطرق أخرى معلنة وغير معلنة ،بغرض توفير ترسانة

حربية كبيرة لجيش الزمرة. كانت التجهيزات والحملات الدعائية تجري لخوض هذه العربة ، وكان خيارنا الوحيد الإنتظار حتى تأتي، وفي الأخير بدأ الهجوم . لكن قبل هذا الهجوم وربما يمكن أن يتخذ كمكسب، ولم يكن تجهيز الزمرة في العربتين الأولى والثانية بنفس المستوى الذي جهزت واستعدت له في هذه العربة. لأن الإعتقاد الخاطئ لزمرة الوياني ومشغليها كان يكمن في أنه لا يوجد جيش فيدرالي في إثيوبيا ،حيث عملت الوياني على تفتيته طيلة الثلاثين عاماً .فالجيش الفيدرالي الذي كان معسكرا في الشمال كان يصل قوامه ما بين 30 ألف الى 32 ألف. وكان عساكر الوياني يشكلون من هذا العدد أكثر من عشرة ألف جندي. لذلك كان سهلاً في ذلك الوقت تفتيت الجيش الفيدرالي في الشمال والإستيلاء على أسلحته. فالذي دفع الوياني للوقوع في هذا الخطأ هو عدم وجود جيش فيدرالي. وبالفعل إذا نظرنا للجيش الفيدرالي بالرجوع إلى الوراء، كانت الإستراتيجية تكمن في خلق نعرات قبلية لإضعاف وتفتيت إثيوبيا. فإذا سألت الوياني منذ بدايتها هل ستعيش هكذا كانت إجابتهم ، لا يمكننا أن نقود إثيوبيا إلا إذا قسمناها أو فتنناها. كل هذه التصرفات أوصلت بهم إلى هذا الدمار. ولهذا السبب لم تتم خلق مؤسسات حرة في إثيوبيا، لذلك لا يمكن القول بأن الجيش الإثيوبي للأمن والدفاع في الشمال الذي قلت أنه يصل قوامه 32 ألف أنه كان يمتلك أسلحة وكان غير قادر للعمل بكفاءة في أرضه. كان ذلك الإعتقاد الخاطئ الذي دفعهم لشن العربة الأولى. لذلك كان خيار الزمرة أولاً القضاء على الذين إعتقدت أنهم غير موجودين ومن ثم يتم التركيز على الشمال. بغض النظر عن عددهم رفض أعضاء من الجيش الفيدرالي تسليم أسلحتهم خلال تلك العملية. قيل حينها أن جيش الشمال أصبح بين قتيل وأسير وإلى من رفض تسليم أسلحته وهناك من عاد فيما بعد إلى صفوف الجيش .

اما في العربة الثانية وبفضل التجارب التي اكتسبها الجيش الفيدرالي، كان أكثر إستعداداً عن الفترة السابقة. لم يتوقف الوضع عند ذلك الحد، لأنك لا تسير بمحض إرادتك،

لأن خيار الحرب ليس خيارنا بل خيارهم ، وهم الذين فرضوه علينا . فنحن عبر تاريخنا وخلال الثمانين عاماً لم يكن خيار الحرب في أيدينا. ولكن عندما كانوا يقرروه ويفرضوه علينا كنا نخوضه للدفاع عن أنفسنا. لذلك هؤلاء كان خيار الحرب في أيديهم وبالتالي كانوا قد أجروا تجهيزات لازمة لشن العربة الثانية . وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن العربة الثانية ساعدت في إغتنام فرص كثيرة

للتوعية. خاصة في إثيوبيا، وبالنظر إلى وضعها الداخلي يمكن القول بأنه ساهم في رفع الوعي وفي تحسين أساليب العمل. تم إعلان الحرب ضد النظام الفيدرالي أو ضد مؤسسات الحكومة الفيدرالية وعلى وجه خاص ضد أرتريا. لذا كان علينا أن نقرر كيف سنعمل لمواجهة تلك المشكلة، وما الذي يمكن أن نفعله، بأن نحسن أسلوب عملنا، لكوننا تعلمنا الكثير من العربدات الأولى والثانية. وقد خلق ذلك بالفعل تنسيق في العمل، فالأمر لا يتعلق بقضايا السيادة وقضايا الأرض، بل وإنما بأن نعمل معاً لمواجهة الحرب التي فرضت علينا، ولم تكن خيارنا. يجب أن لا نعطي الفرصة لهؤلاء الناس بأن يشنوا علينا الحروب بالانتقال من العريضة الأولى إلى الثانية ومن ثم إلى الثالثة، ويجب أن يستتب السلام والوئام في هذه الأرض. ويجب أن يتم التصدي لهذه العربدات ليتحقق الوئام في هذه المنطقة.

لذا يمكن القول بأن طريقة العمل التي تم التعامل بها كان لها دور وإسهام أساسي. إذا نظرنا إلى الوراء يمكن القول أننا كنا على علم بالتفاصيل الدقيقة للخطة والبرامج التي أعدوها، وبالتالي لم تكن لدينا مشكلة في أن نجري الاستعداد اللازم الذي يمكننا من مواجهتهم. لأن أصحاب الخيار كانوا هم، ويمكننا القول بأن المسألة امتدت لست أشهر وهم يفكرون بأي اتجاه سيهجمون وإلى أين سيهجمون وماذا سيفعلون. كانت العريضة الثالثة في نظرنا بأنها الفرصة الثالثة لذا لا يجب إضاعتها وحتى إيقافها، ولكي نجد السلام والوئام وتجدر المنطقة الوئام يجب تأديب هؤلاء. فإذا لم يتم تأديبهم سيواصلون شن الهجمات مواصلة العربدات وبالتالي ستستمر الفوضى إلى مالا نهاية، لذا يجب تأديبهم. إنهم لا يعرفون قدراتهم على الإطلاق، أن ما يفكرون به حلم، وهو مجرد خيال أو أوهام. كما أن الذين يشاوروهم ويأمرهم ليسوا أفضل منهم. لأن زمرة وشنطن تعمل باتجاه وباتجاه آخر معهم أعوانهم. ولكن الذي يوجد في هذه المنطقة لا يعلمه أحد، ولا تعرف تقديراته. لذلك عندما قالوا إن هذه العريضة هي الحاسمة والأخيرة كانوا متيقنين بذلك حسب قناعتهم. لذلك كان علينا بأن نردع هذه العريضة التي أسموها الحاسمة والأخيرة، ويجب أن تنتهي خططهم الشريرة، وذلك من أجل تحقيق السلام الحقيقي. فإذا نظرنا للتطورات التي كانت على أرض الواقع بالرجوع إلى الوراء كانت تسير بشكل دراماتيكي. ليس فقط من ناحية الاستعدادات التي أجريت من قبلهم لشن العريضة، بل كانت الاستعدادات التي أجريت من الاتجاه المعاكس لمواجهة الحملة والتفكير والتنظيم الذي برز في التجربة كله

تم في وقت قصير. وقد كانت الخسائر التي تعرض لها جيش الوياني كبيرة ولا حصر لها. لذا في اقل من ثلاثة أسابيع بدأت قيادات زمرة الوياني تبكي وتولول وكانت تستعد للهروب، لأن التطورات كانت سريعة جداً. ولكن من خيم عليه القلق بالدرجة الأولى هو ليس زمرة الوياني بل كانت زمرة واشنطن، هي التي كانت الأكثر قلقاً. لذلك اسرعوا بما يمكن فعله لإنقاذ زمرة الوياني التي كانت تقول أنقذوني، وتقرر بأن يجري في برتوريا إجتماع في يوم 24 شهر 10 وأرسل الجيش الأمريكي طائرة إلى مقلي حملت المتفاوضين من الزمرة إلى جيبوتي ومن ثم تم نقلهم إلى برتوريا بطائرة أخرى، قيل لهم حينها وقعوا على هذه الوثيقة التي أعدتها زمرة واشنطن، ربما للتغطية يمكن أن يقال بأنه كان أباسانجو وكان الاتحاد الإفريقي وما إلى ذلك. كان ليس لهم خيار غير التوقيع حيث قيل لهم وقعوا هذه وثيقة نهائية. أقول كان ذلك تكتيكاً للإعاقة، أتخذ هذا التكتيك للتقدم الذي كان يسير من شري إلى أكسوم وإلى عدوا وعدي قرأت ومن ثم إلى مقلي. لذا كان عليهم إيقاف العربدة التي بدؤوها وليس بإمكان زمرة الوياني أن توقف غير خوض الهجوم والصراخ ولسان حالهم يقول أنقذوني. ولم يتأخر هؤلاء أيضاً، ويمكن التساؤل لماذا تم بهذه السرعة في برتورتيا ولماذا لم يجر في مكان آخر، ولماذا جرى مرة أخرى في نيروبي؟؟. إنهم ذهبوا وقيل لهم وقعوا هذه الوثيقة وصافحوا بعضهم. الأمر لا يتعلق بمسألة التعطيل فقط، فإذا كانوا قد ذهبوا إلى برتوريا لتسليم أسلحتهم بالدخول إلى معسكرات وقيل ستنظر في تطبيقه أليس من اللازم أن ينتهي، إذن ماهي الخدعة التالية لزمرة واشنطن. فإذا أمكن إنتشال زمرة وياني مجدداً من الهاوية ويخلقون بذلك جو ملائم لهم، ويمكن إذا أمكنهم ان يقوموا في الوقت الذي يتهيأ لهم بفعل آخر. من جانبنا لم تكن لدينا بخصوص التوقيع على الإتفاق ولم يكن رأي نقوله حتى يتم تطبيقه. إننا سنراقب تطبيقه بحذر، لأننا الأمر لم يبلغ مبتغاه ولذلك لا يمكننا أن نقول انه خلص بحسن نية فقط.

ويمكن التحدث في أنه تم التوقيع في برتوريا ثم جاء بعد ذلك إلى نايروبي وقالوا هذا وذاك، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ما التكتيك الجديد. فكما نسمعه يتم التفوه بأنهم جلبوا السلام بقولهم بفضل نضالنا وبتفوهون بالزيف والكذب، لكن في الأخير ذلك يخلق عرقيل وأسباب لإطالة أمد التطبيق.

كل الأعدار منذ لحظة تنفيذها كانت تأتي من قبل مستشاري زمرة واشنطن . قيل لهم أن يوقعوا عليه ، لم يوقعوا فقط على الاسم ولكن كيف تهيب الأرضية للخطوة التالية . لم تترك إرتريا يتحجبون بأن إريتريا تقتل الناس وتنهب وانها لم تنسحب . كل ذلك يستخدم حجة للتماطل والتسويق والتأخير حتى تسنح لهم الفرصة للانتقال لفكرة اخرى ، كل ذلك نابع من عقلية واشنطن التي تعمل على إحداث فوضى كسباً للوقت ، حتى تتمكن من تحسين خطتك كقولهم توجد والقايت هنا ، وكانو هناك بالأمس وغيره من الاعذار . ربما لا يعرفون ، في حالهم هذا يمكنك القول إن الشخص المعتاد على شيء لن يتخلى عن عاداته ، لكن لا يوجد ما يؤدي إلى ذلك في حد ذاته. نحن الآن نتابع كيف سيتم تنفيذ الاتفاق ، سنرى ذلك على الأرض ، الآن يمكنك أن تقول انهم يجب ان يستفيدوا من هذه التجربة ويغيرون عاداتهم وسلوكهم الذي اوقعهم في مهالك ، فقدوا مئات الآلاف من الارواح ، وكذلك أعداد الجرحى ، أين هم ، وما هو مصيرهم .. لا يمكنك تخيل مثل هذه الخسائر في أي حرب . فقد أعلنوا حرباً وغزواً وهجومًا بلا هدف ، وضعوا البسطاء في وضع مأساوي في النهاية حصدوا كل هذه الخسائر ، و لم يحاسب أحد على تلك الجرائم والفظائع ، سيأتي يوم يطرح فيه السؤال .نعم ، يجب أن تكون هناك مساءلة ، ويتهربون عن ذلك. بادعائهم انهم تعرضوا للنهب والسلب ...!!

هذه الفوضى مارسوها طوال 30 عامًا بحق شعب إرتريا . لا نهاية للمشاكل التي أحدثوها هنا ، بأي حجة سياسية يمكنك تبرير حربك هذه ؟. حتى لو كنت في مكانهم ، تقول لماذا يشنون هذه الحرب ، ما هو الهدف الذي جنوه في نهاية المطاف. هدف مشغليهم هو تنفيذ أجندتهم الإقليمية والعالمية حتى يتمكنوا من الترويج لها . لماذا لم يتغير جدول أعمال زمرة واشنطن ، انهم ليسوا سعيدين بالوضع هنا ، لذلك عليهم أن يستمروا في خلق المشاكل .يستخدمون الوياني كعملاء إذا لم ينجزوا المهمة ، يجب جلب عميل آخر .لأنهم ليسوا راضين عن هذا. الوضع. الآن الوضع والظروف العالمية تزداد تعقيداً مما أدى الى تفاقم القلق بالنسبة لهم . لقد انتهى الأمر ، وأي تفكير في لعبة ثانية وثالثة غير مفيد ، بل يعد نوع من المقامرة . لا أستطيع حتى أن أتخيل ما اقدمت عليه الزمرة البيت حدثت بالامس في العريضة الثالثة التي تمت بدعم من مشغليهم .قد تكون هناك افتراضات خاطئة ، صيغ خاطئة .يمكنك إحضار الكثير من الأشياء .يمكن أن يخطئ التقدير من خلال المبالغة

في تقدير شخص ما ، بأنه يبالغ في قدراته وفرصه الخاصة ويقلل من مقدرة ما يريد مهاجمتها .قد يكون لديه أفكار. لكن من الناحية العملية ، يجب أن تكون قادرًا على التقييم عند حدوث مثل هذه الخسائر .إذ يمكنك أن تقول ما هو موقع هذه العربدات الثلاثة التي قامت بها وياني تقراي ومشغليها خلال الثلاثين سنة الماضية أو ما بعدها .هل سيغيرون رأيهم الآن؟ إذا قلت إنهم سيكونون مرتاحين لتنفيذ هذه الاتفاقية في بريتوريا ونيروبي على الأرض كما ينبغي ؟ .لا يوجد شيء من هذا القبيل .ربما سوف يتهربون. ويماطلون لا توجد أرضية في تيغراي تمكنهم من لعب مثل هذه اللعبة مرة أخرى ، ولم يكن هناك من قبل لأسباب مختلفة ، لكن ماحدث بالأمس ، يعد تجربة ودرس عظيم مقارنة بالخسائر التي ألحقها بشعب المظلوم الذي اقحمه في حرب لا تخصه ولا يجب مقارنتها بأي مجتمع أو بيئة .هذا ليس بالأمر السهل في حد ذاته .لكن الخسارة خسارة .يجب أن تكون هناك مساءلة حتى لا تحدث مثل هذه الفضيحة مرة أخرى . ويجب ان يفهم الامر في هذا الاطار. أنت لا تأخذ هذه الأحداث واحدًا تلو الآخر .ما هو، لماذا كل هذا مطلوب؟.

إذا جئت إلى جانبنا ، انهم ناصبونا العداء لمدة 80 عامًا .يعلنون الحرب علينا بشكل متكرر وهو ما لا نريده .ألا يحق لنا أن نعيش في سلام كشعب كأمة؟! ولا يوجد سبب لطلب الإذن منهم .لكن أليس من حقنا ان نعيش بسلام مثل أي شعب آخر، وهل يتم ذلك معنا لأن وجودنا لا يخدم مصالحهم الإستراتيجية .ما هي الحجة النهائية لسلسلة الحروب التي يصرحون بها حتى يومنا هذا ؟ ، ألا يتعلمون من فشلهم المتكرر ؟ . لا شيء يتعلمون منه . فالامر لا يتغير .انتهت الحرب الباردة .جاءت حرب الدفاع عن القطب الاوحد بما أن مثل هذه المواقف لا تتغير لكن بشكل خاص بالنظر الى هذه الاختبارات الثلاثة الأخيرة ، من وجهة نظرنا ، الحرب انتهت .انتهت اللعبة انها ليست محادثة هادئة .لقد انتهى ، لقد انتهى .ولكن نظرًا لأن السمسار المفلس يمكنه أيضًا التلاعب عبر التهرب والاقتراض من هنا وهناك معتقدًا أنه سيحصل في النهاية على طعم ، فقد جربوا المحاولات والاختبارات الثلاثة ، وتمكنا بصبر من الدفاع بما يستحقه .لا يمكننا أن نقول أن هذا لا يمكن أن يحدث في هذا الوقت .لا يمكننا أن ندخل في أذهانهم ونعمل على معالجة هذا وذاك .لأن العوامل التي تدفعهم تأتي تنفيذًا لرغبات مخدمهم ، ومن ناحية أولئك الذين يعملون ويدفعون .لا يمكننا القول أن لدينا هذا الضمان .لكنها

كانت بالمحصلة النهائية تجربة رائعة، إذا اخذنا الحملات الثلاثة مجتمعة. وقبل كل شيء ، اكتسبنا خبرة كبيرة في التنسيق و العمل مع الجيش الفيدرالي لقد تعلمنا الكثير منه .كما تبادلنا الخبرات الجيدة فيما يتعلق ببناء السلام في المنطقة ..لكن هذا يشكل صداً كبيراً بالنسبة لهم .إنه سم .! لا يمكن أن يخطر ببالهم التنسيق والسلام بين إرتريا وإثيوبيا .كيف يستوعبونه؟؟ ؟ بل انهم يفكرون كيف يعطلون ويعرقلون ذلك التوجه . لا تتوقع منهم أن يظلوا راضين بل همهم كيف تتحارب إرتريا وإثيوبيا؟ ، وبذلك يكون لهم التأثير على المنطقة بذريعة لقضايا أخرى .الصومال ، السودان ، جنوب السودان هذا هو التحدي الكبير بالنسبة لهم .

ذكرت في اجابتك التطورات في اثيوبيا و السياسات الامريكية وشركائها وتأثيرها على الاوضاع الاقليمية والدولية وتدخلاتها ، و ما مارسته خلال النصف قرن ، خاصة خلال العقود الثلاثة الماضية ، اليوم ، في فترة انتقالية حرجية ، طورت إدارة واشنطن استراتيجية أمنية دولية جديدة تقول إنها ستخدم العقد المقبل ماذا نتوقع للعشر سنوات القادمة وماهي تأثيراتها على المستوى الاقليمي والدولي ؟.

بالعودة للتجربة السابقة ، سواء في فترة الحرب الباردة او بعدها ، يأتي سؤال من الذي يتسبب في اثاره المشكلات في العالم . اقول لا جديد في سياساتهم مهما غيروا في عناوينها ، إذ لم يأتوا بأفكار جديدة ، عندما قرروا اقامة نظام القطب الاوحد ، واثناء صراعهم مع الاتحاد السوفيتي ، وما مارسوه من اساليب ووسائل ، كل ذلك يدعونا للعودة للأساس ، انهم ابادوا شعوب امريكا الاصلية ، سواء كان في كندا وغيرها ، فسياستهم تعتمد على اباداة الشعوب الاصلية و الاستيلاء على اراضيها ، واستعباد الشعوب ، فسياستهم تعتمد على الجشع والاستيلاء على ما للآخرين بالقوة . هؤلاء الذين يثيرون المشكلات في العالم هم حفنة قليلة ، وهذه صارت ثقافتهم التي تميزهم ، خاصة انهم بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكيك الاتحاد السوفيتي ، قرروا ان يهيمنوا على العالم كقطب اوحده على امتداد ثلاثة اجيال ، ينفردون بالسيطرة على العالم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، ولتحقيق ذلك وضمان استمراره يقومون كل من يحاول منافستهم ، ومن هنا جاء مصطلح الاحتواء لديهم حيث انهم كانوا وراء كل القلاقل والمشكلات في العالم ، وهي كما قلت ثقافة متأصلة لديهم . لا يوجد في قاموسهم ما نطلق عليه التنافس ، لذلك لم

يأتوا بجديد ، بل يستمرون في نفس النهج السابق، وان عملوا على تغيير في
العناوي والظروف . وبما ان روسيا وريث الاتحاد السوفيتي السابق ، وتمتلك
الامكانات الاقتصادية الكبيرة والتكنولوجية المتقدمة ، قرروا احتوائها ، بحجة
دعم اوكرانيا في الحرب ومعهم بعض الدول. وهناك الصين التي برزت كقوة ذا
امكانيات كبيرة ، ارادوا استغلالها بحكم توفر العمالة الكبيرة ، وتكلفة الانتاج القليلة
فحولوا كل الابتكارات والصناعات في اوروبا وغيرها الى الصين ليحصلوا
على الارباح الكبيرة التي تقدر بالترليونات من الدولارات من خلال التصنيع
بتكلفة اقل في الصين وتصديرها للعالم ، لكنهم تفاجئوا ببروز الصين كقوة
اقتصادية وتكنولوجية كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية، لذلك تعاملوا مع
الصين وفق سياسة الاحتواء حتى لا تتمكن من منافستهم ، و عملوا على اعاقه
الصين بمختلف السبل والوسائل ، وبما ان الصينيين والروس ادركوا
استهدافهم عملو على التنسيق في مواجهة هذه السياسة الجائرة .إن ما يقومون
به في منطقة الباسفيك ، بشغل الصينيين بمحيطهم عبر اثاره مشكلات مع الهند
وبقية دول الجوار وباكستان مع الهند والصين مع اليابان والفلبين وغيرها ،
والكورييتين مع بعضهما وغيره ، كلها تعبر عن الافلاس . نقول ثم ماذا بعد ،
والى اين تتجه امريكا ، وهل تستطيع امريكا تعويض ما تعرضت له من خسائر
،حيث عليها ديون تقدر بـ 32 ترليون دولار ، إذ ينقذهم طبع عملات كبيرة
لتعويض الخسارة ، وحتى اثارته لموضوع اوكرانيا، و عرض واستعراض
للأسلحة ، وفي النتيجة الختامية الى اين سيصل بهم الامر ...!!!.

كل سياساتهم تعبر عن مغامرات واستخدام القوة وفق قانون الغاب، وسياساتهم
هذه سوف تستمر ولن تتوقف ، فبالنسبة لنا ، سوف لا يتوقفون ويتعظون ، حتى
بعد فشل زمرة وياني في تنفيذ الاجندة، فإنهم سيحاولون مرات ومرات ، ومخطئ
من يظن انهم يستفيدو من اخطائهم . لذلك اقول هذه هي العقلية التي تعمل
باستمرار على اثاره القلاقل والمشكلات في العالم ، نحن في منطقة القرن
الافريقي لانريد حروباً ، بل نحن بحاجة للتعاون والتنسيق فيما بيننا لذلك
علينا التدقيق فيما وضعوه من سياسات ويقومون به ، وقراءة ما بين السطور ليس
ذلك فحسب، بل علينا الاستعداد لمواجهة والتصدي له ، ومعرفة من يعملون

على تنفيذ سياساتهم ، والعمل على تعزيز وتقوية الجوانب الايجابية مهما كلف ذلك من تضحيات .

وهذا هو ما تتعرض له شعوب العالم . بالنسبة للآخرين كيف يواجهون ذلك ، الامر متروك لهم ، لكن بالنسبة لنا نحن في ارتريا الذين تضررنا من سياساتهم هذه لاكثر من 80 عاماً ، بحجة ان استقلال ارتريا لا يخدم مصالحهم الاستراتيجية ، وبالتالي قرروا ضغط ارتريا وظلمها ، الامر الذي قاومه الشعب الارتري وقدم الشهداء والكثير من التضحيات من اجل نيله استقلاله . الان ايضاً لن يتركونا في حالنا ، لقد سببوا لنا الكثير من المتاعب ، بإثارة المشكلات بين كل فينة واخرى ، وبما اننا اكثر المتضررين من سياساتهم هذه ، نحن نطالب بالسلام ولانريد الحرب ، وحتى نضمن ذلك لا نستطيع ان نعيش بمعزل عن الآخرين ، بل لابد من التنسيق والعمل مع الآخرين ، خاصة وان شعوب العالم الان وعت لكل مكايدهم وسياساتهم ، لذلك وحتى نتمكن من ذلك لابد من معرفة نواياهم وسياساتهم والعمل على مواجهتها بتوظيف كل ما لدينا من امكانيات . نحن لانريد الحرب ، بل نطمح ان نعيش بسلام ووثام مع اثيوبيا وبقية دول المنطقة . وحتى نتمكن من ذلك علينا استيعاب وفهم عقلية واستراتيجية القطب الواحد، وكيف يفكر، علينا استيعاب هذه العقلية ، المتمثلة في النهب والظلم والاضطهاد ، عبر شركائهم ووكلائهم في اوروبا وافريقيا وبقية انحاء العالم .

لذلك لا يمكن ان نفصل ما تعرضنا له من عريضة ومغامرات وياني خلال الثلاث جولات ، عن تلك السياسة والعقلية والاستراتيجية التي تتبعها واشنطن .

سيادة الرئيس ، لقد وصفت عداء الولايات المتحدة لإريتريا خلال الثمانين سنة الماضية. في ضوء ما يسمى بالاستراتيجية الأمنية الدولية الجديدة ، هل من المتوقع أن يتغير الموقف السلبي للولايات المتحدة وعدائها المستمر لإريتريا؟

إذا اردنا ان نتكلم عن كل ذلك ،و إذا نظرنا اليه بالعودة الى الوراء فهو موضوع لانتباهي به ولكن لا تقل بأن هنالك سياسة يمكن ان تتغير ، مايشير العجب، رغم انه يقال عنهم أنهم قوى عظمى ولهم كل هذه القوة تجدهم ينخرطوا في مثل هذه الأعمال الطفولية التي لا فائدة ولا معنى لها ، أعمال لاتفيدهم هم ولاحتي الآخرين حتى انك تقول ماذا يعنيههم ذلك ؟ولماذا يستمرون فيه؟ هنا قبل بایدن، وفي وجود

ترامب، من الصعب ان تتوقع بأن يصحح هؤلاء أخطاءهم ,ولكن قلنا لماذا
لناخاطبهم بالقول ألم تعتبروا من الثمانين عاماً الماضية، لم يحدث أن كتبنا لهم
ولكن أرسلنا اليهم مذكرة . وقد مرت ثمانون عاماً على العدائيات المستمرة
,عدائيات لا مبرر منطقي لها، فهو ليس تحليلاً ولا توقعات وإنما حقيقة وواقع فمنذ
عام 1941م وحتى الآن شهدنا منهم سياسات خاطئة بإستمرار وبالرغم من فشلها
على الدوام لماذا لا يأخذون عبرة منها، قلنا ربما تكون مذكرتنا تذكير بالنسبة لهم
,ربما لا أوافق على كل ما قلته أنت، فالرئيس ترامب حينها أجاب قائلاً سنعمل سوياً
في المستقبل . ان ماقمنا به ليس من باب إيماننا بإمكانية تغييرهم، ولكن من باب
ربما من يعلم، وما العيب في القول لهم .إنكم تخطئون، فالأمر ليس لتسجيل موقف،
ولكن من يدري، فالقول لا لعمل تعتقد انه لايتغير ليس عيباً، فهو إعتراض تقوم به
بالقول ربما يكون مساعداً، ولكن تلك التصريحات هل إستمرت بعد ذلك؟ لم
تستمر. هنالك بعض المؤشرات، فهناك جهات مختلفة تراقب الأخطاء التي يرتكبها
هؤلاء خاصة في أفريقيا وفي محيطنا، وهنالك جهات لديها أحلام وفتنات خاصة
بها، فليس هنالك شيء تتوقعه منهم، لا نستطيع ان نقول بان هذا العمل موجه الينا
مباشرة وبالتالي ما يهمنا هو موضوعنا فقط وهم لا يعادوننا لوحدها، فربما نحن في
ذيل القائمة، فمن يضعوهم في مقدمة الأعداء ويسعون لمحاصرتهم والحد من
نفوذهم هم كبار ونحن ربما نأتي في مؤخرة القائمة، وبشكل عام إذا قلت هل نتوقع
حدوث تغيير في توجهاتهم؟ انه أمر لايمكن توقعه البتة. كيف يمكنهم ان يفكروا في
ذلك، أنه لا يخطر على بالهم، وهذا لا يعني ان قدوم السلام والإستقرار والرخاء يأتي
هكذا بغتة ، وإنما يأتي بالكفاح ضد توجهاتهم هذه. هذه التطلعات لا يمكن ان تحققها
بالتمني ولا يمكن تصحيح أخطاءهم بالتعاون والمحادثات الثنائية، لا يوجد شيء من
هذا القبيل ,فهذا الامر لا ينطبق علينا فقط ، أذهب وانظر الى الأوضاع في غرب
أفريقيا والجنوب الأفريقي وشمال افريقيا والمنطقة من حولنا والشرق الاوسط
بالتفصيل .

ربما اذا وجدت مناسبة و نظرت الى فسيفساء هذا الأقليم بمعزل عن بعضه البعض
فأن كل المشاكل الموجودة في محيطنا في البحر الاحمر والقرن الإفريقي وحوض
النيل والخليج هي نتاج تدخلاتهم وعربدتهم. لذا فإذا رأينا الأمور بشكل عام فإن
الجوار الذي يؤثر على اوضاعنا هو حوض النيل وفوق هذا وذاك القرن الأفريقي

والبحر الاحمر والخليج. هذه أقاليم مكملة لبعضها البعض ,فالعلاقات الموجودة بينها على مستوى الإستقرار و التنمية متوارثة ولا يمكن ان تنظر الى أحداها بمعزل عن الأخرى. يمكن ان ننظر لأحد هذه الأقاليم بالتفصيل من الداخل ، لكن لايمكنك ان تفصله عن الأقاليم الأخرى. تسير الأمور بهذه الصورة وتعود الى نفس النقطة، لا يوجد شئ لا يعكره هؤلاء ، ربما يكون لديهم وكلاء كبار او صغار، أولئك الذين يقولون انهم قوى إقليمية عظمى يخدمونهم بطرق مختلفة، حيث يعملون من أجل تنفيذ وتلبية ما يريدونه هم، ففي مثل هذه التداخلات الإقليمية والعالمية والتغيرات الخارجية يجب أن ننتبه الى كيفية رؤية هذه الاوضاع وقراءتها هل ننتظرها أم لا، أم نتكهن بالتطورات التي ستحدث. ولكن ما هو أفضل لنا هو التصدي لكل العوائق والعوائق وإنهائها ومن ثم التقدم الى الأمام. ماذا فعل شعب هذه البلاد في الثمانين عاماً الماضية، لم يأت هذا الامر صدفة وإنما أكد تصديه ليصل الى هذه الدرجة التي وصل اليها الآن. ولكن بأي إمكانيات وقدرات؟ وبمساعدة من؟ وبأي منطق؟ لقد أكد ذلك بصموده وإستشهاده. إذا قيمت بالتفاصيل أحداث الثمانين عاماً الماضية وبلا تفاخر، فقد مررنا بمرحلة صمود ذات طبيعة فريدة، لذا يجب ان نقوي ذلك. ولكي نقويه يجب ان ندرك ونراقب بإستمرار أفكارهم وإستراتيجيتهم وخططهم المفصلة بالتفصيل، وبمعرفة ذلك يمكنك أن تقيّم كم من الزمن سيتستمررون بإسلوب العريضة الذي كان يتبعونه ؟ وهذا الذي نراه في أوكرانيا الى أين سيتجه؟ وأيضاً كيف سيواصلون العمل في تلك الجبهات التي يخلقونها في مناطق أخرى؟ وماهي الفائدة التي سيجنونها من تحجيمهم بعض القوى الكبرى والصغرى على مستوى العالم ؟ هل تظن انهم سيستمررون دون أن يغيروا أساليبهم ونغمة تفكيرهم، الآن بعض التأييدات تسير بصورة عشوائية، حيث انك لايمكن ان تجزم بصورة فردية بان برنامج تفعيل الناتو من جديد كان مخططاً له مسبقاً والآن يتم تنفيذه، وانما هو إسلوب عشوائي لاغير، لأنه عندما كبرت عليهم التحديات وأدركوا بانهم غير قادرين على السيطرة على المناطق التي كانوا يسيطرون عليها من قبل، شرعوا في الترميم ، والآن موضوع اوكرانيا هو بهدف البحث عن أسباب لكي تفيدهم في إعادة التنظيم والدعوة للحشد . هل ستدخل السويد وفنلندا للناتو ام لا؟ هل الناتو موجود في حد ذاته؟ هذه محاولة لإعادة الروح لمن مات من قبل من خلال التوسع وإضافة اعضاء جدد لإلتقاط صورة كبيرة، لا يوجد ما يسمى بالإتحاد الأوروبي اذا قالوا لك الإتحاد الأوروبي عاد يعمل، قل لهم لا

يوجد .يمكنك تقليب الصفحات التي يعرضوها في الشاشات عشر مرات ، لا يوجد لديهم شيء جديد، لا يمكن الحديث عن وجوده على الإطلاق. الآن الشيء الجيد ونظراً لتفكك سياسة التحجيم والاحتواء بأكملها والتي أتوا بها خلال الثمانين عاماً الماضية وفق فلسفة القطب الواحد، قد لايمكن ان نتحدث عن تغيير دراماتيكي خلال عام او عامين ،كما انه غير موضوعي ولكن الوجهة تتجه الى ذلك. وفي إحدى الاوقات سيدركون بان القوى التي ظلوا يضايقونها بهدف تحجيمها وحشرها في زاوية ضيقة ، سوف لن يتمكنوا من مضايقتها، ربما يفكرون في أحضار إختراع جديد ، لكن بعد فوات الآوان، والطريق الذي يسلكونه الآن سيقودهم الى الهاوية . ولكن لايمكن ان تقول بانهم سوف لا يجربوا طرق أخرى، ان تفكيرهم إبان مرحلة الحرب الباردة ولى بعد ان قضت أيامها، وظنوا انهم وجدوا فرصة جديدة ليجعلونا في عجلة من أمرنا خلال الثلاثين عاماً الماضية، ولايمكن ان تقول أنهم لن يكرروا هذه المحاولة مرة اخرى. حينها يجب ان تقول ماذا سنفعل ؟ ، وماذا سيفعل الذين يوجدون في موقفنا ؟ وماذا سنفعل بشكل جماعي إزاء ذلك ؟ . يجب ان لانتوقع بانهم سيغيرون أساليبهم ,ويأتون بشي جديد لان هذه الحالة هي حالة مرضية إستقرت في عقولهم ونفوسهم ولايمكن ان تعتقد بان هذا المرض له دواء شافي.

حسناً سيادة الرئيس كما ظللت تتحدث عنه باستمرار لم يكن يوجد نظام عالمي منصف وعادل يتقيد بالقانون وبيئة تنافس صحيحة، وما يحدث في هذه الآونة وخاصة فيما يعرف بشكل عام بجنوب العالم تتعالى الاصوات المنادية بنظام عالمي حديث وعادل يترجم تطلعات الشعوب ،كيف تبدو التوجهات المستقبلية لهذه التطورات؟ماهي رؤية وتوجهات إرتريا في هذا الاوضاع الراهنة؟

المسألة ليست مسألة الجنوب فقط، فحسب المصطلحات القديمة ،فأن ما يطلقون عليه العالم الثالث لايمكن ان تقول بانه يضم فقط امريكا اللاتينية- آسيا - أفريقيا ,حيث ان صورة العالم تغيرت ، الآن اذا نظرنا للامر بشكل عام من أعلى ,فإن الحلف او الشراكة التي خلقت بين روسيا والصين ليست خيارهم هم فقط ، وإنما هي صداقة نتجت بسبب ممارسات أولئك الذين يحاولون الإضرار بهما . فهو نتيجة ولم

يتم وفق بحث أو خطة مسبقة حيث من الصعب أن تقول بأن هذه الشراكة جاءت برغبتهم أو بمبادرتهم الذاتية، ولكنك يمكن القول بأنها جاءت بسبب التهديدات والقيود التي تنفذ ضدهم، وهامهم يقتربون من بعضهم البعض. كيف يبدو ما ستفعله هذه الدول روسيا والصين والهند وغيرها من الدول الصغيرة على مستوى العالم. هنالك شيء لم يتضح لنا جيداً، هل اليابانيون راضون بسياسة زمرة واشنطن، وهل هي مربحة لهم، وكيف سيعيشون مع محيطهم في صراع مستمر؟ وهل سيواصلونه؟ هل تستطيع أن تواصل كوريا الجنوبية كما هي؟ هل سيتواصل النزاع بين كوريا الشمالية والجنوبية كما هو؟ أما إستراليا ولكي تدخل في ذلك يمكنها أن تحرك تلك النزاعات، كما أن تجميع دول إستراليا واليابان وكوريا الجنوبية والهند لتكوين رابطة جديدة في تلك المناطق ليس له قبول في الجنوب .

وإذا نظرت للامر على مستوى الشعوب بعيداً عن القوى السياسية والحكومات. نجد ان الإنسان يريد الإستقرار والرخاء لان هذه الإضطرابات المستمرة لم تجلب له شيء سوى القلاقل. ياترى ماذا قدموا له ، لا يمكن ان تقول البشر ليس لهم عقل ولا يعرفون ولا يقرأون التغيرات الإستراتيجية بعمق، ولهذا السبب سئم الناس ذلك، فبالرغم من عدم وجود ما يرسخ الوعي في الناس كما كان في زمن الحرب الباردة الا ان التطورات التي تظهر من حوله في هذه الآونة جعلته يضجر ولا يمكن للشعوب ان تتحمل مثل هذا الاسلوب والتصرفات . وإذا نظرت الى الامور حسب المناطق فبعد قرب إنتهاء الحرب الباردة ومن أجل ان يقوموا بإنهائها وبلاخجل شرعوا في خلق كيانات تخدم مصالحهم، فإذا قيل لك من صنع القاعدة في أفغانستان أبان حكم نجيب الله وغيرهم من أجل محاربة الإتحاد السوفيتي المنعوت حينها بالشيوعية واللا دينية هم ذات الجهات التي تثير القلاقل. من صنع داعش وغيرها من التنظيمات الإرهابية المختلفة؟ وكيف تم الأتيان بها وف أي أجواء خلقت. هذه التنظيمات خلقت في الثلاثين عاما الماضية مع ظهور نظام القطب الأحادي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وأن الدمار وعدم الإستقلال الذي خلفه ذلك ليس بالقليل خاصة في محيطنا بغض النظر عن ادعاءاتهم بمحاربة الإرهاب ، حيث انهم هم من صنعوا هذه التنظيمات، ولهذا إذا سألت من هو الضحية؟ نجد ان الضحية بإستثناء ما حدث في الحادي عشر من سبتمبر هو جنوب العالم أي العالم الثالث ، بما في ذلك الجوع الذي يعاني منه بسبب سياساتهم، حيث

ان المشاكل التي خلقوها في المجتمعات لا حدود لها. التخلف هو احد التحديات الكبيرة لشعوب هذه المنطقة، أي شعوب الجنوب، ان المتضرر الأول من الإستراتيجية العالمية لزمرة واشنطن هي هذه الشعوب. فعندما تأتي الي أفريقيا اليوم نجد ان تعداد سكانها هو 1.2 مليار , وعندما يتضاعف هذا العدد في الغد على ضوء معدل النمو ماذا سيحدث ياترى، وماذا ستأكل هذه الشعوب ، وكيف ستتصدى لتلك الإضطرابات التي يحدثونها هم، فالوعي اخذ يزداد على ضوء ذلك، هل هو منظم ام لا، هذا موضوع آخر .الأوضاع الموجودة في أمريكا اللاتينية يمكن رؤيتها بالتفصيل، حيث يخلقون المشكلات بين الدول بين الحين والآخر بإنشاء معسكر هنا وحامية هناك، مالمذي تجنيه هذه الدول من ذلك سوى إستغلال القوى البشرية. وحتى إذا أضفنا الهند نجدها تسير على ذات المنوال.

نظراً لحالة التشرذم التي تعاني منها دول الجنوب وعدم حصولها على فرص التنمية وفقدان شعوبها القدرة على الاستمتاع بمعيشتها وحياتها وغيرها من المشكلات تمكنت من الوعي بحالها بشكل طبيعي. فالمعيشة هي التي تحدد ذلك، حيث يتساءل المرء قائلاً لماذا تناولت العشاء هنا ؟لماذا اجوع؟ لماذا أعاني من الأمراض؟ ورؤيته للأمور بالمقارنة مع أخرى تتضح لديه الرؤية، لذلك يجب ان يأتي تغيير عالمي حديث يفضي الى نظام عالمي جديد. فإذا لم نقل ان هنالك كفاح وإعمال تتم بتأطير وتنظيم، إلا انه ونظراً لتنامي الوعي في الجنوب فإن معظم القوى الراضة لتلك السياسات الظالمة موجودة في الجنوب ، وهذا لايعني انه صقل أو أدرك الامور أكثر من غيره ، لكن الاوضاع السائدة لديه لا تتيح له خيارات أخرى، فإزالة العوامل التي تعكر صفو حياته ليس عيباً وانما نتيجة طبيعية. الوعي في الجنوب يزداد باستمرار، ربما إذا نظرنا الى النشاط الدبلوماسي الاخير أي مبادرات أوروبا وزمرة امريكا كعقد مؤتمر افريقيا - امريكا في واشنطن بهدف جذب محبة الأفارقة كيف تحاول الغش والخداع وانت تقضى على حياة الناس.. ولكي تكسب الشرق الاوسط والخليج العربي تعقد إجتماعاً في الرياض، وكيف تتوقع ان تسمع في النهاية، وحتى الدول التي كانت لديها مجموعة او سرية في زمن إنقسامات الحرب الباردة باتت تتجه نحو القول كفاية صراعات وتشرذم. وإذا نظرت الى هذه الامور مجتمعة ينبغي ليس نحن فقط، وإنما الجنوب أيضاً ان يخرج من نمط الحياة التي يعيشها الآن، لا يمكنك التقليل من شأنه بالقول لايفكر، او لم يجد

من يقوده ، لم يجد فرصة لذلك. فمع الزمن من يقول لا لأسلوب الهيمنة والسيطرة في العالم، وهو الجنوب بسبب الأوضاع ومسبباتها. وهنا يمكن ان نقول كيف تبدو درجة التاطير، فحتي القوى العالمية الكبرى والقوى الإقليمية لا اعتقد ان لديها خيار سياسي آخر يتيح لها العمل سوى ذلك، وعندما يقال لك بأن وفودا اوروبية قدمت الى أفريقيا لكسب الجنوب يشير الى انهم باتوا يرون مشاعر شعوب الجنوب ويعرفونها وهو خداع هزيل، قل لهم أبحثوا عن مغفل آخر حتى يصدقكم.

الجزء الثاني الشؤون الاقليمية



فخامة الرئيس ، كما ذكرت دفع شعب تقراي ثمنا باهظا نتيجة عريدة عصابة الوياني، فماهي التطورات المتوقع حدوثها في اوساط شعب تقراي بعد هذه التجارب المريرة؟ وماهي رسالتك لشعب تقراي بالنظر الى الجهود الجارية لخلق الفتن بين شعب تقراي والشعوب الاخرى؟

نعم ، لا يمكن النظر الى ذلك من منظور اكتساب تجارب قصيرة ، بل من منظور المشاكل المتراكمة منذ زمن طويل ، فضلاً عن معرفة خلفية هذه العصابة. هناك سؤال يتكرر دائما في الأذهان ، وهو لماذا تنتهج العصابة سياسات فاشلة؟ لقد كان نضال الوياني في بداياته في سبعينيات القرن الماضي شبه عادل وسياستها معلنة وواضحة للجميع ، تمثلت في استقلال تقراي المضطهد من نظام الهيمنة في اثيوبيا ، وقد خضنا حوارا مطولا في منتصف السبعينيات فيما يخص سياستها امتد ما بين ثلاث الى اربع سنوات للوصول الى فهم مشترك ، حيث كنا ندرك جيداً بأنه لا يمكن اعلان حق تقرير مصير الانفصال بتهميش الخرائط التي وضعتها الدول المستعمرة لاقامة الدول الافريقية ويمكن ان نرى كيف تكونت دول منطقة القرن الافريقي كدول جيبوتي وإرتريا والصومال والسودان. يمكن ان نطرح أسئلة عديدة فيما يتعلق بالنضالات التي تم خوضها انطلاقاً من إقامة الدول الافريقية ، يستوجب ذلك العمل المشترك لإحداث تغيير جذري

في اثيوبيا ، ولا يمكن النظر الى النضال بعين التهميش والهيمنة ، بل بعين العدل والمساواة بين شعوب إثيوبيا. وبعد ان توصلنا الى فهم مشترك مع الوياني قررنا العمل بالتنسيق فيما بيننا لتحقيق الاهداف المشتركة، ولذلك يمكن القول ان البرامج التي كانت في تقراي تسير على النهج الصحيح.

ان تدخلات القوى العظمى كالتدخلات الامريكية والاسرائيلية واتباع نظام هيلي سلاسي الخيار الخاطئ أدى الى تغيير هذا المسار الصحيح الى نهج خاطئ ، وفي منتصف السبعينيات تم تغيير نظام الامبراطور هيلي سلاسي ، وحل مكانه نظام الدرق ، مما اتاح ذلك فرصة لدخول الاتحاد السوفيتي في الشأن الإثيوبي ، وكسلفه سقط نظام الدرق بعد 17 عاما لتحقيق العدالة ، وتغيير السياسة في إثيوبيا ، ومع سقوط الدرق وانتهاء الحرب الباردة وتحرير البلاد في عام 1991 دخلنا في آفاق جديدة. السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن التعامل مع التغيرات التي ولجت اليها المنطقة ، وإرساء العدالة في اثيوبيا؟ ومن اجل ذلك تم عقد مؤتمر عام 1992 في أديس أبابا حول مرحلة الانتقال الى الديمقراطية ، ناقش المؤتمر قضية الأحزاب القومية التي كانت تناضل من أجل إحلال السلام والاستقرار في إثيوبيا مثلها مثل الوياني ، حيث طرحت الوياني حينها أفكاراً خاطئة ومدمرة ، تمثلت في خلق فرص مشاركة ممثلين صوريين للقوميات في مائدة واحدة ، ومن ثم ادارتهم جيداً ، وهذا غير مجدي ، اذ خرج حزب الأورومو منها مباشرة وخلق ذلك جدلاً مثيراً في إثيوبيا.

بدورنا تعاملنا مع الوضع بهدوء ، وكنا متحفظين جداً لانها كانت خطوات خاطئة لاتخدم مصالح الشعب الإثيوبي ، حاولنا محاورتهم بهدوء وبعقلانية للتخلي عن هذا النهج الخاطئ الذي لم يجد القبول في أوساط الشعب الإثيوبي ، لكونه لا يلبي في الأساس مطالب الشعب الإثيوبي ولايحقق العدالة والمساواة بين الشعوب. وفي عام 1994 طُرحت قضية وضع مقترح للدستور قبل تأسيس نظام فدرالي اثيوبي عام 1995 ، وبحكم التفاهم والتفاكر الذي كان بيننا ، طلب مني مجلس زيناوي وبشكل مفاجئ قراءة مسودة الدستور وإبداء رأيي فيها ، قلت له أمهلني يومان للتعقق فيها ومن ثم نتبادل الأفكار في محتواها ، وعندما قرأت محتواها جيداً وجدتها مثيرة للجدل ، ليس المادة الـ 39 وحسب التي كانت تنص على حق تقرير الانفصال ، بل في كل محتواها ، قلت له

هذا الدستور لا يصلح لإدارة أي شعب ناهيك عن إدارة شعب إثيوبيا ، إلا إنه قال : كنت أعرف ردك جيداً ، وأضاف يقول ”لا يمكننا ان ندير إثيوبيا الا بهذه الطريقة ، بخلق ذرائع ومشاكل ومن ثم ادارتها ، ولا خيار لنا سوى هذا الخيار “، ونعلم جميعاً أنه من الصعب بناء وطن إثيوبي بهذا الخيار الخاطئ والسياسة الفاشلة ، إن النهج الصحيح هو النهج الذي يُظهر تحسناً ملموساً يوماً إثر آخر ، كما ان مواجهة شعب تقراي الظلم والاضطهاد من اقامة نظام عادل يعد حق من حقوقه ، وفي آخر الحديث الذي دار بيننا قال لي: فقط أردت ان اسمع رأيك ، وبدوري قدمت له شكري وامتناني.

ومنذ ذلك الوقت بدأت التغيرات تظهر جلياً ، والمشاكل التي شاهدناها بالأمس القريب كانت نتاج سياسات الماضي الخاطئة ، ولتفعيل سياساتها الفاشلة اتبعت العصابة سياسة الإتكال على الدول العظمى ، وبالفعل فقد وجدت دعماً تاماً من قبل واشنطن وأوروبا ، ولكن لا يمكن حل قضايانا الداخلية بالاتكال على الدول العظمى ان لم نضع خططا وبرامجا داخلية تسهم في إرساء السلم والأمن عن طريق اتباع خيار مستقل. وكما رأينا خلال الـ 25 سنة الماضية فإن العصابة اصبحت تنفذ اجندات خارجية ، متبعة نهجاً سياسياً داخلياً خاطئاً يعتمد على التفرقة ، بدلاً من الاعتماد على الوحدة ، مثلاً لم تبدأ حرب عام 1998 بالانطلاق من أجندات شعب تقراي ، بل أثارت العصابة ازمات حدودية توجب الأوضاع السلمية التي كانت سائدة بين الشعبين ، كإزمات تجارية واقتصادية واستثمارية تنفيذا لأجندات خارجية ، لكننا عارضنا كل تحركاتهم وطرحنا آراء بناءة تسهم في تقدم وتطور المجالات المذكورة ، إلا انهم لم يتقبلوا هذا المقترح ، ومع ذلك تم تكوين لجنة من الطرفين تعمل على تقارب الآراء ، لكن لم تصل الى أي نتيجة مفيدة.

كما ان قضية بادمي كانت من ضمن خطط أجندات خارجية ، بهدف اشعال الحرب بين الشعبين وحرمانه من التقدم والتطور والعيش بسلام ، وطلبنا من الويانى الكف عن هذه التعقيدات بإفتعال أسباب غير مجدية ، وقلنا ان قضية الحدود لا يمكن ان تخلق مشاكل وتوتر في الأوضاع ، لأن قضية الحدود منتهية ولا جدال فيها منذ عهد الاستعمار ، لكنهم اختاروا خلق وافتعال مشاكل ملفقة ، ومن ثم تأجيجها تنفيذا لأجندات خارجية ، وهذه العنجهية تسببت في اشتعال حرب مريرة دفعنا فيها ثمناً باهظاً وسفكت فيه أيضاً دماء

بريئة ، وأخيراً توقفت الحرب بالجوء الى التحكيم ، ومن ثم أنتت مسألة ترسيم الحدود ، ولكن كالعادة رفضوا ترسيم الحدود بحجة الخرائط الافتراضية وترسيم الحدود متراً متراً ، وهذا ايضا ليس خيارهم بل كان بدافع من واشنطن ، لأنه لا يمكن رفض ذلك لأي سبب من الأسباب ، الا بهدف استمرار المشاكل.

وخلال الـ 30 سنة الماضية تطور الأمر الى اضطهاد وحرمان الشعب الإثيوبي من حقوقه بحجة اضطهاد وظلم شعب تقراي في السابق ، وفرضه على باقي الشعوب كقوة مهيمنة على الشعب الإثيوبي في كافة القطاعات. كان على العصابة ان تختار المسار الصحيح من اجل تحقيق العدالة والمساواة لكافة الشعوب بدلاً من ان تتخذ هذا النهج الفاشل ، ولكن أخيراً انتهت وفشلت ألاعب العصابة التي استمرت ثلاثين عاماً ، وكان نتاج سياستهم الفاشلة اشتعال الحرب وزرع الفتن ، ونحن أيضاً تضررنا من هذه السياسة الفاشلة التي اتبعتها الزمرة ، حيث عكرت آفاق السلام والتعاون بين الشعب الإرتري وشعب تقراي وكذلك دمرت علاقات شعب تقراي بشعوب إثيوبيا الأخرى ، وعرقلت تقدمنا جميعاً ، كما ان التدخل في شأن الصومال الداخلي عام 2006 كان جزءاً لا يتجزء من تنفيذ أجنداث واشنطن ، فإذا تساءلنا عن ماهية المصالح المكتسبة من هذه الاعمال المشينة والاطاء الشنيعة ، فبالأكيد الجواب لا شيء ، وهذه العنجهية والعريضة التي نراها اليوم هي نتاج لتلك السياسات الفاشلة التي ساهمت في اخراج شعب تقراي عن نهجه ومساره الصحيحين ، ولا سيما البحث عن طرق للهروب الى الامام ، كإشعال حروب عبر ثلاث غزوات لتغطية تلك الاخطاء السياسية التي ارتكبتها الزمرة وقيادتها المارقة ، وتعكير صفو السلام الذي ولج إليه الشعبين الإثيوبي والإرتري ، ومرحلة إصلاح الوضع بين الدولتين ، وهذا كان خطراً كبيراً على الزمرة ، وبالفعل لا يمكن تخريب هذا الوضع لأي سبب من الاسباب ، فالنطرح سؤالاً مثلاً ، لماذا دخل شعب تقراي الى هذا المأزق بدلاً من ان يعيش بسلام واستقرار مع كافة الشعوب المجاورة وخاصة شعب إرتريا الشعب الاقرب إليه ؟ ، ولماذا ذهب النضال المرير الذي خيض منذ سبعينيات القرن الماضي وما قبله لإخراج شعب تقراي من الاضطهاد والعزل والتعرض للجرائم الأخرى هباءً منثوراً ؟ ، وهل يخدم هذا مصالح شعب تقراي ؟ ، بالأكيد لا ،

حصل كل هذا نتيجة لسياسة وأجندات قيادة الزمرة الفاشلة ، ولا شك بان من يتبع هذا النهج هو من فقد الأمل وتملكه اليأس تماماً. وقد تابعنا في الآونة الأخيرة اشتعال حرب عبر ثلاث غزوات ، حيث حاولوا مرة ومرتين وفي المرة الثالثة قالوا بأنها المرة الأخيرة والحاسمة ، إلا انها باءت بالفشل ، وإذا رأينا هذه المشاكل من كافة الزوايا فجميعها لا تصب في مصلحة شعب تقراي ، سواءً من الناحية السياسية والامنية والاقتصادية، لكن ومع انتهاء الحملات الثلاث تغير فهم شعب تقراي. جميعنا يعلم بان المساعي الحثيثة التي جرت لخوض الحملة الثالثة والهامة من حملات توعية واستخدام شباب وثروات تقراي كخطب وقود كانت خسارة لاتقدر بثمن ، وكان هدفها خدمة النهج الخاطئ الذي اتبعته الزمرة ، من الطبيعي أن يناضل الشعب من أجل إرساء العدالة واحقاق الحق ، ولا يشعل حرباً من أجل تعقيد الامور والإستمرار في الاخطاء والمراهنة بالمواطنين في امور ليست مجددة ، كما ان إتباع سياسات خاطئة يعرض للوقوع في أخطاء ، وعلى كل شخص عاقل ان يرفض جملةً وتفصيلاً نشر الاكاذيب والألاعيب المضللة بهدف إشعال الحرب. وحتى الآن لازالت الزمرة متمسرة في عنجهيتها وتضليلها للشعب الذي فهم جيداً بان النهج السياسي الخاطئ يضر به قبل الآخر ، يظهرون وكأنهم دعاة سلام ، وانهم هم من أحلوا السلام والاستقرار ، لم ولن يكونوا كذلك أبداً ، بل هم دعاة للحرب التي كلفت خسائر مادية وبشرية فادحة ، بل كان عليهم الاختباء والتستر ، وعلى شعب تقراي ان يخرج من هذه الضائقة التي عرضته لخسائر فادحة ، باعتباره يعرف اكثر من أي جهة أخرى تلك الخسائر التي تكبدها نتيجة لاتباع النهج الخاطئ ، حيث لاتوجد اي اسباب منطقية تؤدي في اختلافه مع الشعب الإرتري وحتى مع الشعوب الاثيوبية الأخرى. لذلك تكمن الرسالة بان نفكر سوياً بخلق بيئة جديدة مفادها ارساء السلام والاستقرار بالاستفادة من الدروس والعبر المكتسبة ، لقد خسرنا فرصاً كبيرة لا يستهان بها ، كان بالامكان بناء سياسات قوية في تسعينيات القرن الماضي ،

لكن للأسف الشديد لم نتخذ الخطوة اللازمة التي اتخذناها مؤخراً في تلك الفترة ، لقد كلفنا خيار العصابة الخاطئ خسائر فادحة ، ومع ذلك ، يجب ان نُخلق آفاق مبشرة تسهم في خلق فرص السلام بين الشعبين الإرتري والاثيوبي ، كما ان شعب تقراي لايحتاج الى توعيات

وتوصيات توقظه من الغفلة لأنه تابع الوضع عملياً على الأرض ، فيما تكمن القضية الاساسية لارساء السلام في اتخاذ قرار صائب واتباع مسار سياسي صحيح. الآن ايضا يستطيع شعب تقراي القيام بدور فعال بتمتين علاقاته مع الشعب الإرتري وخلق آفاق واسعة للاستفادة من المصالح الواسعة بالتنسيق مع الشعب الاثيوبي ، وكما ذكرت آنفاً ان شعب تقراي لا يحتاج الى اي توصيات ونصائح تساعد على اتباع المسار الصحيح ، الخيار بين يديه واضح جدا.

السؤال الثاني: حسناً ، سيدي الرئيس ، لننتقل إلى سؤالنا التالي ، قام الرئيس الصومالي الجديد بزيارة إرتريا مرتين ، بعد ذلك عاد الجنود الصوماليون الذين كانوا يتدربون في إرتريا إلى ديارهم ، فكيف تبدو الأوضاع في الصومال بشكل عام؟ وكيف تصف لنا علاقاتها مع إرتريا والدول المجاورة؟

يمكن أخذ حالة الصومال كمثال على جزء كبير من الصورة في منطقتنا. كانت نهاية الحرب الباردة مع التغيرات التي حدثت في إثيوبيا ، فرصة عظيمة لأفريقيا بشكل عام ، ولشعب الصومال على وجه الخصوص. انتقل الصومال من الانقسام إلى الوحدة في الستينيات ، وخلال هذه الفترة كان الشعب الصومالي تقريباً لاعباً حاسماً في الوضع في القرن الأفريقي حتى التسعينيات. فعندما تمت الوحدة بين كل من الصومال البريطاني والإيطالي وتشكل ما يسمى بالصومال ، كانت الآمال والتطلعات كبيرة. وربما يجب أيضاً أن نضع في الحسبان اعتبارات الأوضاع العالمية التي كانت سائدة حينها ، العلاقات مع الاتحاد السوفيتي السابق والتغيرات التي حدثت في ذلك الوقت والديناميكيات السياسية داخل الصومال كلها كانت تتحرك بوتيرة سريعة حقاً. ولكن عندما جاء التغيير في إثيوبيا ، صاحب ذلك تحول للقوى العظمى مما أثر سلباً على الوضع في الصومال.

كان هذا لمدة 17 عاماً من منتصف السبعينيات إلى التسعينيات. خلال هذا الوقت ، أدت الأوضاع السائدة حينذاك إلى خلق تعقيدات داخل حكومة سياد بري الصومالية. وبصورة عامة إذا عدنا للوراء لايمكن الحديث عن حدود معينة للشعب الصومالي في القرن الأفريقي باستثناء تلك التي رسمها الاستعمار.

وإذا نظرنا إلى الشعب الصومالي الذي كان يعيش في مثل هذه الجغرافيا ، وكيفية التعبير عن القومية الصومالية في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات ، بشكل عام ، فقد شملت خمسة أجزاء من الصومال: وهي الصومال البريطاني ، والصومال الإيطالي ، والمنطقة الشمالية

الغربية في كينيا ، وجزء من جيبوتي بالإضافة إلى إقليم أوغادين الإثيوبي. وقد أدت السياسات السائدة حينذاك، بكل تقلباتها ، إلى الكثير من الالتباسات في تناول القضية. وضمن هذا الإطار كانت دول الجوار وهي جيبوتي وإثيوبيا وكينيا تعتبر قضية الصومال تهديداً لأمنها القومي مما أدى إلى توتر علاقاتها مع الصومال. ويمكن القول أنه كانت هناك أيضاً التباسات حول وجهات النظر والمواقف السياسية بين مختلف الصوماليين والقوى الصومالية.

علاوة على ذلك ، يمكننا القول أن الوضع العالمي دائم التغيير وقتئذٍ جعل الوضع أكثر تعقيداً. فعندما حدث التغيير في عام 1991م ماذا سيكون مصير الصومال وإلى أين سيتجه؟ لقد وصف الصومال بالدولة الفاشلة خلال جيل كامل أو 30 عاما الماضية. وإذا تساءلنا لماذا فإن السياسات الداخلية والتعقيدات الخارجية أعادت صراع القومية الصومالية في إطاره الأوسع والذي يشمل الجزء الصومالي من كينيا ، وأوغادين والجزء الجيبوتي ، الأمر الذي أفضى إلى المزيد من الانقسام. وتفاقم الانقسام حتى انتهى به الأمر إلى أن وصل إلى درجة العشيرة والقبيلة. وكان الصوماليون بعد عام 1960 قد اجتمعوا وقرروا نبذ السياسة العشائرية والقبلية فحملوا نعثاً وكتبوا عليه قبيلة وقبروه في دلالة على التخلص من سياسة العشيرة والقبيلة.

الصوماليون يدركون مشاكلهم ، ويعلمون بأنهم إذا كانوا يريدون التخلص منها وبناء بلدهم ، فإن الخيار هو ترك هذه السياسات القبلية والعشائرية الضيقة والشروع في أمور أكبر ووضع خطة أوسع مع وضع الاعتبار لكل الاحتمالات. وعندما فشل ذلك ، عادت الممارسات الضيقة ، وزاد الأمر سوءاً حدوث فساد في الحكومة، حيث بات أكثر وضوحاً مما فاقم الخلافات القبلية والعرقية. تفاقمت المحسوبية وصارت امتيازات الاستثمار المختلفة أداة ووسيلة للاستقطاب والتمييز القبلي والعشائري ، مما أدى في النهاية إلى تصدع الوئام والتضامن القائم. هناك أيضاً ما نراه الآن داخل الصومال من حركات مسلحة كالشباب وغيرها ، فقبل سقوط سياد بري جاء من يسمون بالمحاكم ، المحاكم هي المحاكم الشرعية القائمة على الشريعة الإسلامية ، ونسبة لأن الظلم كان سائداً ولم تكن هناك عدالة ، تآكل النظام من الداخل وتصدع وسلك منحاً آخر. الشعب الصومالي يجمعه ويوحده دين واحد ، لكن كانت مثل هذه الأنواع من المشاكل تستفحل وتتخر فيه من الداخل ، وقد أدى أسلوب تناول القضية والمشاكل الداخلية والتعقيدات الخارجية في نهاية المطاف إلى جعل الصومال دولة فاشلة.

لذا فإن الوضع في الصومال سواءً في المحيط الهندي أو في خليج عدن أو في باب المندب بالبحر الأحمر ليس سهلاً. قد يمكن التفكير بصورة مثالية في أن وجود الشعب الصومالي سواءً كان في أوغادين أو في المنطقة الشمالية الغربية من كينيا أو في جيبوتي كدول ذات حدود دولية رسمها الاستعمار من الممكن أن يسهم في التناغم الإقليمي. لكن الانقسامات الداخلية بددت هذه الفرصة أيضاً ، كما عمقت من تعقيد المشاكل الداخلية وجاءت التدخلات الخارجية لتزيد الأمر سوءاً. إذا نظرنا إلى التدخلات الخارجية خلال فترة عيديد ، فما هي الآثار التي خلفتها لعبة الـ “بلاك هوك” والتدخل الأمريكي هناك؟ أيضاً تدخل القوى الأجنبية الأخرى؟ ولماذا لم يتم حل القضية على المستوى الإقليمي؟ وقد كان السبب وراء عدم حله على المستوى الإقليمي هو أن حكومتي كينيا وإثيوبيا آنذاك كانتا تعتبران الصومال في ذلك الوقت يمثل تهديداً لأمنها القومي ، كما لم تكن هناك أوضاعاً مواتية للانسجام مع دول الجوار. قد يمكن تناول هذه الأمور بتعمق أكثر في مناسبة أخرى ، لكنها في المحصلة اجتمعت لإحداث انهيار أفضى إلى ما يسمى بالدولة الفاشلة في الصومال. لا يمكن القول إن القضية الصومالية لا تؤثر على أي قضية أخرى في المنطقة. فالصومال دولة لديها سواحل مترامية تبلغ 3300 كيلومتر. كما أن إمكانات الصومال الزراعية والمعدنية وغيرها كبيرة. وعدا العوامل الاقتصادية فإن لانتشار الشعب الصومالي في رقعة جغرافية كبيرة دور لا يستهان به في الانسجام والتكامل الإقليمي. ولكن إذا نظرنا للصومال وبعيداً عن كل هذه العوامل والتطورات ، فإن علاقة الشعب الإرتري مع الصومال كانت وثيقة ومتداخلة وذات تأثير متبادل من نواح كثيرة في المنطقة. وقد كان التعاطف والتضامن موجوداً بطرق مختلفة خلال فترة سياد بري أو قبل ذلك ، وتحويل هذا الواقع إلى تناغم إقليمي ملموس أو تكامل إقليمي ليس خياراً ، كما إنه ليس خيار حزب سياسي أو شخص أو حكومة بعينها. فالعيش في وئام والتكامل بين دول المنطقة وتسخير مواردها لتحقيق النمو المشترك ليست خياراً بل ضرورة. لذا يمكن القول إن أكبر خسارة للقرن الأفريقي في القرن الماضي ، أو ما يناهز ذلك ، كانت خسارة الصومال. هذه الخسارة بكل تعقيداتها ، محلية كانت أم إقليمية ، ليست سهلة. كما أن البلدان المجاورة للصومال أيضاً لم تلعب دورها الصحيح.

ومن المثير للاهتمام ، أنه بعد عام 1991، من بين أكبر الاهتمامات التي كانت لدينا ، وواحدة من أكبر الموضوعات التي تحدثنا عنها مباشرة مع ملس زيناوي ، هي القضية الصومالية. قد

تكون لكل منا قضايانا واهتماماتنا الداخلية الخاصة بنا ، ولكن نظرًا لأن القضايا الإقليمية تهمننا أيضاً ، ولا سيما لأن إثيوبيا يمكن أن يكون لها مساهمة كبيرة في الصومال ، يجب أن تكون قيادة الـ “ماليت” أو الوياني قادرة على التعامل مع هذه القضية بجدية. قد تكون لدينا علاقات أوسع ، لكن النظام الإثيوبي كان من الممكن أن يكون أكثر انخراطاً في هذا الوضع الصومالي ، ومن المحزن أن الوياني وبدلاً من الانخراط فيها إيجاباً ، وتنفيذ خطط وبرامج إقليمية مشتركة كان تدخلها بدافع نصره طرف دون آخر وتنفيذ أجندة أخرى. إذا تساءلنا لماذا أرسلت قيادة الماليت قوات لغزو مقديشو في عام 2006 ، فذلك لم يكن أجندة هذه المنطقة ، ولا هو أجندة الإيغاد ، بل كانت أجندة أمريكية. لقد فعلنا كل ما هو جيد وقمنا بالتنسيق معاً لتغيير الوضع في الصومال إلى الأفضل ، فهل كان ينبغي تنفيذ الرغبة الأمريكية؟ لذلك قررنا تعليق عضويتنا في الإيغاد على مدار الـ 16 عامًا الماضية. لأن المنظمات الإقليمية إذا لم تحل مثل هذه المشاكل وتتجه نحو الانسجام فما هو الفائدة منها؟ ومع ذلك ، فنحن لا نستهيئ بالقضية الصومالية. ولم يكن لدينا أي آراء جديدة ، ولا أي أفكار جديدة في العقد ونيف الماضيين. ولم تكن أفكار نحفظ بها لأنفسنا بل نتشاور حولها مع دول الجوار ، فالصومال يجب أن يخرج من المستنقع الذي يوجد فيه. وبادئ ذي بدء ، التكامل الداخلي. فالسياسة الداخلية التي تركز على العشيرة والقبيلة ليست في مصلحة أي صومالي. وإذا لاحظنا ، سنجد تشابهاً مع مناطق أخرى في المنطقة. فهناك أيضاً ، سياسات القبيلة والعشيرة والعرق التي تلتحف عباءة النظام الفدرالي الديمقراطي أدت فقط إلى تعزيز وتعميق الانقسامات الضيقة. ونتيجة لذلك ، تطور الأمر من سيء إلى أسوأ. لذلك يجب الخروج من هذا الوضع. نحن بحاجة إلى أن نكون قادرين على العمل من أجل أن يعود الصومال إلى وضعه الطبيعي والمساهمة كجزء من هذه المنطقة. وحتى إذا لم يتم العمل على ذلك بشكل جماعي ، يجب علينا نحن القيام بدورنا. إن تغيير الوضع لا يتطلب ابتكاراً جديداً. إذن ما هي المشكلة؟ إذا تساءلنا ما هو المطلوب للخروج من وضعية الدولة الفاشلة ، فإن المطلوب هو الانسجام. يجب أن يكون تناغم السياسات الأساسية قادراً على الابتعاد عن السياسة القائمة على العشيرة والقبيلة ، وإلا فلن يتم بناء البلد عن طريق إضعاف قوة الشعب الصومالي أكثر فأكثر بحجة أن هذا أمر واقع لا مفر منه. لذلك يجب أولاً حل مسألة ما يسمى بالشمال والجنوب لأنه يفتح أيضاً فرصاً للتدخل الخارجي ويساعد على زرع النزاع بين ما يطلق عليها صومالين اثنين. وإلا فإن إعلان الاستقلال من جانب واحد سيؤدي إلى عدم

الاستقرار سواء للذي يعلن عنه أو للمنطقة، لذلك يجب تصحيح ذلك أيضا. كذلك يجب على دول الجوار الإقليمية تغيير مواقفها تجاه الصومال بطريقة بناءة. وفوق كل شيء ، يجب أن يكون الصومال قادرا على إقامة مؤسساته السيادية كدولة مستقلة. ويعني ذلك أنه يجب أولاً أن يكون قادراً على تعبئة قواته الدفاعية ، فلا يمكنه الاعتماد على الميليشيات. ولا يمكن أن يعمل بأي مجموعات دينية تنتشر سواء باسم المحاكم أو من قبل مختلف المنظمات الإرهابية الأجنبية مثل الشباب على سبيل المثال. ولأنه يجب القضاء على مثل هذه الظواهر من العملية ، لا بد أن تكون هناك بادئ ذي بدء حكومة صومالية مستقرة تضع استراتيجيتها وتكون قادرة على تنفيذها ، فيجب أن تبني المؤسسات السيادية لبنة تلو الأخرى ، وتبني الدفاع. إذا أخذنا الـ 5000 الذين تم تدريبهم هنا فإنهم ليسوا بكافين. فبالنظر إلى الصومال باتساعها وسواحلها وقضاياها المختلفة الأخرى ، إذا كانت ستبني جيشها الخاص ، يمكن لأي عدد أن يتبادر إلى الذهن 140 ألف ، 150 ألف ، 160 ألف أو قل ما تريد.

وهذا يعني أنه يجب أولاً بناء هذه المؤسسة أو هذه القدرات بطريقة سيادية لضمان احتياجات أو ضرورة وجود الصومال. وبخلاف ذلك ، لا ينبغي أن تكون هناك قوات تخضع لنفوذ أجنبي ، وتشكلها ميليشيات مكونة من مجموعات عرقية مختلفة أو أيديولوجيات أو توجهات أخرى. يجب أن تكون هناك مؤسسة تابعة للشعب الصومالي ، وتخدم الشعب الصومالي ، وتعمل من أجل وحدة وتنمية ونمو الصومال. ليس هذا فقط ، ولكن يجب أن تكون الحكومة قادرة على تحقيق ذلك من خلال هيئات مختلفة. نحن نعلم إمكاناتنا ، ولا نبالغ في تقديرها. ولكن من أجل المساعدة في تطبيق هذه الفكرة بحد ذاتها ، يجب العمل تدريجياً على بناء جيش وطني صومالي ، كمؤسسة وطنية ذات سيادة في الصومال. خلاف ذلك ، لا يمكن بناءه بالميليشيات. إذن الأساس ، والخطوة الأولى هي أن نساهم في بناء الجيش الوطني الصومالي كنقطة انطلاق. لكن في النهاية ، قلنا بأنه يمكننا المبادرة حتى تتمكن الحكومة الصومالية من بناء مؤسسة خاضعة للشعب الصومالي والدولة الصومالية. ومن المفارقات أنهم كانوا هنا منذ حوالي ثلاث سنوات يكافحون ويعملون بكل جد. إن إرادة الحكومة وإرادة الشعب الصومالي لا تختلف عما نختاره ونتحدث عنه. لكن الشيء الرئيسي هو التدخلات الخارجية. لا ينبغي أن يحدث مثل هذا الشيء. فلكي تبقى الصومال دولة فاشلة ، وتحت مزاعم مختلف الذرائع من

قبيل هناك حركة الشباب ، هناك إرهاب ، إلخ ، زادت التدخلات الخارجية من الوضع سوءاً. عندما بدأنا هذه المبادرة ، ظللنا نعمل عليها لأنها وجدت القبول ليس من قبل حكومة فارماجو فحسب ، ولكن أيضاً من قبل الشعب الصومالي والحكومة الصومالية. لكن ما نراه الآن بعد ثلاث سنوات ليس ابتكاراً جديداً. فما من شيء لم تتم تجربته لإفشال هذا البرنامج. القوى التي تحاول عرقلة ذلك ، بدءاً بواشنطن وتوابعها ، وتجلب كل أنواع العوائق التي لا نهاية لها لمنع هذه الجهود من الوصول إلى هدفها أو مبتغاها بالزعم حيناً بأنهم ماتوا وقتلوا ، وبأنهم زجوا بهم في حرب تقراي حيناً آخر ، وفعلوا بهم كذا وكذا. بمجرد وصولهم إلى وطنهم ، ليس هناك من وسيلة إلا وجربت لمحاولة تفريقهم وتشتيتهم. ربما كان هذا ماحدث بالأمس القريب ، لكن إعادة إعمار الصومال ليس أمراً يمكن تأجيله. التحديات التي تواجه الصومال ليست سهلة ، إنها صعبة للغاية ، وليس من السهل التغلب على مشاكل سياسة الانقسام والمواجهة وتحقيق الوحدة الحقيقية. الصومال وحدها لديها موارد بحرية تقدر بحوالي 150 ألف طن سنوياً ، وفقاً لتقديرات سابقة. ولديها أصناف ممتازة من الأسماك. مواردها الحيوانية هائلة ، وإمكاناتها أو فرصها الزراعية هائلة. بالاستفادة من كل هذا بكل الوسائل يجب على الصومال الخروج من نفق الجوع والفقر والجفاف ، فليده الموارد اللازمة للخروج منها. الآن أيضاً تم اكتشاف نفط وغاز وهو أيضاً إضافة كمورد. وقبل كل شيء ، الصومال لديه شعب. لذلك ، يجب بناء الهياكل الأمنية والدفاعية لضمان النمو الاقتصادي للبلاد واستقرارها ، ويجب على دول الجوار أن تدرك ذلك وأن تكون قادرة على مساعدته. هذا ليست منة للشعب الصومالي بل ضرورة. يجب على كل دول الجوار القيام بهذا العمل. لكن قبل كل شيء ، يجب أن يكون الصوماليون قادرين على حل مشكلاتهم الخاصة. يجب ألا يكون هناك بديل. فإذا كانت هناك محاربة للإرهاب ، فمن يدعي أنه قادر على استبدال الصوماليين في فعل ذلك بأي منطق ومن البديل؟ إذا كانت هناك تنمية ستأتي فمن غير الشعب الصومالي الذي سيققق ذلك ! ، من الذي سيحل محله؟ لا أحد سوى الشعب الصومالي نفسه. ولكن صار تدخل القوى الخارجية وإحلالها كبديل بذريعة محاربة الإرهاب موضحة على النحو الذي شاهدناه على مدى ثلاثين. لكن الشعب الصومالي لا يمكنه معالجة هذه القضايا إلا من خلال بناء مؤسساته السيادية. يجب أن يكون الشعب الصومالي قادراً على قول ذلك بنفسه سواء كان ذلك من أجل الأمن أو التنمية. إذا كان هناك أي مساعدة يتعين تقديمها ، فينبغي أن تكون لتهيئة الظروف المواتية ويجب ألا يكون

هناك تصور خاطئ عن كونها بديلاً عن الشعب الصومالي. كيف هو انخراطنا الاستراتيجي مع الصومال؟ ومتى بدأ؟ فإذا عدنا إلى التاريخ خلال الحقبة الاستعمارية وبعد الاستعمار ، ماهو الوضع الذي كان ماثلاً في القرن الماضي؟ وإلى أين نحن ذاهبون؟ نقوم بدورنا لأنه من واجبنا القيام بذلك ، إنه ليس بالأمر الكبير ، ولكن ضمن الفهم المشترك يجب أن تستمر هذه القضية لأنه ليس خياراً لأحد بل ضرورة يجب العمل عليها من أجل أن يعود الصومال إلى طبيعته ويكون جزءاً من هذه المنطقة ويساهم بدوره. والآن يجب أن نكون قادرين على الإرتقاء بهذه القضية ليس بمفردنا ولكن أيضاً بالتشاور مع جيراننا اجمع ، وخاصة مع المؤسسات والحكومة في الصومال. الكفاح الحالي هو إزالة العقبات التي تحول دون القيام بذلك. سوف نرى في الأشهر المقبلة ما ستفعله مختلف القوى لتعطيل ما ننويه وينوي الصوماليين القيام به. يجب الكشف عن تفاصيل كل ذلك ، حيث ينبغي أن يعرفه الشعب الصومالي كما ويجب أن تعرفه شعوب المنطقة . لا ينبغي تضليل أي شخص من خلال تمثيلات العلاقات العامة ، وتقديم الأموال لإنشاء ميليشيات ، وجعل الصوماليين يصارعون بعضهم البعض ، ومحاولة دق اسفين الشقاق بين الصومال في الشمال والجنوب ، وزرع الانقسامات داخل العشائر وخلق بيئة مواتية للشباب وغير ذلك. هل سيكون الصومال أم لا؟ وهل سيعود الصومال إلى وضعه الطبيعي أم لا؟ هذا ليس موضوعاً قابلاً للنقاش ولا توجد خيارات. هناك خيار واحد فقط ، يجب أن نكون قادرين على العمل لتحقيق هذا الهدف لأنه يجب علينا العمل معاً بالتوازي مع العمل على شؤوننا الداخلية ، لأن التعاون الإقليمي الأوسع والانسجام أمر حتمي يجب أن لا نهمله. ومع ذلك ، فهذه مسؤولية والتزام الصوماليين قبل أي شيء آخر ويجب علينا أن نكون قادرين على توفير الدعم اللازم لهم. لكن في الصومال ، يجب ألا يخطئ من يعتقد باستبدالهم سيتمكن من تحقيق أي شيء ، فأني من يحاول إخراجهم واستبدالهم بدلاً من تزويدهم بالمساعدة التي يستحقونها سوف يعقد المشكلة أكثر ، ولن يصلحها.

فخامة الرئيس ، قام الرئيس الكيني الجديد في شهر ديسمبر الماضي بزيارة عمل إلى ارتريا كما قام بذلك ايضاً عدد من المسؤولين السودانيين،ومن اجل ان تعم اجواء السلم والاستقرار في هذه المنطقة وان يكون هنالك علاقات شراكة ثنائية واقتصادية بين كينيا، الصومال،جيبوتي،ودولتي السودان وارتريا ولتقوية العلاقات الثنائية ولدفع بالتعاون

الاقتصادى وغيره، هل يوجد اتفاق في هذا الجانب من وجهة نظرك؟ وماهى العوامل الداعمة وواجه الصعاب؟.

في استطاعتنا التطرق إلى الشأن الكيني مع الوضع في الاعتبار للاوضاع العامة والاستراتيجية بالمنطقة، ومن خلال تحليل الاوضاع التي نتواجد فيها في الوقت الراهن، بالنظر إلى العلاقات الثنائية الارترية – الكينية التي تشهد تطوراً وتقدماً من وقت لآخر، لابد من مراجعتها وتقييمها التقييم المتكامل. وعند مقارنة الاوضاع التي كانت سائدة في فترة حكم الرئيس موى، نرى أن جميع اللقاءات والمنتديات التي كانت تناقش قضية جنوب السودان كانت معظمها تجرى في كينيا، لأنها كانت تتمتع باستقرار من جميع الجوانب آنذاك. وعند ربط ذلك بموضوع مناقشة جنوب السودان، يعد ذلك قضية متشعبة تحتاج إلى مزيد من الوقت في سبيل تحليلها التحليل العميق، وذلك عند مقارنتها بالاضاع التي كانت سائدة في المنطقة في تلك الفترة وما يشهده الصومال حالياً. كانت هنالك العديد من العوامل التي حدث كثيراً من عدم عملنا بشكل مكثف في العقدين الماضيين فيما يخص تحسين العلاقات الثنائية بيننا في الفترة التي كان فيها بسدة الحكم كلاً من كيباكي وأهورو على حد سواء.

في تلك الحقبة المظلمة تم اعتقال صحفيين من شوارع كينيا بهدف تنفيذ مخططات وإستراتيجية الأجهزة الأمنية الغربية بالدرجة الاولى، وكانت العاصمة نيروبي مركزاً رئيساً لتنفيذ المخططات الهادفة إلى نشر الفوضى وعدم الإستقرار في دول هذه المنطقة. وهنالك الخراب والدمار الذي أحدثتها هذه الاجهزة التخريبية .

كانت هنالك فرص بالجملة لم يتم استغلالها الاستغلال الامثل في فترة حكم كيباكي واهورو من اجل الخروج من هذه الاوضاع، في قضية جنوب السودان ،قضية السودان ، قضية الصومال ، لم يكون هنالك اى دور لدول هذه المنطقة، وبعد التدخل السافر لزمرة الوياني في الاراضي الصومالية بالعام 2006م لم يكن هنالك اى تعاون بين دول المنطقة. وكانت اجهزة الاستخبارات والامن الغربية تقوم بتسيير جميع المخططات والاجندة لزمرة الوياني ولرئيسى كينيا كيباكي واهورو، وهو ما حدّ كثيراً من عدم قيام كينيا بالدور المنوط بها في هذه المنطقة في تلك الفترة.

كان بالامكان ان تقوم كينيا بدور هام جداً نظراً للعلاقات الوطيدة التي تربطها مع

الصومال سواء كان في الجانب الجنوبي من الصومال، وفي الاوضاع الاجتماعية والثقافية للشعب الصومالي بشكل عام وما تتمتع بها من قرب لحدودها مع الصومال، الا انها لم تقم بذلك ونفس القول ينطبق عليها في الجنوب السودانى والجنوبى الاثيوبى.

حكومتى كيباكيى واهوروا السابقتين في كينيا لم تقم بالدور المنوط بها في هذه المنطقة بل وقفوا ضدنا مدفوعين دفعا قوياً من القوى العظمى حتى وصل الامر إلى تجميد العلاقات الثنائية.

وعموماً، بعد ان تسلم وليام روتو سدة الحكم في كينيا فتح افاق ارحب، وزيارته الرسمية لارتريا كانت بمبادرة ذاتية منه، والاشكاليات والصعاب التى كانت سائدة في العلاقات الثنائية اضحت من الماضي، وتم التباحث والتفاكر في اجواء يسودها الاحترام المتبادل بما يخدم مصلحة الدولتين، ووضع في الاعتبار الاوضاع الراهنة.

اثناء تواجده باسمرأ قمنا بمناقشة العديد من القضايا والمواضيع التى تهم هذه المنطقة انطلاقاً من العلاقات الثنائية وكيفية تطويرها إلى آفاق ارحب، ووضع هذه العلاقة كحلقة وصل في سبيل الارتقاء بعلاقات دول هذه المنطقة عامة حيث تم مناقشة قضايا التأثيرات وصولاً إلى التكامل الاقتصادى وتقوية اواصر العلاقات بين دول هذه المنطقة . هذا ليس اكتشاف حديث، بل هو اطار وخطط استراتيجية تم المصادقة عليها في فترة تأسيس الاتحاد الافريقي في ستينيات القرن الماضي من قبل نخبة من الحكام الافارقة، ونحن لم نقم بالبحث عن اكتشافات جديدة، التجارب السابقة احدثت خسائر هائلة لجيل بكماله، الاوضاع في الوقت الراهن توجد في حالة يرثى لها، فقد زادت التحديات والعراقيل إلى مستويات قياسية.

ولكى يكون لنا دورا في عملية تحسين الاوضاع علينا العمل للتعاون والتكامل بين دول المنطقة باعتباره الخيار الاوحد الذى لا نستطيع الحياد عنه باى حال من الاحوال. نظرتة الايجابية للاوضاع وقيامه بالمبادرة الذاتية ادى إلى إحداث التغيير الايجابي في العديد من الجوانب ،بدأنا في مناقشة العديد من القضايا، والزيارة التى قمت بها إلى نيروبي هدفت إلى مضاعفة الجهد في هذا المسار.

خلال اللقاءات الثنائية التى ظلت تعقد بيننا من وقت لآخر توصلنا إلى تفاهم مشترك بتحديد القطاعات والمحاور والبرامج التى تحتاج إلى اعطائها الاولوية لتنفيذها التنفيذ العملى،

فنحن نسابق الزمن في سبيل تحقيق الرؤى والاهداف على ارض الواقع في القريب العاجل. الرئيس الكيني قدمت له الدعوة للمشاركة في اجتماع واشنطن، وبعد ذهابه إلى هناك ومشاركاته في المناقشات وبعد ان عقد العديد من اللقاءات الاضافية خرج بالعديد من الاراء والافكار وتكونت لديه افكار ورؤى واضحة في العديد من الجوانب.

في ظل هكذا اوضاع تشهد منطقتنا في الوقت الراهن زيادة في نسبة التدخل الخارجى عن اى وقت مضى، فضلا عن وجود مختلف العراقيل والصعاب التى تضعها القوى العظمى امام دول هذه المنطقة ، فحتى لا تتكامل دول المنطقة وتعمل معا لحلحلة قضاياها توضع امامها عراقيل وصعاب يصعب حصرها ومواجهتها بشكل فردى وهو ما يتطلب من دول المنطقة ان تعمل كقوة واحدة لمواجهة هذه التحديات والتغلب عليها.

ارتريا التى كانت قد جمدت عضويتها في الايغاد، عادت لتفعيل عضويتها بهدف الدفع بالعديد من البرامج والفعاليات الهادفة للنهوض بقدرات دول المنطقة. هذه المنظمة الاقليمية لم تستطع خدمة الاستراتيجيات، والاهداف والغايات التى وضعتها بل ظلت منظمة تخدم اهداف وغايات الدول العظمى، وهو احد من الاسباب التى ادت بنا إلى تجميد عضويتنا بالدرجة الاولى.

وفي حالة نجحت مساعينا ومخططنا لاعادة منظمة ايغاد إلى وضعها الطبيعى، من خلال الاستفادة من التجارب السابقة، والارتقاء بالعديد من الجوانب المتعلقة بهيكلته ودستوره وطريقة تنفيذ المهام والاعمال يجب ان يكون هنالك قرارات مصيرية لا بد من اتخاذها باعتبارها شئ اساسي وليس شئ ثانوى يمكن الاخذ به او تركه .

وفي هكذا احوال ليس هنالك من موانع تقف في طريقنا لكي نعود إلى هذه المنظمة الاقليمية، وقد اتخذنا قرارنا الحاسم والنهائى بضرورة العودة إلى هذه المنظمة، لكن ذلك لا يعنى بانه تم الاجابة على العديد من التساؤلات والاطروحات التى ظللنا نبحث لها عن اجابات شافية في السابق. لا بد لنا من تهيئة الاوضاع ، من حيث وجود اسس ثابتة وقوية باعتبارها الضمان الاساسى لنا.

توسعة الشؤون الداخلية والاقليمية، ضمان لسيادة الحكومات والدول على اراضيها وحدودها، وهذه تعد من المسؤوليات والمهام التى تقع على كاهل حكومات ودول هذه المنطقة.

وفى حالة عدم حدوث اي نوع من انواع التدخلات وفى حالة عدم عملنا بشكل جماعى، وفى ظل الازمات العالمية الصعبة ، فما تشهدها منطقتنا من الصعاب والعراقيل، يجب القضاء عليها بخلق الارضية الصلبة لايجاد الحلول لتلك الصعاب التى تعترض مسارنا. الازمات السائدة فى الصومال ايضا، يحتم علينا العمل بشكل مضاعف مع الاخوة الصوماليين بما يتطلب فى هذا الصدد، وكذا الازمات الموجودة فى جنوب السودان، حتى الازمات فى السودان، والازمات فى اثيوبيا، عموما الازمات السائدة فى منطقتنا لا تدعو إلى التفاؤل.

ولكن ولأن التجارب السابقة اكسبتنا العديد من الخبرات العملية يجب علينا العمل فى مسار يخلق مزيدا من التكامل والتعاون بين دول المنطقة للوصول إلى تحقيق الغايات والاهداف المرجوة.

لا يوجد اشكال فى مسار توطيد العلاقات الثنائية، هذه العراقيل والصعاب كانت من صنع النظامين السابقين.

نحن لم نقم بأى مبادرة فى هذا الاطار، بعد ان عملت القوى العظمى على إهدار الفرص السانحة لشعوب هذه المنطقة، وهو شئ لا يدعو على الحسرة والبكاء على الاطلال بأى حال من الاحوال.

وفى حالة تمكنا من استعادة هذه الفرص مرة اخرى من خلال مضاعفة الجهد والطاقة وتحسين جوانب تنفيذ المهام والخطط الاستراتيجية، فإن رؤى وغايات الرئيس روتو للعديد من القضايا والمهام قد ارتقت إلى مستويات متقدمة جدا.

الاسباب القليلة الماضية كانت شاهدا على العديد من الامور التى أظهرت وجود من يعملون فى الخفاء لإفشال مخططات الرئيس الكيني وليام روتو. فما هى الاسباب التى تدعوهم إلى هذا الخوف والتوجس؟ ولماذا هذه التحركات والهرولة المبالغ فيها؟.

الاجابة على هذه التساؤلات هى انهم يقومون بذلك بهدف وضع العراقيل والصعاب فى طريق هذه البرامج والمهام لكى لا ترى النور.

التكامل والتعاون بين الدول، وفى حالة تطبيقه التطبيق العملى يعد فى تقييمهم بأنه شئ لا يخدم مخططاتهم وأهدافهم الهادمة، وعليه لابد من وجود آليات تعرق هذا المسار بأى ثمن كان .

كان على يقين بحدوث مثل هذه السيناريوهات باعتبارها ليست بالشئ الجديد. الشئ الأساسي هنا هو وحتى لا نبتعد كثيرا عن الموضوع ، يجب علينا التركيز على أهدافنا التي نرجو تطبيقها على ارض الواقع، ولتعويض الفرص المهدورة خلال العقدين الماضيين يجب علينا تعديل سرتنا وأساليبنا أولاً وقبل كل شئ.

هنالك آفاق أرحب عند التطرق إلى مصطلح العلاقات الثنائية، إذ يتناول جانب الطاقة، الماء، الزراعة، وغيرها من القضايا الاجتماعية... ظللنا نقوم بعقد مناقشات عملية. سنقوم بتطوير التجارة والإستثمار” وهو كلام عام يحتاج إلى مزيد من الإيضاح لضمان تطور التجارة والإستثمار.

هل هنالك جوانب تتعلق بالتجارة في العلاقات الثنائية؟. ماهى السلع التي يمكن إستيرادها من كينيا وماهى السلع التي يمكن تصديرها من إرتريا إلى كينيا؟ وماهى أنسب الوسائل لنقلها؟ البنى التحتية ووسائل النقل سواء كان البحرية، الجوية، والبرية هل تتوفر لدينا؟ وهل توجد قوانين ومراسيم بيننا في هذا الشأن؟ هنالك العديد من الامور والمسائل التي تحتاج الى ضمان توفرها. العديد من الجهات الحكومية ذات الصلة المباشرة بهذا الموضوع لابد لها من تنسيق الادوار والمهام فيما بينها.

هذه الآلية لابد ان تكون لديه توجهات واضحة، ومعرفة التكوين، وأن تكون هنالك جدولة محدودة لفترة تنفيذها، لا يوجد معيار بعينه لكافة الغايات والأهداف المنشودة باعتبارها لا يمكن حصرها في نقطة معينة عموماً.

هنالك رغبة جادة في هذا الشأن، ولكن الرغبة لا بد من إقترانها بالتنفيذ الفعلى للمهام، لايمكننا ان نسير لوحدها في هذا المسار الصعب، ليس في إستطاعتنا تنفيذ مهام في الاطار الثنائى بمفردنا، باعتبارها لا يفضى إلى نتائج ملموسة.

وعليه، يجب علينا العمل لتنفيذ البرامج التي تشمل المنطقة بأكملها، وأن ينظر إلى التعاون الثنائى فيما بيننا في إطار هذا التعاون والتكامل الاقليمي الهام.

وفي العموم، ووفق رؤانا، فإن منظمة الايغاد وفي حالة إستطاعت تسيير مهامها وفق رؤى حديثة ومن خلال معالجة العديد من الجوانب السلبية من التجربة السابقة، وبما يضمن تنفيذ مشروعاته المستقبلية بتحسين هيكلته وأساليب عمله ،ستقوم الحكومة الكينية بتحمل المسؤوليات الجسيمة في سبيل ضمان إنعقاد الاجتماعات الواسعة، لخلق تفاهم شامل

ومتكامل لكافة أعضاء هذه المنظمة أولاً، وتحديد الأولويات عند تنفيذ المهام والبرامج الاستراتيجية.

باستطاعتنا القول بان هنالك مناخ عمل ملائم ودافع للتقدم إلى الأمام بما لمسناه من تغير للأوضاع نحو الافضل. وهذه النتائج تعد بمثابة تعويض للطاقات المهدرة .
الشيء الأساسي هنا هو كيف يمكننا تطوير هذه العلاقات؟، من خلال تجاوز كافة العراقيل والصعاب التي توضع امامه. وماهى الخطوات المطلوبة في هذا الجانب؟، لابد لنا من تقوية الجاهزية من خلال القيام بالدور المنوط بنا في تنفيذ المهام الداخلية لدولنا الواحدة تلو الأخرى.

الأوضاع السائدة في الوقت الراهن تدعو إلى التفاؤل ،وهو يعطى بارقة امل لتنفيذ برامج ملموسة على أرض الواقع.
وفي حالة وضع هذه المخرجات باعتبارها اسس ثابتة وراسخة، والاستفادة من العبر التي خرجنا بها من التجارب السابقة ، والعديد من المهام والبرامج التي لم نقم بتنفيذها فقد أضحى لدينا تصور متكامل بكيفية تنفيذها وذلك من خلال مضاعفة الجهد والطاقات عن السابق.

فخامة الرئيس،ننتقل إلى السؤال الرابع والآخر لهذا اليوم، لقد بدا أن دول الشرق الاوسط عامة ودول الخليج بشكل خاص تتخذ توجهها يختلف عما كان سائدا في السابق في القضايا الدولية ،فعلاقات هذه الدول مع الدول الاسيوية بدأت في التوسع. فإلى اين يمكن ان تفضى هذه العلاقات؟ وماهى نظرة الدول الغربية لهذه العلاقات؟ واين وصلت العلاقات التي بدأت بين هذه الدول وارتريا في الوقت الحالى؟.

إلخوض في هذا الموضوع يعد من الامور الصعبة،وذلك لان لديه العديد من التفاصيل المتشعبة ،لابد لك من النظر إليه بتقسيمه إلى اقسام متعددة،فهو مرتبط مباشرة بما يطلق عليه مصطلح نحن ودول الجوار.وما نطلق عليه نحن دول الجوار يعد مساحة كبيرة من العالم، من افريقيا،اسيا،امريكا اللاتنية وغيرها.

وبالنسبة لنا ما نطلق عليه نحن دول الجوار يشمل دول حوض النيل،فهذا يعد واحد من التكوينات الهامة. وما يطلق عليه القرن الافريقى يعد جزءاً آخر قائم بذاته، وهنالك إقليم

البحر الاحمر كقسم ثالث.

وما يطلق عليه دول الخليج يعد الجزء الرابع، فهذه الاجزاء الاستراتيجية والتقسيمات الجغرافية الاربعة لديها العديد من أوجه التشابه فيما بينها. إذ تكمل بعضها البعض، بل العلاقات فيما بينهم والاقسام الاخرى من العالم ، كعلاقتهم مع إفريقيا، آسيا، وأوروبا، وتلك العلاقة التي كانت وماتزال تجمعهم بما كان يطلق عليهم القوى العظمى وغيرها خلقت معادلة معقدة ومتشعبة وكذلك العديد من العراقيل بالدرجة الأولى.

في فترة الحرب الباردة كان هنالك معسكران احدهما كان يقوده الاتحاد السوفياتى انذاك. وكانت هنالك العديد من التغييرات التى حدثت في الـ 30 عام الماضية، من أجل محاولة فرض نظام القطب الواحد، وهذا بدوره أفرز العديد من المتغيرات والاشكاليات. وللإجابة على السؤال ، لابد لنا من النظر إلى المتغيرات التى حدثت في السنوات الـ 30 الماضية ونترك جانبا الاوضاع التى كانت سائدة إبان فترة الحرب الباردة والاحداث التى عقيبت هذه التطورات. هنالك محاولات غير ناجعة تقوم بها العديد من القوى لخلق نظام أحادى القطب. وهذا التأثير احادى القطب من جانبى اسميه الهيمنة والاستحواذ على مقدرات الشعوب والامم من خلال نشر الفوضى والسيطرة اللا متناهية. وفي نهاية المطاف تكون الفلسفة السائدة هي الجشع والهيمنة .

وكانت الدول الغربية تنظر إلى منطقتنا وخاصة إلى الدول الغنية بالبتترول باعتبارها منطقة محميات خاصة بها. ولذلك تمت السيطرة على منابع البترول لتقوية الهيمنة والاستحواذ وذلك من خلال فرض سياسات اقتصادية مجحفة بحق هذه الدول. القوى الاقتصادية لهذه الدول المهيمنة لا يتأتى من ثرواتها ومقدراتها المحلية ولا توجد في امريكا او اوروبا.

شهدت منطقتنا في بداية القرن 19 و 20 وفي الفترة ما بين 1930 إلى 1940 عمليات نهب وسلب للثروات من قبل الدول الغربية على مدى مائة عام كامل. ومع ان الدول الاستعمارية تعهدت في بداية قدمها بحماية الشعوب والامم ، وبانها الضمان الاوحد للامن واستقرار. واستطاعت خلق ما يشبه الاجماع بينهم بانها القادرة على تحقيق غايات وأهداف الشعوب والامم.

وحاولت تضليل الشعوب بانها اتت إلى هذه المنطقة للدفاع عنها . وكانت هنالك العديد من الشعارات التى حاولت الدول الاستعمارية رفعها، وعملت على افتعال النزاعات والحروب

بين الدول ماساعدها في عملية نهب وسلب ثروات هذه المنطقة . ما يطلق عليه مسمى الدول الغربية هي جرائم لا تغتفر . عمليات نصب واحتيال مكشوفة، وعلى النقيض من ذلك نحن كانت لدينا العزيمة والارادة القويتين لمواجهتها وافشالها.

رفضوا بشكل قاطع أن يكون هناك من يضاهيهم سواء من حيث القوة العسكرية او التطور التكنولوجي الذى وصلوا اليه، وضمان تفوقهم في الجانب العسكري حتى لا يقترب الاخرين من التطور الذى وصلوا اليه بما يضمن لهم الهيمنة والسيطرة المطلقة. في هذه المنطقة كانت هنالك ظاهرتين لا غير. الاول تقوية الوجود العسكرى، من خلال العديد من القواعد العسكرية في الصومال، البحر الاحمر، بل هنالك العديد من الدول التى قامت بانشاء قواعد عسكرية تقدم خدماتها للقوات الامريكية.

كيف امكن الوصول إلى هذا الوضع؟. هنالك العلاقات الثنائية وابرام الاتفاقات ، التى تتناول قضايا الدفاع وضمان الامن من خلال المصادقة على العديد من التفاهات والاتفاقات الثنائية بين الدول . الجيوش سواء كانت قوات بحرية ، او جوية وغيرها تكون موجودة في هذه المواقع والقواعد العسكرية.

وفي حالة النظر الى الاوضاع بمنظور جغرافى، فان قوى الهيمنة والاستحواذ ظلت تسيطر على مواقع وقواعد في مختلف الازمنة والعصور بصورة يصعب تخيلها ، بل وصل بهم الامر باعتبارها امر واقعي لا مفر منه عند البعض.

وكانت انظمة الحكم السابقة بهذه الدول لديها قناعات راسخة بتقبل فرضية الامر الواقع. اذ كانوا يقولون عدا امريكا والدول الاوروبية، لا يوجد من يقوم بحمايتنا والحفاظ على مصالحنا وشراكاتنا الاستراتيجية، وغيرها من المزاعم ، فاصبحت بعد 30 عام من التجارب غير المجدية عبرة ودروساً .

هنالك انواع من الهيمنة والاستحواذ يصعب شرحها، فالعالم يتجه إلى مسار اخر في الوقت الراهن. واذا نظرنا إلى التوازن الاقليمى ونتائج المتغيرات للاحداث العالمية المتسارعة بالدرجة الاولى.

نجد ان هنالك العديد من العوامل التى تؤثر فيه وفي الوقت نفسه تتأثر بها . وإذا خضنا في التفاصيل الواحدة تلو الاخرى، نجد أنه خلال الـ 30 عام الماضية كان هنالك حديث عن الشمولية والاستحواذ على المقدرات. ووضعت عدد من المعايير والمقاييس واطلقت مسميات

واهمية عليها ، وكلها ماهى إلا محاولة لكى يعيش الاخرين في ظل اجواء الهواجس والرعب اللا متناهية.

وفي الاساس، إلى ماذا يشير التحدث باستمرار عن روسيا ، وماهو دور حلف النيتو في هذا الأمر، وماهو دور الاتحاد الاوروبى،امريكا؟،وماهو التأثير المباشر على اوروبا بعد تفكك الاتحاد السوفياتى؟ بالنظر إلى الخارطة الجغرافية للوضع الجديد.

في البدايات الاولى كانت روسيا مصدر الخطورة الاساسية بالنسبة لهم،ولكن مع تطور الاحداث اخذت روسيا المرتبة الثانية من حيث مستوى التهديد والخطورة ،بعد ان خرج الخبراء الاستراتيجيين في واشنطن بافكار جديدة فحواها بان الصين هى صاحبة الريادة من حيث نسبة التهديد والخطورة لامريكا!.

يمكن التطرق للقدرات الصينية في الجوانب الاقتصادية ومناقشتها الواحدة تلو الاخرى ، وما يمكن ان يحدث خلال الـ 5 او 10 سنوات المقبلة من القفزات التى يمكن تسجيلها في النمو الاقتصادى السنوى،وفي حالة سارت الصين بهذا المستوى المتقدم من التطور في مقدروها القضاء على الهيمنة والاستحواذ شئيا فشيئاً .

فهناك عدم تناغم وانسجام بين الافكار والاطروحات التى تحاول قوى الهيمنة والاستحواذ تطبيقها وما تشهدها مناطق العالم المختلفة من متغيرات على كافة الصعد. دول العالم المختلفة بدأت في تغيير المسارات التى كانت تسير عليها في السابق وضعت في الاعتبار هذه المتغيرات الجديدة، فالعديد منها بدأت في التفكير المسبق للاعوام الـ 30 المقبلة منذ الان. عملية بيع البترول اضحت واحدة من المسائل التى تحتاج إلى اجراء دراسات عميقة قبل اتخاذ قرار البيع من عدمه ،حتى في اوروبا هنالك دول في استطاعتها شراء البترول واخرى ليس في مقدورها الدخول في المنافسة نتيجة المتغيرات والاحداث المتلاحقة التى يشهدها عالمنا حالياً.

فخلال الـ 30 الماضية لم يكن هنالك تركيز على الصين وقارة اسيا من حيث محاولة الهيمنة والاستحواذ بالرغم من أن المنطقة غنية بالغاز الطبيعى ومخزونات البترول الهائلة وغيرها من الثروات الطبيعية،الا ان الوضع تغير كلياً في الوقت الراهن عن السابق.

القوى العظمى تنظر إلى الصين باعتبارها تشكل تهديداً خطيراً لمصالحها الاستراتيجية ، وذلك بعد ان قامت الصين بتعزيز علاقاتها الثنائية والاقتصادية مع مختلف دول العالم في

السنوات القليلة الماضية .

وتحاول القوى الغربية إيقاف المسار التصاعدي لروسيا والصين من خلال القيام بالعديد من الاستراتيجيات الهادفة إلى تعطيل الاتفاقيات والتفاهات التي أبرمتها الصين مع العديد من الدول الأفريقية على سبيل المثال.

هنالك محاولة يائسة لاستخدام منظمة أوبك بلاس باعتبارها ورقة ضغط على الصين وغيرها من الدول التي ترفض السير في نفس مسار القوى الغربية.

العديد من الدول وقعت اتفاقية شراكة وتفاهم ليس مع روسيا والصين فقط بل مع الهند ، باكستان واندونيسيا وغيرها من الدول الآسيوية بعد أن شهدت هذه العلاقات تطوراً ملحوظاً في الجوانب الاقتصادية والتجارية في الفترة الماضية.

ماهي نوعية برامج البنى التحتية التي يتم تشييدها ؟ وماهو دورها في تحقيق التطور الاقتصادي للدول ؟ وماهو المنتظر في ظل الأوضاع العالمية التي تتغير من حين لآخر ؟. لكن بفضل الوعي المتنامي للشعوب والأمم أضحت بمقدور الدول اختيار الأفضل والأنسب لها دون فرض الأمر الواقع عليها من القوى العظمى.

وهنا استذكر موقف طريف حدث بين الملك عبدالله ووزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرات، فقد حاولت الإدارة الأمريكية إيجاد موطئ قدم لها في المملكة باعتبارها الدولة القادرة على حماية السعودية من أي تدخل خارجي.

لكن الملك عبدالله رفض الفكرة من أساسها وذلك من خلال سرده لقصة مفادها بأنه كان هنالك راعي أراد أن يؤتي له بكلب ليحرس الأغنام من الذئب، لكن كان يجب أن يتم إعداد طعام له . فتبين أن الكلب يقضي على رأس واحد من الأغنام يومياً، في حين لا يتجاوز عدد الأغنام التي يفترسها الذئب في أسبوع عن واحدة، فإذا كان من احضرته لحراستك من الذئب سيقضي على مالدريك من أغنام فأيهما ستختار.

فالمغزى من هذه القصة هو انه اذا كان من احضرته لحمايتك ينهبك بعشرة اضعاف عن الذين يشكلون مصدر تهديد لك ، فعليك حينها ان تعرف خياراك المتاحة امامك.

ولذلك فدول وحكومات منطقتنا مضطرون لتعديل خياراتهم. ومع التسارع الذي تشهده المنطقة، من البديهي ان يتغير تفكير الحكومات، وهذا الامر يوجد في طور التغيير لكن حدوثة أمر مؤكد .

ففي حين ان قوى الهيمنة تطلق ابواق التهديدات والوعيد الفارغة بعد شعورها بالرعب من المتغيرات المتلاحقة في الساحة العالمية.

فإن على حكومات هذا الاقليم ان يتخذوا القرار انطلاقاً من التوجه الذي تسير اليه مصالحهم ، ولذلك لا توجد صعوبة في معرفة الى اين تسير الامور ، ليس فقط في العلاقات الاقتصادية ولكن ايضا في إستنتاج مايسمي بالتهديد المشترك وكيفية التعامل معه ، كل هذه الامور من السهل استنتاج توجهات وتفكير الحكومات بشأنها .

هنالك محاولات تقوم بها امريكا والدول الاوروبية للسيطرة على المتغيرات المتسارعة الذي يشهده العالم، وحلف الناتو يعمل على اصلاح وضعه الداخلي، فضلا عن محاولات لاعادة الانسجام والتناغم بين الدول الاوروبية وفق سن العديد من التحالفات الجديدة ، بالرياض السعودية وامريكا وغيرها من اللقاءات التي تعقد بشكل متواصل وذلك كي يكون لهذه الدول والشعوب قراراتها وتوجهاتها الخاصة في مختلف القضايا والشؤون العالمية.

ماهو نوع العلاقة التي تجمع بين هذه الدول وارتريا؟

العلاقة في ظل هذه الاوضاع السائدة تتأثر باثنين من العوامل الاساسية ، اولا الفكر الذي ظل سائداً لفترة ليست بالقصيرة،حيث كان هناك تقبل الامر الواقع وهذا كان له تأثير خارجي مؤثرا جدا عليه من العديد من الجوانب.

وعند مقارنته بالوعى المتنامى الموجود في المنطقة والوضع الذي كانت عليه الهياكل الحكومية ومؤسساتها المختلفة من حيث الفكر السائد ليس في استطاعتها تحديد نوعية هذه العلاقة وفق معايير معينة.

بالطبع هنالك العديد ممن ينفذون قرارات القوى الغربية ويتأثرون بشكل مباشر بهذه المؤثرات ، ولهذه الاسباب مجتمعة لم تكن هنالك علاقات ثنائية بين ارتريا وبين العديد من الدول، لغياب الارضية المناسبة التي تبني عليها هذه العلاقة، ويعود السبب الرئيس في ذلك ان هذه الدول لم تكن تمتلك قراراتها عند مناقشة العديد من القضايا والمواضيع ذات الاهتمام المشترك.

العديد من الدول احدثت تغييراً في توجهاتها في قضايا الإغاثة ، وحتى الهواجس والمخاوف التي كانت تعترئها في مسألة ضمان أمنها وإستقرارها بدأت تخف حدتها ،وبالتالى بدأت في الخروج من تبعية أمريكا واعوانها الغربيين.

وحتى لا تتطور أو اصر العلاقات بين إرتريا و دول الجوار ظلت قوى الهيمنة تبذل جهودا مضنية ووضعت العديد من العراقيل لتحقيق هذه الغاية،الا ان جميع تلك المحاولات باءت بالفشل الذريع.

وفي الوقت الراهن تبذل تلك الدول مساعى جادة في سبيل تقوية أو اصر العلاقات الثنائية بيننا وبين العديد من دول الجوار باعتباره حجر الزاوية للعلاقات التى نأمل أن تتطور وتشمل العديد من دول القارة الاسيوية وغيرها .

يجب في بادىء الامر تقوية العلاقات الثنائية بين دول الجوار، ومن ثم الإنتقال للتفكير في التكامل بين دول الجوار من خلال نبذ كافة انواع التدخلات واتخاذ القرارات بالانابة من الدول العظمة في القضايا والشؤون التى تهتم هذه المنطقة.

هذه المناطق الاربعة سابقة الذكر بدات علاقاتها في التطور شيئا فشيئا مع دول أمريكا اللاتينية ،الدول الاوروبية،أمريكا وقارة آسيا،ولكن الشئ الذى يدعو إلى التفاؤل بان النظرة التى كانت سائدة في منطقتنا بدات في التغير نحو الافضل.

وكذلك الاوضاع التى تتطور في كل من اثيوبيا،الصومال، السودان بشكل عام ومنطقة القرن الافريقي بشكل خاص،فعلى الرغم من ان هنالك من يسعى للصيد في الماء العكر الا ان التطورات المتسارعة والتى هى نتاج التغيرات التى يشهدها عالمنا يشير بان منطقتنا مقبلة على فترة مشرقة من تقوية علاقات الدول فيما بينها.

عملية تقويم المسار ليس شأن يخصننا نحن في ارتريا وحدنا بل هو شأن يخص جميع دول المنطقة دون إستثناء،فهناك آمال عريضة بأن تشهد منطقتنا المزيد من التعاون والتكامل بين الدول بما يخدم مصالحها وأهدافها الجيو سياسية بالدرجة الاولى.

بعض الجهات التى تتواجد بالدول الاوروبية والتى تتلقى امورها من المؤسسات الاستخباراتية بواشنطن والتى لم تستطع استيعاب هذه التطورات المتلاحقة تحاول دون كلل لايقاف هذا التوجه باختلاق مختلف الذرائع والعراقيل الواهية.

هنالك توجهات ايجابية تشهدها المنطقة من قبيل التغير نحو الافضل ليس في اروقة منظمة الايغاد وحدها بل وفي العديد من الدول ذات النفوذ الكبير بهذه المنطقة.

ففى حالة كان هنالك إنسجام وتناغم وتقارب في التوجهات والاستراتيجيات التى تضعها دول المنطقة مع بعضها البعض فان علاقات الصداقة والشرابة ستدفع إلى المزيد من التطور في

الجوانب الاقتصادية والتجارية لهذه المنطقة.

إن هذه العراقيل والذرائع تعاني منها أيضا العراق ، سوريا ، لبنان، ليبيا، اليمن. وإذا اضيفت اليه الاوضاع الحالية في السودان،فهو بمثابة الدليل القاطع على المحن والصعاب التي تعاني منها هذه المنطقة وغيرها من المناطق.

يجب علينا التفكير والتباحث لايجاد السبل الكفيلة لمعالجة كافة هذه الازمات والمحن، وايجاد تقارب بين الدول في التوجهات العامة للسياسات الاقتصادية وغيرها.

الحفظ على خطنا المستقيم من التوجهات العامة هو السبيل الاوحد لاييقاف كافة التدخلات الخارجية وافشالها من خلال ايجاد علاقات شراكة وتعاون بيننا وبين عدد من دول الجوار هو مسار لن نبتعد عنه .

.

الجزء الثالث والآخر: الشؤون الوطنية



فخامة الرئيس إسياس أفورقي في إحتفال البلاد بذكرى الإستقلال عام 2019م كنت قد ذكرت النقاط ال 11 لخارطة الطريق بخصوص التنمية الإقتصادية والإجتماعية وهذا يخص خطوط الطرق والموانئ والشواطئ وخدمات المواصلات ,قطاعات الصناعة والنظافة ونتائجها وفعالية التنفيذ وغيرها.وبالرغم من تنفيذ العديد من الأعمال بالتزامن مع التحديات الموجودة حينها , لانستطيع أن نقول بأنها سارت بنفس الجودة والتوسع المطلوب , كجزء من الخطة العامة للتنمية الموجودة قيد التنفيذ ما هو التوضيح التوجيهي الذي تعطينا له بخصوص البرامج الموضوعه في الأولوية للتنفيذ خلال العام 2023م ؟

نعم, نظراً لكبر الموضوع وتشعبه يتطلب رؤيته في شكل أجزاء, وبشكل عام إذا تحدثت عن نقطة واحدة فهذا لايسمح لك بالتطرق الى كل العناوين, نستطيع ان نتحدث عن برامج الثلاثة أعوام, أو العامين بإدخال العديد من العوامل

ونظراً لأن برامج التنمية متماسكة فإن التداخل الموجود بينها كبير فإذا فقد أحدها لا يمكن أن تتاح الفرصة للآخر أن يتقدم لكثرة العوامل الموجودة فيها، وبوضع ذلك في الاعتبار فإن ما نتحدث عنها كأولويات هي الأولويات المفهومة، فهناك أشياء أساسية يجب أن يتم توفيرها أولاً في كل برنامج من برامج التنمية أو في كل قطاع أوفي كل صناعة، ولفرض وجودها بنفسها لا يمكن أن تضعها في الأولوية، وبشكل عام يمكننا الحديث على سبيل المثال بالقول، الماء أساسي في تنمية المياه، إدارة المياه، استخدام المياه بتكنولوجيا حديثة للشرب وللنظافة ولسقي البهائم وللزراعة وللصناعة وغيرها لكونه يدخل في كل شيء وبالتالي لا يوجد مبرر لوضع برامج تنمية المياه في المؤخرة أو الترتيب الثاني أو الثالث، فمعظم البرامج كانت تنفذ به، وإذا أخذنا هذا الأمر بمفرده يمكن الحديث متسائلين هل سار برنامج تنمية المياه في بلادنا كما نطمح إليه أو كما خططنا له؟ ماهي التحديات التي ظلت تواجهها، فهذا موضوع لوحده وقائم بذاته، بعده يأتي موضوع متصل به مباشرة وهو موضوع الطاقة ويمكنك الحديث بشكل عام عن خدمة الكهرباء، وإذا لم تتوفر هذه العوامل الأساسية لا يمكن أن تتطور القطاعات أو الصناعات الأخرى، وبالتالي نقول ان هذه هي الأولويات.. ومايتي الى جانب ذلك هو البنية التحتية كالطرق ووسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية والمستلزمات المختلفة للخدمات الأخرى كمستلزمات البناء والبرامج التنموية الأخرى، فالبنية التحتية موضوع واسع جداً حيث يشمل بالإضافة الى الطرق السكك الحديدية والخطوط وغيرها التي تعني كل القطاعات والصناعات وتصبح هي أيضاً من الأولويات، أذن لانستطيع ان نقول بأنه قد ظهرت في ترتيب أولوياتنا، وتنسيق برامج قطاعاتنا المختلفة مهارات جديدة والشئ المهم هو ماذا فعلنا وماذا أنجزنا وهل سارت البرامج المخططة كما نريدها؟، ولكن في البداية يجب أن نعرف حجم هذا المجال، على سبيل المثال إذا أردنا أن نتحدث عن تنمية المياه فهو مجال كبير وربما لانتحدث عنه بصوت عالي، فمن أكبر البرامج الموضوع في المقدمة لدينا هي معالجة

الأودية. ماذا تعني معالجة الأودية؟ تعني التعرف على الأودية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة حسب أوضاعها الجغرافية ومن ثم معالجتها كما يجب، مع الوضع في الاعتبار مياه الأمطار والمياه الجوفية ومياه البحر، وبما أن مياه الأمطار هي الأساس في مياه الأودية ينبغي تجميعها والاستفادة منها بإعداد خطة وطنية واسعة وكذا على مستوى الأقاليم أي أقاليم الأودية بحيث يتم تفصيلها ووضعها في خارطة مع الوضع في الاعتبار طبيعة هذه الأودية وتضاريس الأرض.

ماهي برامج معالجة الأودية التي يتم إدخالها؟ هي تشييد الحواجز، الأمر لا يقتصر فقط على تشييد الحفائر الكبيرة باستمرار، فالبرامج التي تبدو صغيرة كالحواجز وكذا التشجير لها دور كبير في المعالجة، فعندما تحمل شعار المحافظة على كل قطرة ماء تهطل يجب أن تقوم بتجميع المياه وتوظيفها في تحقيق الأغراض المطلوبة والشيء الآخر الذي يسير بجانب ذلك هو التربة ومدى خصوبتها، ومن أجل إحداث تغيير هيكلي في المناطق التي تتواجد بها الأودية هنالك برامج كبيرة يجب أن تنجز كتشييد الحفائر الصغيرة المتوسطة والكبيرة، ولكن ما يجب أن ندركه هو أن برامج التنمية لا تقتصر على ذلك، يجب أن تكون المعالجة للأودية كاملة.

فالبرامج التي تنفذ عاماً إثر آخر والمتمثلة في التشجير وتشييد الحواجز وغيرها تتجمع لتؤدي إلى زيادة نوعية وكمية المياه المجمعة، هذه المياه يجب أن تفكر في كيفية استخدامها على أرض الواقع أي للشرب وللنظافة وسقي البهائم والزراعة والصناعة، فموضوع المياه في حد ذاته موضوع كبير وواسع جداً، وبعد ذلك تستطيع أن تقيم البرامج التي نفذت عاماً إثر آخر، فهو مجال ليس بالسهل وواسع جداً، وحسب ملاحظاتي لم ينجز 20% من المطلوب، على سبيل المثال ربما الكثيرين لم يلاحظوها، فقد تم تشييد حاجز في كركبت وشيد في تلك المنطقة حفير بسعة 300 مليون متر مكعب ولكن هذا في حد ذاته هل هو الهدف النهائي لنا؟ صحيح أنه تم تخزين مياه، بيد أن هنالك نهريين كبيرين هما نهر القاش و نهر عنسبا لم نستفد منهما كما ينبغي، وكذا نهر

سيتيت, لكنه بعيد نوعاً ما ويشمل مجالات اخرى., هل نستطيع أن نتحكم في هذه الاودية الكبيرة في حد ذاتها, وهل تحكمنا فيها بالفعل, هل إستطعنا أن نتحكم في المياه بالأمكنة والحواجز والتضاريس المناسبة, يجب ان ننظر للامور من هذا المنظور, فمن خلال وضع هذه الاودية الثلاث في الاعتبار فإننا إستطعنا ان نحجز مياه وادي واحد فقط منها وإنشأنا حفيراً لتخزين المياه, وفوق هذا وذاك فإذا تساءلنا قائلين فيم وظفنا الماء الذي تمكنا من تخزينه والبالغ حجمه أكثر من 300 مليون متر مكعب وهل إستفدنا منه, ففي الحقيقة لا يوجد الكثير مما تم إنجازه وبإمكان التحدث عنه, وبشكل عام فإن برامج تنمية المياه أساسية, ففي العامين او الثلاثة اعوام الماضية على وجه الخصوص دعونا ننظر الى خدمة المياه في أسمرأ, فهي ليست كما هو الحال في كركبت وبرامج التنمية الزراعية, ولكن هل تغطي هذه الخدمة طلبات المواطنين, أين هي الحفائر التي تزود بالمياه هل هي حفير توكر أم ماي نفحي وماهي مساهماتهما, يجب ان تتوفر خدمة المياه لهذه المناطق التي تمدنت, وان تكون مضمونة, يجب ان تتوفر المياه في كرن ومصوع وغيرها من المدن الكبيرة, وان المرافق التي يتم تجهيزها في هذه المدن يجب ان توفر لها المياه بلا حرج وبصورة مضمونة للنظافة وللشرب وغيرها من الخدمات الصناعية والمدنية المختلفة, وبهذه الرؤية سوف لن يكون هنالك جدال في النهاية حول كيفية سير برامج تنمية المياه وإين ستتجه ولكن هل توجد مياه كافية وكفاءة؟, أي مياه الشرب, ليس فقط للمدن وإنما هل يوجد لمن يقطنون في القرى مياه شرب نقية أيضاً؟ من أين سيأتي هذا الماء وكيف سيوزع؟ نوجد في الإتجاه الصحيح ولم نجعل أولوياتنا ولا توجد لدينا مشكلة في النهوض بالموارد التي نمتلكها وتنفيذ برامج التنمية, ولأن هذه البرامج واسعة جداً نستطيع ان نميز من عام لآخر مانفذ منها, فإذا اخذنا هذا المجال لوحده لا يوجد ما يدعونا الى النوم والتراخي, فلنخرج من عقولنا مقولة أننا عملنا وانجزنا الكثير من البرامج, وحتى لو قيل اننا أنجزنا ما كنا نريده, فهذا لا يبعث الرضى في النفس وحتى ننجز ما يرضينا يجب أن نعد برامج تنموية أكثر سرعة وكفاءة وتميزاً.

والآن برامج تنمية المياه واسعة جداً كمجال وحتى يجد كل مواطن وكذا البرامج حسب الضواحي والقرى خدمات المياه كما ينبغي يجب ان نخطو خطوات اكثر، وهنا يمكن ان نتحدث بإستصحاب البرامج الزراعية، فقد قمنا بتخزين المياه ولكن هل نستفيد منها بفعالية؟ ماذا أنتجنا؟ فالمحك ليس في جميع 300 مليون متر مكعب من المياه وإنما هو فيما نستطيع إنتاجه خلال عام، مانوعية المحاصيل التي نستطيع زراعتها؟ وفوق هذا وذاك يجب ان لانفكر فقط في المنتجات الخام وإنما يجب ان تسير برامجنا التصنيعية جنباً الى جنب مع ذلك، والتعرف على الصورة التي يعطيها هذا النهج؟ لأنه إذا اردت ان تستخدم الماء فيجب ان تستخدمه الى اعلى المستويات. والآن لماذا أوردت ذلك؟ لأنه في الوقت الذي نسعى فيه لتنفيذ برامج التنمية بترتيب اولوياتنا والقيام بالنهوض المطلوب بمواردنا نستطيع ان نقيم أداءنا على الأقل بالقول اننا لم نخطو كثيراً لذا يجب ان ننفذ برامجنا بوتيرة قوية وبسرعة فائقة.

وبداية منذ العام 2023 م وحتى العامين او الثلاثة أعوام المقبلة كيف يجب علينا أن نخطو؟ فالسؤال لم يكن عن مدى تحقيق هذه البرامج أهدافها أم لا، فهذه البرامج ولانها لم تكن مقنعة فيجب ان ننقل بها الى الامام بحيث تكون مقنعة، وحتى يعرف الناس عن مجالات هذا الموضوع بالتفصيل يجب شرحها من وقت لآخر بحيث يتحمل كل شخص مسؤوليته.

بشكل عام اولويات برامجنا التنموية تتركز على تنمية المياه والطاقة وخدمة الكهرباء والبنية التحتية والمواصلات والخدمات الإجتماعية كما يمكن رؤية ماتم تجميعه من اولويات في كل القطاعات كأولويات، ويجب أن يشرح التداخل بين هذه الاولويات والتأثير الذي يحدثه كل واحد منهم على الآخر في التنفيذ والفاعلية بعمق من خلال تخصيص زمن وافي لذلك لكونه موضوعاً طويلاً.

من اجل توضيح موضوع المياه بشكل اكبر، وفي اطار التغير المناخي وتحدياته، قامت الحكومة بمحاولة لتجميع اكبر قدر ممكن من المياه ووضعت لأجل ذلك العديد من البرامج والبنى التحتية التي تساعد في هذا الشأن، وكمثال هناك سدود كركبت، قحتيلاي، مسلام، لوقو، قرست، وسدى فانكو، بادمييت.

وكلها مجتمعة لها قدرة إستيعاب تصل الى 532 مليون متر مكعب من المياه ،
فما هي البرامج التى وضعت لتطوير الزراعة المروية ؟ وهل هناك برامج
ملموسة في هذا الصدد؟

النقطة السابقة التى ذكرتها تأتي في هذا الإطار ، فليس العبرة في جمع المياه فقط
بل في الاستفادة منه الاستفادة المثلى ، فليس المهم الـ 532 مليون متر مكعب،
والتي قد تكون اكثر من ذلك ، لكن الاهم هو ماحجم الاستفادة من كل متر مكعب
من المياه ؟ وهذا يأخذنا الى استخدام المياه .اولاً يجب اخراج الاسلوب التقليدي في
الزراعة من أذهان الناس ، فالخضروات وغيرها التى تزرع في عدة اماكن
بالطرق التقليدية سواء من الآبار والسدود علينا اولا ان نزيل هذا الاسلوب التقليدي
في الزراعة، ولتحقيق ذلك يجب ان يكون لديك البديل له، وهو نظام الزراعة
المروية الحديثة ، وهذا الاخير يجب ان نقوم بتحقيقه بطريقة فعالة وبأقل تكلفة .
وقد حاولنا ادخال نظام توزيع للمياه وهو نظام لا غبار عليه، وفي هذا النظام لدينا
مياه في السدود، فكيف ستوصله الى المناطق الزراعية من اجل تنفيذ الزراعة
المروية الحديثة ؟ فهل سنستخدم الموتورات والجنريترات؟ ان ذلك سيزيد من
التكلفة ولا جدوى منه . ولذلك نقوم باستخدام التضاريس المختلفة للاراضي و
الجبال المرتفعة ، ففي تلك المناطق يتم وضع اماكن لجمع المياه ويتم إيصال المياه
المتجمعة الى السد، ومنها يتم إستخدام الجاذبية الارضية في الري، مع وضع
فواصل، ففي كل 10 أمتار هناك شريط (Bar) ، وهذا يعنى ان لدينا عشرة
اشرطة في 100 متر ، مع وضع مساحة المنطقة الزراعية وكمية البذور والمناخ
في الاعتبار ، وبهذه الطريقة تكون التكلفة اقل والفائدة اكبر ومضمونة .وبحسب
لغة المختصين فان معدل الفرق بين الطريقة التقليدية وطريقة الزراعة المروية
الحديثة هو (10 - 1)، وهذا يعنى ان كمية الماء الذي تستخدمه في الزراعة
الحديثة اقل بعشرة مرات عن الذي تستخدمه في الزراعة التقليدية، وبالتالي
تضاعف حجم الاستخدام للمياه بعشرة مرات.

وفي اطار ذلك هناك العديد من العوامل التى تدخل في خضمه ، مثلاً مامعنى
الزراعة المروية الحديثة؟ هناك الكثير من التكنولوجيا التى تدخل في هذه الصناعة

، عليك ان تختار مايناسبك منها للمناطق الحارة او الباردة او اذ تبخرت المياه، وغيرها من العوامل المناخية يجب ان تكون التكنولوجيا التى تستخدمها متوافقة مع هذه العوامل المناخية ، ليس فقط في استخدام المياه، بل ايضا في التربة وفي استخدام الفرص التى لديك . فعند إستخدام الزراعة المطرية فاننا نجنى المحصول مرة واحدة فقط في العام، اما اذا استخدمنا الزراعة المروية الحديثة فهذا يعطينا فرصة لجنى المحاصيل مرتين الى ثلاث مرات، وفي بعض المناطق الى اربع مرات، بمعنى ان الفوائد تتضاعف ، وبالتالي ومن اجل الوصول الى هذا المستوى يجب ان تكون التكنولوجيا التى تختارها تساعد في تحقيق هذه البرامج . وهناك تداخل الكثير من المواضيع في هذا الامر، فليس المهم فقط جمع المياه بل الاستفادة منه والوصول الى انتاج باعلى مستوى . وهنا يكون اختيار التكنولوجيا المناسبة لتحقيق هذه الغاية عاملاً حاسماً.

وبالنسبة للمياه في السدود مازلنا لم نسيطر عليها كما نصبو، منها الانهار والمياه الجوفية التى لم نستطع استخدامها بالشكل الامثل، ولتحقيق ذلك علينا تهيئة الارضية المناسبة، مثل بناء الحواجز والسدود، وإن استدعى الامر ايضا حفر الآبار من اجل الحصول على المياه الجوفية، ولذلك مانستطيع جمعه من المياه سنوياً على مستوى الوطن سواء في السدود الكبيرة او الصغيرة والحواجز ومساقط المياه يجب ان يزيد، فماهي البرامج الموضوعه لزيادة هذه المياه؟ يمكن التحدث عن ذلك جغرافياً او بالكمية .الى جانب الاستخدام ، هل تعطى البرامج و التكنولوجيا التى يتم إدخالها الفرصة للاستفادة القصوى من المياه المجمعة؟ الى جانب نوع البذور إذ علينا ان نختار البذور مع المناخ الملائم لها وزراعتها للحصول على اعلى انتاج ممكن.

وعلىنا ايضا ان نضع في الاعتبار الثروة الحيوانية في البلاد، مثل الابقار ،الاغنام ،الماعز والجمال وغيرها لانها مرتبطة بالعوامل السابق ذكرها، فضلا عن منتجات الالبان واللحوم ، كلها مجتمعة تركز على توفر المياه الى جانب توفير علف الحيوانات ومياه الشرب لها، وكذلك زراعة الاسماك في السدود السابق ذكرها، ولاجل الوصول الى هذه الغايات يجب ان يتم وضع ادارة كفوءة للمياه

للحصول على الاستفادة القصوى منه، وللتعرف بشكل دقيق على كمية المياه المجمعة وطرق تصريفها، وزيادة نسبتها سنوياً.

المرحلة الحالية بالنسبة لي هي مرحلة انتقالية، لقد استفدنا كثيراً من تجاربنا السابقة، وقيّمنا بشكل عملي بعض أنواع التكنولوجيا التي ادخلناها ، وهذا منحنا فرصاً أفضل للسنوات القادمة ليس فقط في جلب التكنولوجيا من الخارج بل في ان يكون لدينا فرصة للابتكار والتطوير الخاص بنا في البلاد، بما يتماشى مع وضعنا . كل هذه العوامل اعطت توسعاً اكبر لعنوان المياه . ولعمل ذلك يأتي موضوع الطاقة ، فالزراعة لا يمكنها ان تعمل بمعزل عن الطاقة وهذا الاخير لا يمكن انتاجه بتوفير الوقود والمولدات، بل باستخدام البحار والمياه والطاقة المتجددة في انتاجه، وبالتالي تقليل النفقات وزيادة الانتاجية . وهذا بالمجمل يجب ان يتم قياسه ومتابعة نموه وتطوره بشكل منظم.

فيما يخص موضوع السدود والآبار واستخدام المياه لا يمكننا القول اننا اخترنا التكنولوجيا المناسبة لنا في الوقت الحالي ، فهناك انواع مختلفة من التكنولوجيا تستخدم في الزراعة المروية الحديثة مثل التقطير (drip) والتتقيط (اي) نظام القطرات) ، علينا ان نتمكن من معرفتهم بشكل دقيق حتى نستطيع استخدامهم والاستفادة منهم بشكل اكبر . اما كمية المياه التي لدينا في السدود فهي ليست بالكمية الكبيرة التي يمكن أن نتحدث عنها، ويستحسن ان لا نذكرها لان الكمية ليست كبيرة ، لكن المهم طريقة استخدامها وضمان زيادتها سنوياً . والى جانب ذلك يجب التأكيد على توفر القوى البشرية اللازمة لتنفيذ هذه البرامج ، فكل العناصر السابق ذكرها من سدود وحواجز وأنهار، والتكنولوجيا والبرامج وغيرها لا يمكن ان تفيد دون وجود قوى بشرية تستخدمها ، لانه المستخدم الاخير لها ، وهو العنصر الحاسم في الامر . كما ان الادارات تلعب دورا كبيرا في تنفيذ برامج معالجة مياه السدود ، اذ يجب توفير جميع المعدات الضرورية مثل الحفارات والمعاول والآليات وكذا القدرات البشرية التي تساعد في تنفيذها ، وهذا يحتاج الى وجود ادارة متكاملة لهذه العناصر حتى تستطيع ان تحقق الهدف التي وضعت لاجله . اذن ليس فقط توفير الثروات الطبيعية بل ايضا توفير القوى البشرية التي

ستستخدمه وتطيره وتوفير الدورات التأهيلية الملائمة والتكنولوجيا المناسبة للتعرف على الامراض الحيوانية والآفات الزراعية وغيرها. كل هذه العوامل تتضافر فيما بينها ولذلك لا يمكن الحديث عن المياه والثروة الحيوانية والتنمية بمعزل عن القوى البشرية. ولذلك القوى البشرية عنصر حاسم في انجاح البرامج السابق ذكرها. وهذا يعنى اننا لا يمكننا التحدث عن المياه فقط، ربما يمكننا ان نتحدث عن الطاقة والكهرباء بشكل منفصل، لكن المياه التى جمعناها ليست كثيرة، فعلى سبيل المثال هناك سد قاشم وعنسا اللذان لم نلمسهما حتى الان، اين نضع الحواجز فيها وكيف نستفيد منهما؟ هناك العديد من العناصر قيد العمل ولذلك لا يجب علينا ان نركن للسود التى بنيت فقط حتى الان.

فخامة الرئيس، ننتقل الآن إلى القطاع الإقتصادي الذي أصبح محورياً يجذب اهتماماً كبيراً في الوقت الراهن، وهو ما يعرف بالإقتصاد الأزرق، فبالرغم من أن إرتريا هي دولة تمتلك بحر وسواحل بحرية شاسعة وكثير من الجزر إلا انه لم يتم إستغلال هذه الثروة كما ينبغي لأسباب مختلفة، هل هناك برامج مستقبلية موضوعة أو مشاريع ملموسة يتم العمل عليها لتنمية هذا القطاع؟

هذا أحد المواضيع التي لا تمنح الطمأنينة، وذلك لأن هناك فرق بين الرغبة والجاهزية وبين النتائج الواقعية، إلا ان خيبة الأمل ليس من ثقافتنا وهي كلمات ليست موجودة في قاموسنا، بما يجعلنا دائماً في تحدي، فالثروة الكامنة ضخمة جداً، وبشكل عام تقدر حوالي 80 ألف 120 - ألف طن سنوياً من الثروات السمكية الكامنة، وهي ثروة ثابتة، ومن مميزاتها أنها لا تنقص بعملية الصيد وذلك لأن الأسماك في هجرة منتظمة متوافقة، ويمكن إستغلال هذه الثروة لفترة طويلة من الزمن، وإذا رأينا هذه الكمية التي يمكن ان نقدرها بـ 100 او 80 ألف طن أو أقل من ذلك، من حيث النوع، فإن 60% منها هي أسماك صغيرة ليس لها قيمة، بالمقارنة بنوعية الأسماك الثمينة، و 40% هي اسماك ثمينة، بشكل عام هل إستطعنا أن نستغل هذه الثروة؟، خلال الـ 20 اعوام الماضية أو

أكثر، كم تبلغ مقدار الكمية التي أصطدناها سنوياً؟ من أصل الـ 80 ألف طن التي كان من الممكن أن نصطادها سنوياً، لم نصطد أكثر من 10 ألف طن سنوياً من جميع أنواع الأسماك، ولا يمكن التحدث عن التصدير، إذ أننا لم نستطع أن نصطاد ونوفر كمية كافية من الأسماك في السوق الداخلي كما ينبغي، وهنا يأتي سؤال وهو لماذا لم نستطع تطوير هذه الثروات الكامنة بالرغم من توفرها؟ في البدء تحتاج للعامل البشري لتحقيق ذلك وهم الصيادين، بعده يمكن أن تجلب مختلف أنواع التكنولوجيا والقوارب والمعامل، ولا يمكن أن تقول فقط لماذا لم يتطور؟ لماذا لم نستطع أن نصطاد هذه الكمية؟ حيث يجب أولاً أن تتوفر الوسائل اللازمة لذلك، وليس بالنظر لحجم الثروة فقط، هل لدينا موانئ ومراسي على طول سواحلنا، على سبيل المثال عندما بدأنا العمل تم بناء ثلاثة موانئ أو مراسي صغيرة كبدائية للصيادين في قلعلو وطيعو وعدي، وتم إلحاقها بمصنع للثلج ومحل تبريد ومعمل فيه خدمات لصيانة القوارب، اليوم أين هي هذه الإنشاءات وما هو وضع الأدوات والوسائل التي كانت فيه؟، هل ما زال يقوم في إنتاج الثلج؟، قد تكون هناك إجابات عديدة، إذا أخذناها كمثال كم هي نقاط الصيد التي تحتاج تهيئة بنى تحتية، ستحتاج للطاقة والكهرباء، والماء، ليس مياه من البحر فقط، وستحتاج لمصانع الثلج، وإلى النقل البحري والبري، وما هو مرتبط مع البنى التحتية، وقد تم إنشاء هذه الموانئ أو المراسي الثلاثة كبدائية للعمل، لكن أين هي اليوم، إذا ما ذهبت إلى قلعلو وطيعو وعدي تجد هذه المناطق خارج العمل، وهناك الكثير من التفسيرات، لكن هذا لا يمكن أن يفقدنا الأمل، لقد تعلمنا واكتسبنا منه التجربة. وإذا أردنا أن نستفيد بحق مما يعرف بالإقتصاد الأزرق، فعلينا أن نهيب البنى التحتية كما ينبغي على طول سواحلنا، وأقصد بذلك ما يتم بناؤه الآن، يتضمن موانئ كبيرة وصغيرة ومراسي بها جميع الوسائل وخدمات الكهرباء والماء المتكاملة، وكل ما تتطلبه المعامل من تكنولوجيا. وفوق كل هذا وذاك تحتاج هذه النقاط لموارد بشرية كفوءة، وقد وضعت قبل أكثر من عشرين عاماً، إستراتيجية التنمية الساحلية، كخارطة طريق، وهو ما يجب أن نشيده على طول السواحل الإرترية، التي تبلغ بشكل

عام حوالي 1100 كلم، وإذا أضفنا إليها الجزر قد يبلغ طولها حوالي 1200 او 1300 كلم، وهي سواحل طويلة جداً وتقع في منطقة حساسة ومهمة، وتمتلك ثروات هائلة، وإذا أردنا ان نطورها ونستفيد منها بشكل كامل لا بد أن يكون فيها مشاريع وبنية تحتية ضخمة، فمن ناحية مصادر المياه، يجب البحث عنها، هل تتوفر فيها مياه جوفية ام هي منعدمة، هل تتوفر فيها أودية أو أنهر؟، ويجب إجراء دراسة دقيقة في الثروة البحرية، عن مواقع تواجد الاسماك بأنواعها المختلفة، ويجب تجهيز أدوات ووسائل ومعامل تتناسب معه.

يمكن التحدث ببساطة وبصورة عامة عن إستراتيجية التنمية الساحلية، لكن لتطبيقها العملي على أرض الواقع، يجب ان يكون لديك طرق نقل ساحلية تقدم خدمات متكاملة، ووسائل تيسر عمل السفن والمراكب، ومختلف معامل التصنيع ليس معامل كبيرة لتصنيع وتعليب الأسماك، بل مراكز لمعامل ومصانع الثلج والتبريد، تتوفر فيه خدمات الكهرباء والماء، و توفر جميع هذه الوسائل مجتمعة يساعدك في تطوير ثروائك، ومن دون توفر هذه الوسائل لا يمكنك التحدث عن الثروات البحرية إلا إذا اردت أن تتفاخر بها فقط، فلتحقيق نتائج فعلية يجب ان تدخل برامج عمل قادرة على التشغيل .

لا توجد بنية تحتية تذكر في السواحل بدءاً من راس دميرا إلى راس قيصار، كانت هناك محاولات لبناء طرق، وتحتاج لصيانة متكررة في كل عام، ولا توجد طرق يمكن ان تقول أنها تتوفر بها وسائل نقل مناسبة، حتى الموانئ، ويمكن ان نذكر مينائي مصوع وعصب كمواني كبيرة لكن يجب أن يكون لديك أيضاً موانئ ومراسي أخرى يتم بنائها بمقاييس تتناسب معها، ويجب ان يتم دعم سكان المناطق الساحلية والمواطنين حتى يكونوا مستفيدين من هذه البرامج والتكنولوجيا والبنى التحتية بما هو متوفر لديهم من موارد بشرية.

ويعتبر تنسيق العمل على هذه البرامج مجتمعة تحدي كبير لا يمكن تنفيذها خلال عام او عامين، ولاننا لم نستفيد من الفرص التي كانت متاحة لنا في السابق كما ينبغي، أصبح بمثابة تحدي متكرر امامنا، حتى وإن كان كذلك لا يمكن ان نتركه دون ان نحقق غايتنا في التطور والتقدم وإستغلال هذه الثروات

كما ينبغي، والتسارع في العمل الجاري الذي نشهده الآن هو لإعادة إستغلال الفرص الفائتة، والتنمية الجارية وإستغلال الثروات التي تحققت حتى الآن هي شيء لا يذكر بالنظر لحجم الثروات البحرية، حيث يجب علينا ان ندخل في أساليب الصيد الكبيرة و معامل الثروة البحرية الكبيرة .هل لدينا القدرة لتصدير الاسماك الطازجة، والأسماك المعلبة والجافة، إلى دول الجوار أو الإقليم والعالم؟، هناك الكثير من الفرص ، ويمكن تطوير الإمكانيات الموجودة وإستغلالها إذا استطعنا أن نلبّيها إلى أقصى درجة ممكنة، قد تُشمل جميعها في إستراتيجية التنمية الساحلية، ويمكن أن ننظر إلى تفاصيلها، وإذا وجدت القدرات التي تستطيع أن تنفذها، وإذا نفذت، حينها يمكن ان تقول قد حققنا النجاح في هذا البرنامج، وانه كان له مساهمة في إقتصاد الوطن .لذلك فهو موضوع واسع جداً، لكن إلى الآن لم تُنفذ إلا برامج بسيطة.

والثروة البحرية ليست منحصرة على الاسماك فقط، هناك الملح أيضاً، وهي ثروة ضخمة من الثروات البحرية، وهو ليس بجديد، فقد كانت هناك مصانع للملح، إلا ان الإنتاج لا يكفي ولا يلبي طلبات السوق المحلية كما ينبغي، وكنوعية كان يمكن ان يتم إنتاجه والإستفادة منه بطرق مختلفة ، لكن الإنتاج الحالي إن كثر او قل لا يتعدى من كونه معبأة في اكياس يتم بيعه في الاسواق بكميات قليلة، ولم يتم تنفيذ برامج تنموية في إنتاج الملح وتحويله لصناعة كبيرة، وكان يمكن أن نستفيد من غيره من الثروات البحرية المتنوعة الكامنة في السواحل او في اعماق البحر، كالأسمدة، وإثرائها والحفاظ على سواحلنا بتنفيذ برامج تشجير وغيرها من برامج تنموية، ويجب إجراء دراسات إيكولوجية على حدى وتنفيذ برامج تنموية في المناطق المهمة للحفاظ على الثروات الطبيعية في سواحلنا، ويجب النظر إليها جميعها معاً وليس كلاً على حدى، وغير ذلك فإن السواحل فيها ثروات متنوعة خاصة المعادن وهي ثروات ليست بقليلة ، ويجب النظر إلى كل قطاع من البرامج التنموية وإضافتها من اجل ان تقوم بتوفير خدمات ووسائل لازمة لتنفيذها، وهي نفس النقاط التي أشرت إليها سابقاً، أي توفير خدمات الكهرباء والماء.

وواحدة من مميزات السواحل هي وجود طاقة الرياح مع الطاقة المتجددة، ليس الطاقة الشمسية فقط حتى وإن كان الإشعاع في السواحل ليس قوياً إلا أنه عبر دمجها وإضافتها إلى بعضها في الوقت المناسب أو عندما تهب الرياح بقوة، وكل هذه الأمور كنا نتحدث عنها منذ فترة طويلة وننظر إليها من بعيد كالحلم، فهناك أيضاً الطاقة الحرارية الجوفية الموجودة في الأودية المتصدعة، فهي طاقة قوية، وفي زيارتنا إلى كينيا شاهدنا كيف ينتجون الطاقة الكهربائية من الطاقة الحرارية الجوفية، فقبل عشرة أعوام كانوا ينتجون حوالي 20 ميغا وات فقط، والآن ينتجون منه أكثر من 1100 ميغا وات، ونحن لدينا فرص مماثلة، وهو ليس بموضوع جديد، فقد تم دراسته منذ زمن بعيد، إلا أنه لم يتطور كثيراً، وإذا استطعنا أن نطوره، وأضافنا إليه طاقة المتجددة والطاقة الحرارية معاً، فكم هي الفوائد التي يمكن أن يمنحنا لها، وخاصةً في البرامج التنموية في المناطق الساحلية، وليس الثروة السمكية الإحتياطية فقط، فبالإضافة إلى الثروات الأخرى الكامنة فهي ثروات جمة، وهي من الأولويات في البرامج التنموية الوطنية، ومقسمة إلى ثلاثة أقاليم تنموية، وهي السواحل والمرتفعات والمنخفضات الغربية، وإذا كنا سنتحدث عن الأقاليم التنموية من حيث المناخ والجغرافيا، فالتحديات التنموية في السواحل ليس من حيث المساحة فقط بل هناك تحديات تنموية لا نهاية لها، إلا أن العوامل الأساسية التي يجب إرساؤها لتهيئة البنية التحتية مثل الكهرباء والماء والطرق، والتسارع الذي نشهده الآن هو لتحقيق ذلك، حتى وإن كانت هناك عراقيل تصادفنا، إلا أننا تعلمنا منها الكثير وستكون دفعة للامام، وستفيدنا كثيراً في تنفيذ البرامج لأننا تعرفنا على نقاط الضعف، وحصلنا على إجابات لأسئلة عديدة عن عدم تحقيق رغبتنا، ومن أجل أن نعمل على ما يعرف بالإقتصاد الأزرق فهناك الكثير من الأمور التي يجب أن تتناسق معه، فهناك قضايا أخرى كبيرة مثل خدمات الموانئ والخدمات وصناعة السياحة، وهو موضوع كبير، فعندما نتحدث عن السواحل وتنظر إلى كل قطاع وصناعة فهو مجال واسع، ويجب أن نشهد في عملنا نوعية

جديدة من أساليب العمل ، وذلك لانه يجب عليها ان تتماشى مع التغيرات والتطورات التي نريدها .

في إطار برامج التنمية هناك ما يتعلق بالثروة المعدنية التي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تعزيز الإقتصاد الوطني، إلى جانب القطاعات الإقتصادية الأخرى، وهناك أنشطة ظلت تجري في هذا القطاع، فهل هناك برامج إضافية لإستغلال الثروة المعدنية المتوفرة بشكل أوسع؟

لا جديد يذكر في هذا الموضوع، فالمعادن التي تتوفر في إرتريا ليس لها نظير . إنها كثيرة جداً مقارنة بمقياس المساحة الجغرافية أو بضيق المكان . هذا الموضوع ليس وليد العهد ،حيث هناك أمور كثيرة جرت في عهد الإستعمار بخصوصه. فإذا أردنا الحديث عن التعدين الحالي مثل تعدين بيشا و زارا يمكننا أن نتساءل ماهو وزنه في إطار مجموع الإمكانيات المتاحة؟ وما الذي أنجزناه في هذا الصدد؟ وكروية هناك عمر افتراضي للتعدين،اي له حد ينتهي فيه بغض النظر عن أنه يستمر لسنة أو لعشر سنوات أو ربما لخمسين أو مئة سنة. لكن أهمية الثروة المعدنية تكمن في أنها قوة دافعة للتنمية الشاملة للإقتصاد كثروة جاهزة .لذا يجب أن تستخرج هذه الثروة في وقتها ليستفاد منها بالمستوى المطلوب، ولانه يسهم ايضاً في تمويل وضمان تطوير مالدك من برامج تنمية في القطاعات المختلفة الأخرى وفي الصناعة، وللإستفادة من ذلك على المدى الأنى تم تقييم الثروة المعدنية المتاحة لإستخراج ما يمكن العثور عليه منها في مسافات أقرب من الأرض.

بشكل عام يمكن القول بأن برامج إستخراج الثروة المعدنية لم تكن ناجحة بالمستوى المطلوب. ولكننا تعلمنا منها الكثير وإكتسبنا التجارب من هذه التجربة الفعلية وليس بالطموح وحده. ويمكن الحديث من خلال هذه التجربة عن ماهو إسهام المعادن وفوائدها والذي ستساعد به في حل التحديات الآنية والمستقبلية لإقتصادنا.

فإذا أخذنا الذهب نجد به الكثير من الأمور التي تستدعي التفكير، حيث لا نقوم بتنقيته محلياً. إننا ننقي منه 80% فقط محلياً ويتم إرساله إلى الخارج لتتم تنقيته وتخزينه هناك. فإذا نظرنا إلى إجمالي الذهب الذي تم تنقيته من بيشا حتى الآن وتساءلنا بخصوص ما هو مقدار الفوائد التي تم الحصول عليها منه وفي أي مصلحة أفادت، وما هو إسهامه في مخزون الثروة الوطنية سواء كان في العملة وفي الضمان الإقتصادي وغيره، فإنه لم يحقق شيئاً يذكر، يمكننا القول أنه أستهلك من حيث أتى، ولا يمكن القول أنه كان له دور مهم في الإزدهار المستقبلي للإقتصاد وصناعة التعدين .

إنتهى ذلك وجاء بعده تنقيب معدن النحاس في نفس المنطقة، فإن بعض الخطوات التي اتخذتها بعجالة من قبل في هذا الشأن والتي تؤسفنا في الوقت الحالي عندما ننظر إليها مجدداً ليس بسيطة. فالسؤال الذي يطرح نفسه لماذا تستهلك الشاحنات التي تنقل خام النحاس ذهاباً وإياباً من بيشا إلى مصوع عبر هذا الطريق الطويل؟ واستهلاك الإطارات والوقود؟ لأنه في الخلاصة يعني أنك تصدر النحاس الخام، ألا يمكن القيام بمعالجته محلياً وتغييره إلى فائدة أكثر وإلى منتجات تباع في الأسواق بثمن قيم؟ إذن لماذا يتم تصدير النحاس الخام؟ لقد تم القيام بذلك سابقاً على أنه ربما يفيدنا، ولكن إذا تساءلنا عن الفائدة، فإننا نجد هذه الشاحنات التي تستهلك الوقود والإطارات والوقت وأشياء أخرى ذهاباً وإياباً .

ربما إذا كنا سنحصل على هذا القدر من المال مقدماً لأصبح بإمكاننا تدشين مؤسسة معملية، بدلاً من إستهلاكه في هذه الشاحنات التي تلحق الخراب بطرقنا كل مساء وصباح، فلماذا لم ننتفع من ذلك؟ إنه موضوع يثير تساؤلات كثيرة. قيل قد إنتهى ما في بيشا وجاء تعدين الذهب في زارا وفي أسمر في الوقت الحالي ومسائل كثيرة أخرى. فكما أشرت سلفاً تعلمنا من التجارب السابقة في هذا الشأن، وإذا كان هناك من يعتقد بأنه لدينا برامج تعدين مربحة سيكون شخص لا يعرف الحقيقة.

والأهم في ذلك هو ماذا سنفعل بهذه الدروس التي تعلمناها؟ إن مخزون التعدين الذي يتوفر في هذا البلد كثير. في الوقت الحالي ظهر معدن البوتاسيم، ويمكن أن

يقال بشأنه الكثير بأنه يظل لستين سنة أو ثمانين عام وكذلك لمئة عام وغيره. فالسؤال الأهم هو كيف سنطور تعدين البوتاسيم؟ وكيف يمكننا تصديره من منطقة كللي إلى الخارج؟ لذا يجب أن نطور هذه الثروة التي خزنت على مدى الأجيال. هذا يعني إنه يحتاج إلى توفير بنية تحتية بما فيها ميناء مناسب لتطويره. فربما تختار مرسى فاطمة أو ميناء آخر. هناك حاجة أيضاً إلى طريق يخدم في نقل معدن البوتاسيم وأدوات العمل المرتبطة به على الأقل، وكذلك يمكن أن يسهم خط القطار أيضاً في تسهيل مهمة النقل، كما يمكن توفير وسائل أخرى للتسهيل. فإن خام البوتاسيم الذي يتم إستخراجه يجب معالجته قبل تقديمه إلى الأسواق العالمية. هذا يعني أنه يجب معالجته حتى يصل إلى الإنتاج النهائي ليعرض في الأسواق، ويجب توفير معامل لذلك، كما يجب توفير الكهرباء و الطاقة بشكل مضمون في المنطقة التي تتم فيها معالجة هذا المعدن. كما يجب توفير خدمات المياه وكذلك القوة البشرية العاملة بما فيهم المهنيين. فإن التفكير في الحصول على ربح من تصدير خام البوتاسيم عبر تعبئته في جوانات الخيش وشحنه في السيارات فقط كتلك التي نشاهدها تنقل المواد الخام دون إجراء هذه الإستعدادات اللازمة، فإنه أمر لا تسمح به تجربتنا السابقة ولا يمكن أن نكرر ذلك الخطأ. لذا وفي وجود فرصة إستخراج معدن البوتاسيم، هناك أحاديث حول القيام بتصدير البوتاسيم إلى الأسواق قبل أن نتمكن من طوير معالجته بوسائل التكنولوجيا المتطورة وقبل أن توفر كافة الوسائل اللازمة له، وهذا يعتبر غير مقبول. هناك أيضاً إمكانيات أخرى. نستورد أيضاً الجير من الخارج على الرغم من كل هذه الثروات التي نمتلكها، وبدلاً من تدشين مصنع صغير يمكننا من إنتاج الجير بسهولة. يمكن أن نتحدث عن المعادن الثمينة مثل الفضة والذهب وغيره، فالجير ليس أمراً يستهان به.

إن المواد الخام المتوفرة في البلد لصناعة الأسمنت كثيرة ولا تحصى. وليس الأمر متعلقاً بمصنع قدم للأسمنت، حيث لا يتجاوز إجمالي مخزون ثروة المواد الخام للأسمنت الذي يوجد هناك الثمانية عشر أو العشرين مليون طن. وإن مخزون ثروات مواد الأسمنت في طيعوا يقيم بأكثر من 100 مليون طن. فإذا تم

تدشين مصنع هناك من الممكن إنتاج أسمنت يفوق الطلب المحلي وبيع في الأسواق العالمية. إنها احجار يمكنك طحنها ومن ثم تحويلها إلى أسمنت.ولفعل ذلك تحتاج إلى الطاقة ومستلزمات أخرى.نجد مثل هذه المعادن التي لا ينتبه إليها الإنسان .هناك أيضاً الرخام لا تحصى في منطقة أجندا،فضلاً عن الحجارة العادية وهى مهمة والتي قد يعتقد الناس أنها لايمكن ان تجد لها سوقاً وليس لها قيمة، ولاتعادل الذهب أو المعادن القيمة الأخرى .

يوجد أيضاً الغاز والبتروول في هذا البلد،وهناك حديث يقول بأنه جاءت من قبل شركة أنا داركو الأمريكية وقامت بالبحث ولكنها لم تعثر عليه أو فشلت في إكتشافه وما إلى ذلك.ولكن الإمكانية لاتزال موجودة ولا يوجد أحد لديه حجة عدم وجوده،ربما يمكن أن يقال بأنه لم تتوفر التكنولوجيا من قبل.

تمتلك هذه البلاد أيضاً مخزون من الحديد لا حصر له .هذا المعدن ليس وليد اليوم ،حيث تم إكتشافه منذ القدم .ونجد في أسمرأ وضواحيها أكثر من عشرين مليون طن من الحديد الخام.هذا العدد يعود إلى التقييم الذي أجراه الإيطاليين عندما عثروا على الحديد الخام بحفر مسافة لا تتجاوز 12 متراً فقط.كان لديهم تقييم أيضاً في ذلك الوقت مفاده أنه إذا تم حفر مسافات أعمق من ذلك يمكن العثور على 200 مليون طن من الحديد الخام.هناك أيضاً معادن أخرى

إكتشفوها في شتى المناطق التي دخلوها ومنها كمثال بيشا التي نتحدث عنها اليوم، وكذلك كان لديهم بداية في دباروا عندما بدأوا في تنقيب النحاس،فإذا سرنا في هذه البلاد من منطقة إلى أخرى ومن إقليم إلى إقليم نجدها كلها مليئة

بمخزون من الثروات المعدنية التي لاتحصى .فمثل هذه الكثرة للمعادن يعتبر في حد ذاته صناعة.وكان من المفترض أن يتطور مستوى إمكانياتنا المعملية.فلا

يمكن أن نعمل بمفهوم نكتفي اليوم ولا نهتم بما يحدث غداً.وبما أن هذه الصناعة أو هذا القطاع يعتبر واسع ويستمر إلى الأجيال وله إسهام لا يستهان به في

الإقتصاد،فعندما ننوي تطوير هذا القطاع يجب أن نضع إستراتيجية جيدة لذلك ونعد خطط لتطبيقه بتحديد أولويات مشاريع التنفيذ .يجب أيضاً أخذ الأولويات

التي ذكرتها مسبقاً، مثل أهمية الطاقة والبنية التحتية والمواصلات وكذلك فرص

تطوير التكنولوجيا جنباً إلى جنب مع إستراتيجية التطوير .فإن تحقيق الطموح يتطلب خلق أرضية مناسبة له ،لذا يمكننا القول إننا في بداية العمل بمجال التعدين ، وأن كمية المعادن التي قمنا بتنقيبها خلال الأعوام الماضية قليلة جداً مقارنة بمخزون الثروات المعدنية المتوفرة في هذا البلد.فالتفكير في تطوير هذا القطاع بشكل دائم يتطلب أن لا ننشغل بهذه الأشياء القليلة ويجب أن نفكر في برامج كبيرة تأخذنا إلى إعداد إستراتيجية دقيقة،ومن ثم تقييم مستوى قدراتنا لتنفيذ ذلك عبر التأكد مما لدينا من إمكانيات، وتوفر التكنولوجيا، لذا لا يوجد تعدين إستفدنا منه في هذا البلد،ولكننا إكتسبنا منه التجربة.

فخامة الرئيس، ننتقل الآن إلى القطاع الإقتصادي الذي أصبح محورياً يجذب إهتماماً كبيراً في الوقت الراهن، وهو ما يعرف بالإقتصاد الأزرق، فبالرغم من أن إرتريا هي دولة تمتلك بحر وسواحل بحرية شاسعة وكثير من الجزر إلا انه لم يتم إستغلال هذه الثروة كما ينبغي لأسباب مختلفة، هل هناك برامج مستقبلية موضوعة أو مشاريع ملموسة يتم العمل عليها لتنمية هذا القطاع ؟

هذا أحد المواضيع التي لا تمنح الطمأنينة، وذلك لأن هناك فرق بين الرغبة والجاهزية وبين النتائج الواقعية، إلا ان خيبة الأمل ليس من ثقافتنا وهي كلمات ليست موجودة في قاموسنا، بما يجعلنا دائماً في تحدي، فالثروة الكامنة ضخمة جداً، وبشكل عام تقدر حوالي 80 ألف 120 - ألف طن سنوياً من الثروات السمكية الكامنة، وهي ثروة ثابتة، ومن مميزاتها أنها لا تنقص بعملية الصيد وذلك لأن الأسماك في هجرة منتظمة متوافقة، ويمكن إستغلال هذه الثروة لفترة طويلة من الزمن، وإذا رأينا هذه الكمية التي يمكن ان نقدرها بـ 100 او 80 ألف طن أو أقل من ذلك، من حيث النوع، فإن 60% منها هي أسماك صغيرة ليس لها قيمة، بالمقارنة بنوعية الأسماك الثمينة، و 40% هي اسماك ثمينة، بشكل عام هل إستطعنا أن نستغل هذه الثروة ؟، خلال الـ 20 اعوام الماضية أو اكثر، كم تبلغ مقدار الكمية التي أصطدناها سنوياً ؟ من

أصل الـ 80 ألف طن التي كان من الممكن أن نصطادها سنوياً، لم نصطد أكثر من 10 ألف طن سنوياً من جميع أنواع الأسماك، ولا يمكن التحدث عن التصدير، إذ اننا لم نستطع ان نصطاد ونوفر كمية كافية من الاسماك في السوق الداخلي كما ينبغي، وهنا يأتي سؤال وهو لماذا لم نستطع تطوير هذه الثروات الكامنة بالرغم من توفرها؟ في البدء تحتاج للعامل البشري لتحقيق ذلك وهم الصيادين، بعده يمكن أن تجلب مختلف انواع التكنولوجيا والقوارب والمعامل ، ولا يمكن أن تقول فقط لماذا لم يتطور؟ لماذا لم نستطع ان نصطاد هذه الكمية؟ حيث يجب أولاً أن تتوفر الوسائل اللازمة لذلك، وليس بالنظر لحجم الثروة فقط، هل لدينا موانئ ومراسي على طول سواحلنا، على سبيل المثال عندما بدأنا العمل تم بناء ثلاثة موانئ او مراسي صغيرة كبداية للصيادين في قلعلو وطيعو وعدي، وتم إلحاقها بمصنع للثلج ومحل تبريد و معمل فيه خدمات لصيانة القوارب، اليوم أين هي هذه الإنشاءات وما هو وضع الأدوات والوسائل التي كانت فيه؟، هل ما زال يقوم في إنتاج الثلج؟، قد تكون هناك إجابات عديدة، إذا اخذناها كمثال كم هي نقاط الصيد التي تحتاج تهيئة بنى تحتية، ستحتاج للطاقة والكهرباء، والماء، ليس مياه من البحر فقط ، وستحتاج لمصانع الثلج، وإلى النقل البحري والبري، وما هو مرتبط مع البنى التحتية، وقد تم إنشاء هذه الموانئ او المراسي الثلاثة كبداية للعمل، لكن أين هي اليوم، إذا ما ذهبت إلى قلعلو وطيعو وعدي تجد هذه المناطق خارج العمل، وهناك الكثير من التفسيرات ، لكن هذا لا يمكن أن يفقدنا الأمل، لقد تعلمنا وإكتسبنا منه التجربة .وإذا اردنا ان نستفيد بحق مما يعرف بالإقتصاد الأزرق، فعلياً ان نهىء البنى التحتية كما ينبغي على طول سواحلنا ، وأقصد بذلك ما يتم بناؤه الآن، يتضمن موانئ كبيرة وصغيرة ومراسي بها جميع الوسائل وخدمات الكهرباء والماء المتكاملة، وكل ما تتطلبه المعامل من تكنولوجيا .وفوق كل هذا وذاك تحتاج هذه النقاط لموارد بشرية كفوءة، وقد وضعت قبل أكثر من عشرين عاماً " إستراتيجية التنمية الساحلية"، كخارطة طريق، وهو ما يجب ان نشيده على طول السواحل الإرترية، التي تبلغ بشكل

عام حوالي 1100 كلم، وإذا أضفنا إليها الجزر قد يبلغ طولها حوالي 1200 او 1300 كلم، وهي سواحل طويلة جداً وتقع في منطقة حساسة ومهمة، وتمتلك ثروات هائلة، وإذا أردنا ان نطورها ونستفيد منها بشكل كامل لا بد أن يكون فيها مشاريع وبنية تحتية ضخمة، فمن ناحية مصادر المياه، يجب البحث عنها، هل تتوفر فيها مياه جوفية ام هي منعدمة، هل تتوفر فيها أودية أو أنهر؟، ويجب إجراء دراسة دقيقة في الثروة البحرية، عن مواقع تواجد الاسماك بأنواعها المختلفة، ويجب تجهيز أدوات ووسائل ومعامل تتناسب معه.

يمكن التحدث ببساطة وبصورة عامة عن إستراتيجية التنمية الساحلية، لكن لتطبيقها العملي على أرض الواقع، يجب ان يكون لديك طرق نقل ساحلية تقدم خدمات متكاملة، ووسائل تيسر عمل السفن والمراكب، ومختلف معامل التصنيع ليس معامل كبيرة لتصنيع وتعليب الأسماك، بل مراكز لمعامل ومصانع الثلج والتبريد، تتوفر فيه خدمات الكهرباء والماء، و توفر جميع هذه الوسائل مجتمعة يساعدك في تطوير ثرواتك، ومن دون توفر هذه الوسائل لا يمكنك التحدث عن الثروات البحرية إلا إذا أردت أن تتفاخر بها فقط، فلتحقيق نتائج فعلية يجب ان تدخل برامج عمل قادرة على التشغيل .

لا توجد بنية تحتية تذكر في السواحل بدءاً من راس دميرا إلى راس قيصار، كانت هناك محاولات لبناء طرق، وتحتاج لصيانة متكررة في كل عام، ولا توجد طرق يمكن ان تقول أنها تتوفر بها وسائل نقل مناسبة، حتى الموانئ، ويمكن ان نذكر مينائي مصوع وعصب كموانئ كبيرة لكن يجب أن يكون لديك أيضاً موانئ ومراسي أخرى يتم بنائها بمقاييس تتناسب معها، ويجب ان يتم دعم سكان المناطق الساحلية والمواطنين حتى يكونوا مستفيدين من هذه البرامج والتكنولوجيا والبنى التحتية بما هو متوفر لديهم من موارد بشرية. ويعتبر تنسيق العمل على هذه البرامج مجتمعة تحدي كبير لا يمكن تنفيذها خلال عام او عامين، ولاننا لم نستفيد من الفرص التي كانت متاحة لنا في السابق كما ينبغي، أصبح بمثابة تحدي متكرر امامنا، حتى وإن كان كذلك لا

يمكن ان نتركه دون ان نحقق غايتنا في التطور والتقدم وإستغلال هذه الثروات كما ينبغي، والتسارع في العمل الجاري الذي نشهده الآن هو لإعادة إستغلال الفرص الفائتة، والتنمية الجارية وإستغلال الثروات التي تحققت حتى الآن هي شئ لا يذكر بالنظر لحجم الثروات البحرية، حيث يجب علينا ان ندخل في أساليب الصيد الكبيرة و معامل الثروة البحرية الكبيرة .هل لدينا القدرة لتصدير الاسماك الطازجة، والأسماك المعلبة والجافة، إلى دول الجوار أو الإقليم والعالم؟، هناك الكثير من الفرص ، ويمكن تطوير الإمكانيات الموجودة وإستغلالها إذا استطعنا أن نلبىها إلى اقصى درجة ممكنة، قد تُشمل جميعها في إستراتيجية التنمية الساحلية، ويمكن أن ننظر إلى تفاصيلها، وإذا وجدت القدرات التي تستطيع أن تنفذها، وإذا نفذت، حينها يمكن ان تقول قد حققنا النجاح في هذا البرنامج، وانه كان له مساهمة في إقتصاد الوطن .لذلك فهو موضوع واسع جداً، لكن إلى الآن لم تُنفذ إلا برامج بسيطة.

والثروة البحرية ليست منحصرة على الاسماك فقط، هناك الملح أيضاً، وهي ثروة ضخمة من الثروات البحرية، وهو ليس بجديد، فقد كانت هناك مصانع للملح، إلا ان الإنتاج لا يكفي ولا يلبي طلبات السوق المحلية كما ينبغي، وكنوعية كان يمكن ان يتم إنتاجه والإستفادة منه بطرق مختلفة ، لكن الإنتاج الحالي إن كثر او قل لا يتعدى من كونه معبأة في اكياس يتم بيعه في الاسواق بكميات قليلة، ولم يتم تنفيذ برامج تنموية في إنتاج الملح وتحويله لصناعة كبيرة، وكان يمكن أن نستفيد من غيره من الثروات البحرية المتنوعة الكامنة في السواحل او في اعماق البحر، كالأسمدة، وإثرائها والحفاظ على سواحلنا بتنفيذ برامج تشجير وغيرها من برامج تنموية، ويجب إجراء دراسات إيكولوجية على حدى وتنفيذ برامج تنموية في المناطق المهمة للحفاظ على الثروات الطبيعية في سواحلنا، ويجب النظر إليها جميعها معاً وليس كلاً على حدى، وغير ذلك فإن السواحل فيها ثروات متنوعة خاصة المعادن وهي ثروات ليست بقليلة ، ويجب النظر إلى كل قطاع من البرامج التنموية وإضافتها من اجل ان تقوم بتوفير خدمات ووسائل لازمة لتنفيذها، وهي نفس النقاط التي أشرت إليها سابقاً، أي توفير خدمات الكهرباء والماء.

وواحدة من مميزات السواحل هي وجود طاقة الرياح مع الطاقة المتجددة، ليس الطاقة الشمسية فقط حتى وإن كان الإشعاع في السواحل ليس قوياً إلا أنه عبر دمجها وإضافتها إلى بعضها في الوقت المناسب أو عندما تهب الرياح بقوة، وكل هذه الأمور كنا نتحدث عنها منذ فترة طويلة وننظر إليها من بعيد كالحلم، فهناك أيضاً الطاقة الحرارية الجوفية الموجودة في الأودية المتصدعة، فهي طاقة قوية، وفي زيارتنا إلى كينيا شاهدنا كيف ينتجون الطاقة الكهربائية من الطاقة الحرارية الجوفية، فقبل عشرة أعوام كانوا ينتجون حوالي 20 ميغا وات فقط، والآن ينتجون منه أكثر من 1100 ميغا وات، ونحن لدينا فرص مماثلة، وهو ليس بموضوع جديد، فقد تم دراسته منذ زمن بعيد، إلا أنه لم يتطور كثيراً، وإذا إستطعنا أن نطوره ، وأضفنا إليه طاقة المتجددة والطاقة الحرارية معاً، فكم هي الفوائد التي يمكن أن يمنحنا لها ، وخاصةً في البرامج التنموية في المناطق الساحلية، وليس الثروة السمكية الإحتياطية فقط، فبالإضافة إلى الثروات الأخرى الكامنة فهي ثروات جمّة، وهي من الأولويات في البرامج التنموية الوطنية، ومقسمة إلى ثلاثة أقاليم تنموية، وهي السواحل والمرتفعات والمنخفضات الغربية، وإذا كنا سنتحدث عن الأقاليم التنموية من حيث المناخ والجغرافيا، فالتحديات التنموية في السواحل ليس من حيث المساحة فقط بل هناك تحديات تنموية لا نهاية لها، إلا أن العوامل الأساسية التي يجب إرساؤها لتهيئة البنى التحتية مثل الكهرباء والماء والطرق ، والتسارع الذي نشهده الآن هو لتحقيق ذلك ، حتى وإن كانت هناك عراقيل تصادفنا ، إلا أننا تعلمنا منها الكثير وستكون دفعة للامام ، وستفيدنا كثيراً في تنفيذ البرامج لأننا تعرفنا على نقاط الضعف، وحصلنا على إجابات لأسئلة عديدة عن عدم تحقيق رغبتنا، ومن أجل أن نعمل على ما يعرف بالإقتصاد الأزرق فهناك الكثير من الأمور التي يجب أن تتناسق معه، فهناك قضايا أخرى كبيرة مثل خدمات الموانئ والخدمات وصناعة السياحة ، وهو موضوع كبير ، فعندما نتحدث عن السواحل وتنظر إلى كل قطاع وصناعة فهو مجال

واسع ، ويجب ان نشهد في عملنا نوعية جديدة من أساليب العمل ، وذلك لانه يجب عليها ان تتماشى مع التغيرات والتطورات التي نريدها .

في إطار برامج التنمية هناك ما يتعلق بالثروة المعدنية التي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تعزيز الإقتصاد الوطني، إلى جانب القطاعات الإقتصادية الأخرى، وهناك أنشطة ظلت تجري في هذا القطاع، فهل هناك برامج إضافية لإستغلال الثروة المعدنية المتوفرة بشكل أوسع؟

لا جديد يذكر في هذا الموضوع، فالمعادن التي تتوفر في إرتريا ليس لها نظير . إنها كثيرة جداً مقارنة بمقياس المساحة الجغرافية أو بضيق المكان . هذا الموضوع ليس وليد العهد ،حيث هناك أمور كثيرة جرت في عهد الإستعمار بخصوصه. فإذا أردنا الحديث عن التعدين الحالي مثل تعدين بيشا و زارا يمكننا أن نتساءل ماهو وزنه في إطار مجموع الإمكانيات المتاحة؟ وما الذي أنجزناه في هذا الصدد؟. وكروية هناك عمر افتراضي للتعدين،اي له حد ينتهي فيه بغض النظر عن أنه يستمر لسنة أو لعشر سنوات أو ربما لخمسين أو مئة سنة. لكن أهمية الثروة المعدنية تكمن في أنها قوة دافعة للتنمية الشاملة للإقتصاد كثروة جاهزة .لذا يجب أن تستخرج هذه الثروة في وقتها ليستفاد منها بالمستوى المطلوب، ولانه يسهم ايضاً في تمويل وضمان تطوير مالدك من برامج تنموية في القطاعات المختلفة الأخرى وفي الصناعة، وللإستفادة من ذلك على المدى الآني تم تقييم الثروة المعدنية المتاحة لإستخراج ما يمكن العثور عليه منها في مسافات أقرب من الأرض.

بشكل عام يمكن القول بأن برامج إستخراج الثروة المعدنية لم تكن ناجحة بالمستوى المطلوب. ولكننا تعلمنا منها الكثير وإكتسبنا التجارب من هذه التجربة الفعلية وليس بالطموح وحده. ويمكن الحديث من خلال هذه التجربة عن ماهو إسهام المعادن وفوائدها والذي ستساعد به في حل التحديات الآنية والمستقبلية لإقتصادنا.

فإذا أخذنا الذهب نجد به الكثير من الأمور التي تستدعي التفكير، حيث لا نقوم بتنقيته محلياً. إننا ننقي منه 80% فقط محلياً ويتم إرساله إلى الخارج لتتم تنقيته وتخزينه هناك. فإذا نظرنا إلى إجمالي الذهب الذي تم تنقيته من بيشا حتى الآن وتساءلنا بخصوص ما هو مقدار الفوائد التي تم الحصول عليها منه وفي أي مصلحة أفادت، وما هو إسهامه في مخزون الثروة الوطنية سواء كان في العملة وفي الضمان الإقتصادي وغيره، فإنه لم يحقق شيئاً يذكر، يمكننا القول أنه أستهلك من حيث أتى، ولا يمكن القول أنه كان له دور مهم في الإزدهار المستقبلي للإقتصاد وصناعة التعدين .

إنتهى ذلك وجاء بعده تنقيب معدن النحاس في نفس المنطقة، فإن بعض الخطوات التي أخذناها بعجالة من قبل في هذا الشأن والتي تؤسفنا في الوقت الحالي عندما ننظر إليها مجدداً ليس بسيطة. فالسؤال الذي يطرح نفسه لماذا تستهلك الشاحنات التي تنقل خام النحاس ذهاباً وإياباً من بيشا إلى مصوع عبر هذا الطريق الطويل ؟ واستهلاك الإطارات والوقود؟ لأنه في الخلاصة يعني أنك تصدر النحاس الخام، ألا يمكن القيام بمعالجته محلياً وتغييره إلى فائدة أكثر وإلى منتجات تباع في الأسواق بثمن قيم؟. إذن لماذا يتم تصدير النحاس الخام؟ لقد تم القيام بذلك سابقاً على أنه ربما يفيدنا، ولكن إذا تساءلنا عن الفائدة، فإننا نجد هذه الشاحنات التي تستهلك الوقود والإطارات والوقت وأشياء أخرى ذهاباً وإياباً. فربما إذا كنا سنحصل على هذا القدر من المال مقدماً لأصبح بإمكاننا تدشين مؤسسة معملية، بدلاً من إستهلاكه في هذه الشاحنات التي تلحق الخراب بطرقنا كل مساء وصباح، فلماذا لم ننتفع من ذلك؟ إنه موضوع يثير تساؤلات كثيرة. قيل قد إنتهى ما في بيشا وجاء تعدين الذهب في زارا وفي أسمر في الوقت الحالي ومساءل كثيرة أخرى. فكما أشرت سلفاً تعلمنا من التجارب السابقة في هذا الشأن، وإذا كان هناك من يعتقد بأنه لدينا برامج تعدين مربحة سيكون شخص لا يعرف الحقيقة.

والأهم في ذلك هو ماذا سنفعل بهذه الدروس التي تعلمناها؟ إن مخزون التعدين الذي يتوفر في هذا البلد كثير. في الوقت الحالي ظهر معدن البوتاسيم، ويمكن

أن يقال بشأنه الكثير بأنه يظل لستين سنة أو ثمانين عام وكذلك لمئة عام وغيره. فالسؤال الأهم هو كيف سنطور تعدين البوتاسيم؟ وكيف يمكننا تصديره من منطقة كللي إلى الخارج؟ لذا يجب أن نطور هذه الثروة التي خزنت على مدى الأجيال. هذا يعني إنه يحتاج إلى توفير بنية تحتية بما فيها ميناء مناسب لتطويره. فربما تختار مرسى فاطمة أو ميناء آخر. هناك حاجة أيضاً إلى طريق يخدم في نقل معدن البوتاسيم وأدوات العمل المرتبطة به على الأقل، وكذلك يمكن أن يسهم خط القطار أيضاً في تسهيل مهمة النقل، كما يمكن توفير وسائل أخرى للتسهيل. فإن خام البوتاسيم الذي يتم إستخراجه يجب معالجته قبل تقديمه إلى الأسواق العالمية. هذا يعني أنه يجب معالجته حتى يصل إلى الإنتاج النهائي ليعرض في الأسواق، ويجب توفير معامل لذلك، كما يجب توفير الكهرباء و الطاقة بشكل مضمون في المنطقة التي تتم فيها معالجة هذا المعدن. كما يجب توفير خدمات المياه وكذلك القوة البشرية العاملة بما فيهم المهنيين. فإن التفكير في الحصول على ربح من تصدير خام البوتاسيم عبر تعبئته في جوانات الخيش وشحنه في السيارات فقط كتلك التي نشاهدها تنقل المواد الخام دون إجراء هذه الإستعدادات اللازمة، فإنه أمر لا تسمح به تجربتنا السابقة ولا يمكن أن نكرر ذلك الخطأ. لذا وفي وجود فرصة إستخراج معدن البوتاسيم، هناك أحاديث حول القيام بتصدير البوتاسيم إلى الأسواق قبل أن نتمكن من تطوير معالجته بوسائل التكنولوجيا المتطورة وقبل أن نوفر كافة الوسائل اللازمة له، وهذا يعتبر غير مقبول. هناك أيضاً إمكانيات أخرى. نستورد أيضاً الجير من الخارج على الرغم من كل هذه الثروات التي نمتلكها، وبدلاً من تدشين مصنع صغير يمكننا من إنتاج الجير بسهولة. يمكن أن نتحدث عن المعادن الثمينة مثل الفضة والذهب وغيره، فالجير ليس أمراً يستهان به.

إن المواد الخام المتوفرة في البلد لصناعة الأسمنت كثيرة ولا تحصى. وليس الأمر متعلقاً بمصنع قدم للأسمنت، حيث لا يتجاوز إجمالي مخزون ثروة المواد الخام للأسمنت الذي يوجد هناك الثمانية عشر أو العشرين مليون طن. وإن

مخزون ثروات مواد الأسمنت في طيعوا يقيم بأكثر من 100 مليون طن. فإذا تم تدشين مصنع هناك من الممكن إنتاج أسمنت يفوق الطلب المحلي وبيع في الأسواق العالمية. إنها احجار يمكنك طحنها ومن ثم تحويلها إلى أسمنت. ولعل ذلك تحتاج إلى الطاقة ومستلزمات أخرى. نجد مثل هذه المعادن التي لا ينتبه إليها الإنسان. هناك أيضاً الرخام لا تحصى في منطقة أجنداء، فضلاً عن الحجارة العادية وهي مهمة والتي قد يعتقد الناس أنها لا يمكن ان تجد لها سوقاً وليس لها قيمة، ولاتعادل الذهب أو المعادن القيمة الأخرى .

يوجد أيضاً الغاز والبتروول في هذا البلد، وهناك حديث يقول بأنه جاءت من قبل شركة أنا داركو الأمريكية وقامت بالبحث ولكنها لم تعثر عليه أو فشلت في إكتشافه وما إلى ذلك. ولكن الإمكانية لاتزال موجودة ولا يوجد أحد لديه حجة عدم وجوده، ربما يمكن أن يقال بأنه لم تتوفر التكنولوجيا من قبل. تمتلك هذه البلاد أيضاً مخزون من الحديد لا حصر له. هذا المعدن ليس وليد اليوم، حيث تم إكتشافه منذ القدم. ونجد في أسمرأ وضواحيها أكثر من عشرين مليون طن من الحديد الخام. هذا العدد يعود إلى التقييم الذي أجراه الإيطاليين عندما عثروا على الحديد الخام بحفر مسافة لا تتجاوز 12 متراً فقط. كان لديهم تقييم أيضاً في ذلك الوقت مفاده أنه إذا تم حفر مسافات أعمق من ذلك يمكن العثور على 200 مليون طن من الحديد الخام. هناك أيضاً معادن أخرى إكتشفوها في شتى المناطق التي دخلوها ومنها كمثال بيشا التي نتحدث عنها اليوم، وكذلك كان لديهم بداية في دباروا عندما بدأوا في تنقيب النحاس، فإذا سرنا في هذه البلاد من منطقة إلى أخرى ومن إقليم إلى إقليم نجدها كلها مليئة بمخزون من الثروات المعدنية التي لاتحصى. فمثل هذه الكثرة للمعادن يعتبر في حد ذاته صناعة. وكان من المفترض أن يتطور مستوى إمكانياتنا العملية. فلا يمكن أن نعمل بمفهوم نكتفي اليوم ولا نهتم بما يحدث غداً. وبما أن هذه الصناعة أو هذا القطاع يعتبر واسع ويستمر إلى الأجيال وله إسهام لا يستهان به في الإقتصاد، فعندما ننوي تطوير هذا القطاع يجب أن نضع إستراتيجية جيدة لذلك ونعد خطط لتطبيقه بتحديد أولويات مشاريع التنفيذ. يجب أيضاً أخذ الأولويات التي ذكرتها مسبقاً، مثل أهمية الطاقة والبنية التحتية والمواصلات وكذلك فرص تطوير التكنولوجيا جنباً إلى جنب مع إستراتيجية

التطوير .فإن تحقيق الطموح يتطلب خلق أرضية مناسبة له ،لذا يمكننا القول إننا في بداية العمل بمجال التعدين ، وأن كمية المعادن التي قمنا بتنقيبها خلال الأعوام الماضية قليلة جداً مقارنة بمخزون الثروات المعدنية المتوفرة في هذا البلد.فالتفكير في تطوير هذا القطاع بشكل دائم يتطلب أن لا ننشغل بهذه الأشياء القليلة ويجب أن نفكر في برامج كبيرة تأخذنا إلى إعداد إستراتيجية دقيقة،ومن ثم تقييم مستوى قدراتنا لتنفيذ ذلك عبر التأكد مما لدينا من إمكانيات، وتوفر التكنولوجيا، لذا لا يوجد تعدين إستفدنا منه في هذا البلد،ولكننا إكتسبنا منه التجربة.

فخامة الرئيس ماذا عن الاستثمار والتعاون الأجنبي ؟

تسير حوافز الاستثمار الأجنبي جنباً إلى جنب، لكني لا أريد هنا الخوض في الفلسفات الاقتصادية الكبيرة ، لكن هناك إحدى المشكلات التي يجب النظر إليها فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر .

بشكل عام ، لا يقتصر إقتصادنا على إرتريا وحدها ، ولكن يتم استغلال سلوك اقتصادات الكفاف من قبل العديد من المستثمرين الأجانب .لم تتم اعمال تسهم في تطوير الاقتصادات باستثناء الحصول على المواد الخام ، وان الامر في افريقيا له اوضاعه الخاصة، ولانقلق بشأن الاستثمار الخارجي الآن .

ما يسمى بالاستثمار الأجنبي هو قدوم الشركات من أوروبا والولايات المتحدة وآسيا ، هل تريد الاستثمار بشكل جيد؟ ما الذي يريدون الاستثمار فيه؟ ما هي زيادة“ القيمة المضافة”؟ هل هو مجرد الحصول على المواد الخام؟ كما ذكرت سابقاً .او يزيد من امكانات اقتصاد البلد والمكاسب الجماعية .أي استثمار أجنبي محصلتها النهائية هي “الصفر ..”إنها تأخذ المواد الخام ، وتستغل العمالة ، وفي النهاية لا تعمل على تغيير الاقتصاد .لماذا اقتصادات الكفاف تمكث على هذا النحو؟ لماذا إفريقيا ككل مع أن 60 %من ثروة أو موارد البلاد تعيش على هذا النحو، عندما يذهب اقتصاد 1.2 مليار شخص ، أي أكثر من 2 إلى 3 مليارات في جيل واحد ، فإن اقتصادات الكفاف هذه لا يمكن أن تسير كما هي وتحل مشكلات الناس .

أين كان معظم ما يسمى بالاستثمار الأجنبي الذي أدخل برامج لتطوير اقتصاد البلاد مع استغلال خامات البلاد مع شريكين أو ثلاثة شركاء؟ فعلى الرغم من هذه المخاوف ، من يقول إنه يريد ان يستثمر؟ فمثلا إذا أخبرني أنني سأستثمر في صناعة النسيج ، ارحب به واقول له تعال واستثمر .ولكن ماذا ستفعل في النهاية؟ وفي ماذا تستثمر؟ على سبيل المثال ، لدينا العديد من الخبرات السابقة في هذا الشأن .ما يهمني أولاً وقبل كل شيء هو عدد الموظفين الذين يمكننا تعيينهم . يجب أن تكون ديناميكية ومتطورة .ابدأ بثلاثة آلاف ، واذهب إلى خمسة آلاف ، وانتقل إلى عشرة آلاف ، وعشرون ألفاً، فمرحبا باستثمار يمكن أن ينتج عاملاً مدرباً جيداً ومهنيًا وذو خبرة .وينتج أفضل المنتجات أثناء إجراء تغييرات في نوع المنتجات ، ولكن إذا كان الأمر يتعلق بالمواد الخام ، فهناك علامة استفهام .هل تدفع أم لا؟ يجب أن تكون قادرًا على رؤية ما يساهم به في الاقتصاد .لم يعد شيئاً تحدده المشاعر العامة .كل حالة على حدة ، في أي قطاع ، وفي أي صناعة ، وما هي التغييرات التي سيحدثها أي استثمار أجنبي ، وهل تتلاءم مع برامج التنمية الموجودة على المستوى الوطني؟ لذلك لا نقلق بخصوص هذا الشأن، كل شيء موضوع على الطاولة ، عليه ان يضع كل أوراقه على الطاولة ، لكن اذا كان يريد اخذ الذهب فقط . وطلب مني تحسين ثمانين في المائة هنا ، وتنقيحها في الخارج ، أقبلها وانا منحني الرأس وغير راض بها، إلى جانب خططنا الدائمة في صناعة المعادن ، يجب أن نكون قادرين على الدخول في العديد من الصناعات الأخرى .كما ذكرت سابقا .يستخرج النحاس ويذهب خارج البلاد .لا يتعين علينا إنشاء مصانع ضخمة لمعالجة المعادن .لقد تركناه في الوقت الحالي .فالصناعة بخلاف الزراعة .

الآن ما يسمى بالاستثمار الأجنبي ، وحتى استثمارنا المحلي ، سواء تم استثماره من قبل الإريتريين في الداخل أو الخارج ، يتم وفق معايير، هل هذا الاستثمار يستحق كل هذا العناء أم لا؟ تشير الإرشادات العامة الموضحة امكانيات المساهمة فيها، عندما يأتي مواطن إريتري ، سواء داخل الوطن أو الخارج ، وقال إنه سيأتي ويستثمر ، و باستطاعته القيام بذلك ، أقول ، هل لديك هذه الامكانيات والفرص؟ قد يكون لديه منظور أفضل .يمكنني العمل على هذا وغيرها، وبأي معايير هم يتقيدون؟ في النهاية ، يجب النظر إلى فعالية استثمارك ومساهمته في نمو الاقتصاد بهذه الطرق ويجب أن يكون

الشخص المعني قادراً على إطلاعه على ما إذا كان سيحدث أم لا، بدلاً من الدخول في ذلك ، لا يسمحون بذلك ، ولا يعطون غريباً ، لكنه لا يحدث فرقاً في نمو الاقتصاد ليس فقط للأجانب ولكن حتى للمواطنين ، ما دام يعمل وفقاً لهذه المعايير. لكن بشكل عام ، لا يوجد شيء اسمه الاستثمار الأجنبي ، يتم الحديث عنه في أوقات مختلفة . ما يسمى بالقوى الكبرى لواشنطن ، سواء كان ذلك مع الولايات المتحدة ، مع روسيا ، والاقتصادات الصناعية المتقدمة الكبيرة . يمكنه أن يأتي ويخبرك بالمنافسة. لكن لا يمكنني المنافسة وأنا مقيد الأرجل والأيادي وهذه معادلة خاسر - رابح. لا يمكنك السماح بمثل هذا الاستثمار. والدخول في مثل هذه المغامرات على حساب الوطن والمواطن والأجيال يجب أن تحصل على معيار بين . ويستمر المعيار بالسياسات التي تصوغها والبرامج التي تطلقها والبرامج التي تتماشى معها. فلا داعي للقلق بخصوص الاستثمار حتى لو أتى من المريخ ، ما يهم هو وفق أي معايير يتم الاستثمار ؟ عليك فقط أن تكون قادراً على معرفة كيف يتناسب مع أي مستوى . إنه ليس شيئاً تقول احببته او كرهته ولا هذا أسود او أبيض .

حسناً ، سيدي الرئيس ، انتهينا من الأسئلة الرئيسية .في الحلقات الثلاث الماضية ، ربما لم تتم تغطية أو مناقشة جميع ردودك على القضايا الدولية والإقليمية والمحلية بسبب ضيق الوقت .لذلك إذا كانت هناك أي نقاط تعتقد أنه يجب إضافتها من حيث العدالة الاجتماعية والوئام والقيم والسياسات التي نتبعها ، وأخيراً إذا كانت هناك رسالة تود أن تنقلها للجمهور في هذه المناسبة. ؟

نعم ، الآن عليك أن تسأل نفسك ما هي الرسالة التي قمت بنقلها في النهاية، قد تقترض أن جميع الأسئلة قد تمت الإجابة عليها بشكل صحيح وأن الرسالة قد تم نقلها، لكن بشكل أساسي هناك قضية أساسية يجب أن تذكرها دائماً في نجاح وتنفيذ كل هذه القضايا التي نتحدث عنها، الآن يجب على قوات الدفاع ان تحصل على تقديرها، إنها لم تستشهد من اجل الدفاع عن الوطن فقط، إنما سعت جاهدةً لانجاز العمل التنموي .تعمل في الجبهات الامامية .وتبذل جهداً حثيثاً لانجاح هذه البرامج التنموية المتنوعة في مختلف القطاعات

، كقطاع الزراعة والقطاعات الأخرى ، أيضاً البرامج التي تعمل القوى الأمنية اليوم وغداً وبعد غد من أجلها وتضحي في طليعتها.

لكن قوات الأمن ليست وحدها، وكما قلت حتى في رسالة السنة الجديدة .لا تعمل قوات الدفاع بمفردها .بل تعمل في حضي شعبيها، يمكنها العمل في الخطوط الأمامية ، والعمل من اجل التقدم وتقديم أكبر مساهمة .لكن في النهاية ، يجب على الأشخاص احتضانها .إذا كانت كل هذه الخطط التي تحدثنا عنها ستنفذ صباح الغد ، ولدينا خططا لعام 2023 أو 2024 أو 2025 أو غيرها ، فيجب أن تكون الجهة التي تعمل لتنفيذها قادرة على العمل . يجب تنظيم المواطنين في الداخل والخارج وحشدهم من أجل التنمية .

الغرض الأساسي من قوات الدفاع والجيش الشعبي والمنظمات المختلفة الأخرى هو التنمية .لكن لكي نتطور ، نحتاج إلى الاستقرار ، نحتاج إلى السلام ، وعلينا أن نعمل على تأمينه .لا نحصل على المن من الخارج .لذا ، كيف سنعمل هذه الأشياء جميعها، وما الذي تفعله قوات الأمن ، وأين سيكونون ، وفي أي جبهة وفي أي مجال ، ولكن الأهم من ذلك كله هو كيف يمكن للجمهور المشاركة في انجاز المهام الوطنية ، على سبيل المثال ، تحدثنا على سبل معالجة مساقط المياه .إننا ننفذ برامج تشجير وبناء مدرجات في وادي بركة والمجالات ، يجب أن تشارك قوات الأمن في الوسط كنواة ، يجب أن تكون قادرة على تقوية أسلحتها .إنه ليس موضوع مشكوك فيه أو مثير للجدل .ولكن الأهم من ذلك ، يجب أن يكون الجمهور قادراً على المشاركة بفعالية .يجب أن تساهم جميع الإدارات - على المستوى الإقليمي ، وعلى مستوى المديريات ، وعلى مستويات التنمية الاقتصادية المحلية بطريقة منظمة .إذا كانت هناك خرائط طريق للتطوير مرغوبة أو مقصودة أو معدة لكل هذا ، فكيف ينبغي تنظيم مواردك البشرية؟ ، يجب ألا نتجاوز ذلك الآن.

بالنسبة لقوات الدفاع ، يجب أن تكون مختلف مؤسسات الشرطة والأمن وغيرها من مؤسسات الجيش الشعبي قادرة على تحمل هذه المسؤولية .يجب أن تكون بياناتها قابلة للرؤية بعمق .يجب أن تكون قادراً على العمل بالأسلحة اللازمة .يجب أن تكون قادرة على العمل مع كل شيء من الجرافات وباستغلال التقنيات الرئيسية .يجب أن نذكر هذه البرامج بشكل متكرر حيث يجب أن يكون المواطن على جميع المستويات - من القرية إلى مستوى المديرية والاقليم - قادراً على العمل بشكل منظم .لم يتم إجراء المقابلات أو

الإجابة على بعض الأسئلة فحسب ، بل نحتاج أيضاً إلى أن نكون قادرين على النظر بعمق في المشكلات التي يتم الإبلاغ عنها في الأخبار وتقديمها من خلال برامج الحملات المختلفة حتى تصبح الصورة أكثر وضوحاً بمرور الوقت .دعنا نتحدث عن هذه الامور الآن ، لقد أجبنا على القضايا الكبيرة - ولكن ما هي مراحلنا في ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة أو سنتين - بعد ثلاث سنوات أو أكثر، أن ما ينفذ كل هذه الاعمال هم المواطنون في الداخل والخارج بالتعاون مع جميع الأطراف .وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي ، نحن ندرجها .لا نفكك هذه الصورة عن هذه الفسيفساء .لذلك ، في حين أن لدينا الجدول الزمني لتنفيذ هذه الإرشادات العامة ، بينما لدينا الموارد التي نحتاجها لذلك - هناك “انتزاع”في النهاية .بما أننا يجب أن نكون قادرين على الحصول على العمل للقيام بذلك ، يجب أن نعرف العمل في مكانه ، في قدرته وحجمه .لا يجب أن نعرف قوات الأمن تقديرها فحسب ، بل يجب أن نعرف مسؤوليتها غداً بعد غد .يجب أن يكون بمقدور الجميع حمل ادوات العمل في يده والسلاح في اليد الأخرى.

السيد الرئيس ، أشكركم بالنيابة عن متابعينا .